وزارة التعليم العالي والبحث العالي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية

قسم التاريخ

تخصص: تاريخ المغرب المعاصر

نشاط الهلال الاحمر التونسي في دعم قضية اللاجئين الجزائريين سنة 1956-1962

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر

من إعداد الطالبتين:

- فارح ميادة
- بركان فريدة

الاستاذة المشرفة :

بولجويجة سعاد

لجنة المناقشة:

بوشارب سلوى	استاذ محاضر –ب–	رئيسا
بولجويجة سعاد	أستاذ محاضر –ب–	مناقشا ومقرار
فركوس ياسر	أستاذ محاضر –ب–	عضو مناقش

السنة الجامعية: 2018-2019

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

نشكر الله تعالى العلي القدير الذي أنعم علينا بنعمة العقل والدين القائل في محكم التنزيل " **وفوق كل ذي علم عليم**" وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم" **من صنع إليكم معروف فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئوه به فدعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه**"

وفاء وتقدير وعرفان بالجميل

نتقدم بجزيل الشكر لأستاذتنا الفاضلة "**بولجويجة سعاد** "بإشرافها على هذا العمل بالدعم والتوجيه حيث لم تبخل علينا ونتمنى لها مسار علمي موفق

كما نتقدم بأسمى أيات التقدير والعرفان للأمين العام لأبناء المجاهدين **شريف طواهرية** الذي لم يبخل في تقديم المساعدة خاصة في تقديم هدية كتب

ولاننسا أن ن تقدم بالشكر لمدير متحف سوق هراس وكذلك لصديقة "**هند عبيدي**" من تونس ونشكر كذلك "**الأستاذ ناصر** "

ونشكر كل من ساعدنا في هذا العمل المتواضع من قريب أو من بعيد جزاهـم الله عنا جميعا خيرا

إهداء

الى ملاكي في الحياة إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبائب أمي العزيزة التي ترافقني بالدعوات أمي الغالية أمي حماكي الله

إلى من كلله الله بالهباء والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار

أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمار قد حان قطفها إلى من عمل من أجلي بكل جد ولم يبخل علي من فضله إليك أبي الغالي ستضل تاج فوق رأسي "**رشيد**"

وإلى سندي في الحياة أختي **منى** وزوجها **رؤوف** وابنيها أمين وأماني والكتكوتة **رنيم**، وأخي الغالي **سامي** وكل خالاتي وأصدقائي

مبادة

إهداء

إلى من حملتني وهنا على وهن وربتني التربية الصالحة وسقتني من ينبوع الحنان وغمرتني بدفء حضنها إلى أغلى هدية في حياتي إلى أجمل أم في الوجود أمي الغالية **"الزهراء"**

إلى من زرع الثقة في نفسي، وعلمني حب الاجتهاد والمثابرة من أجل النجاح إلى من كان سندي في الحياة وعلمني حب الخير والمودة للغير إلى أبي الغالي" **الطاهر**"

إلى إخوتي: كمال، ليندة، لمياء، مفيدة، سلمى

وإلى أولادهم: محمد، علي، عاطف، يونس، ملاك، أمجد، أميرة، رميسة، تقوى، إسحاق.

وإلى المدللة والغالية **"نسرين"**

وإلى كل أساتذة قسم التاريخ.

فريدة

خطة البحث

الخطة

مقدمة

الفصل التمهيدي: ظهور مشكلة اللاجئين في تونس.

المبحث الأول: أسباب اللجوء الجزائري الى تونس.

المبحث الثاني: مراحل لجوء الجزائريين الى تونس.

المبحث الثالث: مناطق استقرارهم في تونس.

المبحث الرابع: محنة اللاجئين داخل الجزائر وخارجها "تونس" عين خمودة نموذج

الفصل الأول: دور منضمة الهلال الأحمر التونسي في دعم اللاجئين الجزائريين في تونس.

المبحث الأول: مفهوم منظمة الهلال الأحمر التونسي.

المبحث الثاني: نشاطات الهلال الأحمر التونسي على الصعيدي المحلي والدولي.

المبحث الثالث: علاقته بالمنضمات الاخرى.

الفصل الثاني: الدعم الدولي للاجئين الجزائريين من خلال ـ نشاطات الهلال الأحمر التونسي ـ ودورهم في الثورة.

المبحث الأول: جهود الحكومة التونسية لمساعدة اللاجئين الجزائريين.

المبحث الثاني: مساعدات الدول الغربية والمنظمات التابعة لها.

المبحث الثالث: دور اللاجئين في دعم الثورة.

الفصل الثالث: رد فعل السلطة الفرنسية على الدعم التونسي وعودة اللاجئين الى أراضيهم

المبحث الأول: حق التتبع.

المبحث الثاني: ساقية سيدي يوسف.

المبحث الثالث: عودة اللاجئين الى أرض الوطن.

المبحث الرابع: الأسلاك الشائكة.

خاتمة.

الملاحق.

القائمة البيبليوغرافية.

مقدمة

لقد شهدت الجزائر موجة لجوء كبيرة إلى البلدان المجاورة نتيجة الإجراءات القمعية التي مارستها السلطات الفرنسية ضد الشعب الجزائري، ما جعله يلتجأ إلى مناطق أكثر أمن واستقرار فوجد البلاد التونسية ملجأ له لاسيما بعد استقلالها في 1956. حيث تمركزوا في المناطق الحدودية، أين تلقوا الدعم والمساندة من طرف إخوانهم التونسيين وذلك بحكم صلة الجوار ووحدة المغرب العربي، وقد ظهر هذا التضامن في نشاطات منظمة الهلال الأحمر التونسي التي لعبت دور بارزا في دعم قضية اللاجئين الجزائريين المتواجدين على أراضيها.

وتكمن أهمية الموضوع في التعرف على قضية اللاجئين وحالتهم الاجتماعية وأسباب لجوئهم، إضافة إلى التأكيد على قوة العلاقات الإنسانية والاجتماعية بين الشعبين التونسي والجزائري والتي تجسدت في منظمة الهلال الأحمر التونسي وما قدمته من إعانات للاجئين.

- أسباب اختيار الموضوع:

كان اختيار موضوع "**دور الهلال الأحمر التونسي في دعم قضية اللاجئين الجزائريين** " نتيجة لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية نذكر منها:

أولا: الرغبة الشخصية في الاطلاع على قضية اللاجئين الجزائريين بالبلاد التونسية، ومعرفة أهم المساعدات المقدمة لهم من طرف الهلال الاحمر التونسي.

ثانيا: تم اختيار هذا الموضوع لأنه من المواضيع المهمة التي تعكس علاقة التضامن بين الشعبين الجزائري والتونسي، والتي تولدت من الشعور المشترك.

ثالثا: محاولة إبراز وإظهار الصورة المشرفة لتونس من خلال توضيح موقف حكومتها وشعبها في مساندة قضية اللاجئين الجزائريين.

رابعا: الإلمام بالمساعدات المقدمة من طرف البلدان المدعمة للاجئين في تونس والتي كانت تحت إشراف ووصاية الهلال الأحمر التونسي.

حدود الدراسة:

أ-الحدود الزّمانية: يشمل الموضوع المدروس المرحلة الممتدة بين 1956- 1962، حيث تعتبر سنة 1956 تاريخ استقلال تونس ومرحلة مهمة في تاريخ العلاقات الجزائرية التونسية وبروز قضية اللاجئين الجزائريين ونشأة منظمة الهلال الأحمر التونسي . الى غاية 1962 تاريخ استقلال الجزائر، وعودة اللاجئين إلى أراضيهم.

ب-الحدود المكانية: تمثلت الحدود المكانية في كل من الأرض الجزائرية والتونسية خاصة المناطق الحدودية التي كانت مركز تواجد اللاجئين.

-الإشكالية:

نظرا لأهمية هذا الموضوع في تاريخ العلاقات الاجتماعية بين الجزائر وتونس تم وضع سؤال رئيسي يتعلق بمدى مساهمة تونس حكومة وشعبا عامة والهلال الأحمر التونسي خاصة في مساندة اللاجئين الجزائريين بالبلاد التونسية وأهم الوسائل والإمكانيات التي اعتمد عليها؟ ويندرج تحت هذا السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية نذكر منها:

- ماهي أهم العوامل التي أدت بالجزائريين إلى اللجوء نحو تونس؟ وماهي أهم المناطق التي استقروا فيها؟
- إلى أي مدى نجح الهلال الأحمر التونسي في التعريف بقضية اللاجئين على المستوى الدولي؟ وماهي أهم مساعداته على المستوى المحلي؟
- ماهي أهم المساعدات الدولية المقدمة للاجئين الجزائريين في تونس؟ وإلى أي مدى تم تغطية احتياجات اللاجئين؟
- كيف كان رد فعل السلطة الفرنسية على الدعم التونسي لقضية اللاجئين؟

-خطة البحث:

وللإجابة على هذه التساؤلات تم وضع خطة تمثلت في:

فصل تمهيدي بعنوان ظهور مشكلة اللاجئين، تطرقنا فيه إلى أسباب لجوء الجزائريين إلى تونس، ومراحل اللجوء، ومناطق استقرارهم، ومأساتهم.

أما الفصل الأول فقد خصصناه لدور منظمة الهلال الأحمر التونسي في دعم اللاجئين، حيث تطرقنا فيه إلى مفهوم منضمة الهلال الأحمر التونسي ونشاطاته على الصعيدين المحلي والدولي، وعلاقته بالهلال الأحمر الجزائري ومنضمة الصليب الأحمر الدولي.

والفصل الثاني بعنوان الدعم الدولي للاجئين الجزائريين من خلال نشاطات الهلال الأحمر التونسي ودورهم في الثورة، تطرقنا فيه إلى مساعدات الدول العربية والغربية والمنضمات التابعة لها، إضافة إلى دور اللاجئين في دعم الثورة.

أما الفصل الثالث فقد خصصناه لرد فعل السلطة الفرنسية على الدعم التونسي وعودة اللاجئين إلى أرض الوطن، حيث تناولنا فيه حق التتبع وساقية سيدي يوسف والأسلاك الشائكة وأخيرا عودة اللاجئين.

وفي الأخير تم وضع خاتمة تمثلت في مجموعة من الاستنتاجات والتي تم التوصل إليها بعد جمع المادة العلمية وفحصها وتحليلها.

المصادر والمراجع:

تم الاعتماد على مجموعة من المصادر والمراجع أهمها:

أ-المصادر:

الصحف المصدرية:

-جريدة المجاهد التي تعتبر لسان جبهة التحرير الوطني إبان الثورة التحررية، والتي تناولت في الكثير من أعدادها عن قضية اللاجئين، كحالة اللاجئين ومعاناتهم ومراكز تواجدهم والمساعدات المقدمة لهم.

جريدة العمل التونسي، حيث تم الاعتماد عليها في التعريف بمنظمة الهلال الأحمر التونسي، ونشاطاته على المستوى الداخلي والخارجي.

المقابلات الشخصية:

مقابلة شخصية مع المجاهد محمد النوي بوقطوفة والذي يعتبر لاجئ شهد على بعض الأحداث اللجوء.

مقابلة مع المجاهد بورصاص حسين الذي تكلم بدوره على التأثير الاجتماعي للأسلاك الشائكة.

الكتب المصدرية:

- تم الاعتماد على مصدر غار الدماء القاعدة الشرقية للثورة الجزائرية بامتياز للكاتب الواصلي محمد بن الغماري.
- وكتاب الحبيب بورقيبة سيرة زعيم للكاتب بلخوجة الطاهر.
- كتاب القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض للكاتب سعيداني الطاهر.
- إضافة إلى كتاب الأهم والمهم للباجي قائد السبسي، اعتمدنا عليه في نقل أحداث ساقية سيدي يوسف.

ب-المراجع:

- كتاب ملحمة الجزائر الجديدة للكاتب عمار قليل.

- كتاب الأعمال الإنسانية أثناء حرب التحرير 1954- 1962 للكاتب بن عطية فاروق.

-كتاب مواقف الدول العربية اتجاه القضية الجزائرية، للكاتبة الصغير مريم.

-كتاب حقوق الإنسان في الجزائر أثناء الاحتلال للكاتب خياطي مصطفى.

- المناهج المعتمدة:

لقد سلكنا في دراستنا لهذا الموضوع مجموعة من المناهج العلمية وهي:

المنهج التاريخي الوصفي، الذي تم الاعتماد عليه في تسلسل الأحداث التاريخية وربطها بالظروف التي وقعت فيها ووصف حالة اللاجئين الجزائريين بالبلاد التونسية. بالإضافة إلى المنهج التحليلي الذي تم الاعتماد عليه في تحليل بعض المعطيات الخاصة بالمساهمات والمساعدات المقدمة للاجئين الجزائريين.

كما تم الاعتماد على المنهج المقارن في المقارنة بين المساعدات المقدمة من طرف الدول العربية والغربية والمنظمات التابعة لها.

-الصعوبات:

وكأي بحث لا يخلو من الصعوبات واجهتنا مجموعة من الصعوبات منها:

- صعوبة الحصول على بعض الوثائق الأرشيفية المتعلقة بموضوع الدراسة.

- قلة المصادر والمراجع المتخصصة.

الفصل التمهيدي: ظهور مشكلة اللاجئين

المبحث الأول: أسباب اللجوء الجزائري الى تونس.

المبحث الثاني: مراحل لجوء الجزائريين الى تونس.

المبحث الثالث: مناطق استقرارهم في تونس.

المبحث الرابع : حالة اللاجئين في "تونس" عين خمودة نموذجا.

المبحث الأول: أسباب اللجوء الجزائري إلى تونسَ

بعد اندلاع الثورة مباشرة بدا تتفق اللاجئون[1] الجزائريون على المدن الحدودية التونسية هروبا من السياسة الاستعمارية الفرنسية الرامية إلى القضاء على الثورة والتي انتهجت في سياستها أعمالا إجرامية في حق الشعب الجزائري الأعزل ومن اجل تحقيق ذلك اعتمدت على ركيزتين أساسيتين هما:

1. الإفراط في استخدام القوة ضد الثوار ومحاصرتهم.
2. محاولة فصل الشعب عن الثورة وإقناعه بعدم جدوى العمل العسكري سعيا منها لاقتتالها بعدما حققت نجاحات كبيرة عسكريا بالخصوص في الولاية الأولى الاوراس.[2]

فكانت قوات الاحتلال الفرنسي تقوم بشن حملات واعتقالات واسعة في صفوف المشتبه فيهم من المواطنين وكذلك الأسر التي التحق أفرادها بالثورة وتعرض هؤلاء الموقوفين خلال استنطاقهم لأنواع مختلفة من العذاب، والإعدامات الفردية أو الجماعة لتخويف السكان وزرع الرعب فيهم.[3]

ومع تطور أحداث الثورة الجزائرية عمد الاستعمار الفرنسي في أواخر سنة 1956 إلى ابتكار أسلوب جديد لعزل الثورة عن الشعب والمتمثل في استخدام ما عرف بالمناطق المحرمة

---

[1]– تعريف اللاجئ:حسب ماورد في معاهدة اللاجئين للأمم المتحدة لسنة 1951بخصوص وضع اللاجئين فأن اللاجئ: هو الشخص الذي يتواجد خارج بلده بسبب الخوف من اضطهاد عرقي أوديني أو انتمائه إلى طائفة اجتماعية معينة ذات توجه سياسي وغير قادر على العودة إلى بلده أو الاعتماد على حماية دولته ،وعليه فإن اللاجئ: هو الشخص الذي يجبر على ترك بيته خوفا من اضطهاد سواء بشكل فردي أوجما عي. للمزيد أنظر لمياء بوقريوة: اللاجئون الجزائريون في تونس إبان الثورة التحريرية1994–1962،دراسة نقدية من خلال وثائق الأرشيف الفرنسي،العدد16،مجلة كان التاريخية،2012ص79.كذلك اللاجئ: أي شخص خرج من الجزائر وتوجها إلى بلد أخر للإقامة فيه وذلك هروبا من القمع والاضطهاد السياسي في أرض الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي ..أنظر عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية1962،ط3،دار البصائر،2008، ص542.

[2]– لمياء بوقريوة : اللاجئون الجزائريون في تونس إبان الثورة التحريرية الجزائرية 1954–1962 .دراسة نقدية من خلال وثائق الأرشيف .مرجع سابق ص80 .

[3]–مسعود علماني : الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر، 2012،ص 141.

وذلك بتطبيق سياسة الأرض المحروقة[1] في تلك المناطق التي تراها السلطات الفرنسية إستراتيجية بالنسبة للثورة لما توفره من ملجأ وسهولة الاتصال بالشعب فلجأ إلى إعلانها مناطق ممنوعة يحظر فيها السكن وحتى الاقتراب منها أو عبورها [2]

حيث كانت الطائرات الفرنسية تقوم برمي المناشير على المناطق المراد إخلاءها وتطلب من الأهالي مغادرة المنطقة والتوجه إلى مناطق أخرى، في اجل لا يتعدى ثلاثة أيام، وعند انقضاء المدة المحددة تلجأ الطائرات إلى رمي القنابل وقد شملت المناطق المحرمة كل أقطار الجزائر عامة والحدود الجزائرية التونسية خاصة فمن الاوراس إلى مناطق الحدود المغربية إلى بلاد القبائل ثم جبال الناظور بوهران.[3]

وبذلك شهدت السياسة الاستعمارية طورا جديدا من أطوار حرب الإبادة الشاملة حيث أصبحت معظم نواحي القاعدة الشرقية مهددة بالإبادة في المنطقة المحرمة[4]

وفي هذا السياق يذكر محمد حربي:" انه بعد إعلان قيادة الأركان الفرنسية أن الشريط الحدودي على امتداد 50كم شرقا هي منطقة محرمة وأما المذابح الجماعية والتهديم الكبير للمنازل فإن الشعب فروا نحو تونس، أما البقية فقد حجزوا في محتشدات محاطة بسياج شائك وحقول الألغام تحت رقابة عسكرية."[5]

---

[1] – هي الأراضي التي أفرغت من سكانها الذين جمعوا في مراكز خاصة سميت مراكز التجمع للمزيد من المعلومات أنظر:عاشور شوقي : قاموس الثورة الجزائرية دار القصبة،الجزائر،2007،ص157.

[2]–أحسن بومالي: اضراب28جانفي1957الاجماع و التحدي ،مجلة الذاكرة،العدد الرابع تصدر عن المتحف الوطني للمجاهد ،الجزائر ،1996، ص46.

[3]– المجاهد: العدد 20، 15مارس1958، ص05.

[4] – وهي المناطق التي اعتبرت إستراتيجية بالنسبة لجيش التحرير الوطني خاصة في علاقته بالشعب ، ولذلك عمدت السلطات الاستعمارية إلى اعتبارها مناطق محرمة "interdit Es zones"إي أخلائها من كل شئ ، أو بالعبارة الفرنسية من كل مايتحرك وصادق مجلس الوزراء الفرنسي في اجتماع 9فبراير1958على إنشاء منطقة جديدة محرمة بين الجزائر وتونس تشمل المناطق الحدودية الشرقية لمزيد أنظر:كراغل محمد:الهجرة القسرية إلى تونس أثناء الثورة 1955–1962اللاجئون الجزائريون نموذجا ، العدد 11،مجلة الحكمة للدراسات التاريخية ،مجلد5،سبتمبر2017،ص270.

[5] –Mohammed hardi :les archives de la révolution algérienne les éditions jeune Afrique. Paris. 1981–p651

ومن بين السياسات التي انتهجتها فرنسا أيضا سياسة مصادرة الأراضي[1] فلطالما للسلطة الاستعمارية الوسائل الكافية التي تساعدها على نهب أراضي الجزائريين للاستيلاء عليها وذلك منذ بداية الاحتلال بموجب جملة المراسيم والقوانين حيث صادرت مساحات واسعة من الأملاك العقارية.[2]

وفي هذا السياق ذكرت مجلة الحكمة للدراسات التاريخية: أسباب لجوء الجزائريين إلى تونس هو:

*الخوف: يعتبر هذا العامل النفسي السبب الأولى في تدفق أعداد اللاجئين نحو تونس وهو ناتج عن الإجراءات القمعية التي تبنتها فرنسا عقب اندلاع الثورة التحريرية، حيث قدمت على إعلان قانون الطوارئ والتهجير حتى تتمكن من القضاء على الثورة بسرعة[3]

وفي هذا السياق يذكر الباحث عبد الله مقلاتي: تلخص صحيفة لاتريبون دي جنيف السويسرية أسباب لجوء هؤلاء وفرارهم إلى تونس بما يلي:

أولا: خوف هؤلاء اللاجئين من التنكيل والعقاب.

ثانيا: فرارهم من المحتشدات ومراكز التجميع.

ثالثا: أن هؤلاء اللاجئين لم يغادروا أرضيهم لمجرد رغبة في حياة ملائمة بعيدا عن مناطق القتال ولكنهم خرجوا لأنهم المقصودين كذلك المعمرين الفرنسيين حقدهم العنصري وطمعهم في إبادة الشعب الجزائري.

---

[1]– عبد الحميد زوزو: الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين (1914–1939) ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2007،ص38.

[2]– الجيلالي صاري: محفوظ قداش، المقاومة السياسية 1900–1954 الطريق الإصلاحي و الثوري، تر عبد القادر بن حراث ، الجزائر ، 1981،ص125.

[3]– كراغلة محمد : الهجرة القسرية إلى تونس أثناء الثورة 1955–1962 مصدر سابق ص295.

ولقد ذكر غالي غربي: ولقد خول القانون السلطات العسكرية والمدنية صلاحيات مطلقة لاتخاذ الإجراءات التالية.

- ✓ النفي والإقامة الجبرية.
- ✓ تحديد تحرك الأشخاص ووسائل النقل في أماكن وأوقات معينة.
- ✓ مداهمة المنازل في كل الأوقات وتفتيشها.
- ✓ محاكمة الأشخاص المدنيين من قبل المحاكم العسكرية والاستثنافية، دون مراجعة إحكامها[1].

– وقد استعملت فرنسا حتى الأسلحة المحظورة دوليا "كالنابالم" كما حدث في منطقة بني صالح والقنابل المحرمة، والقنبلة العشوائية، والإبراز دلالة هذا الخوف نورد شهادة أحد الأطفال حيث يقول ..." لما عدت إلى بيتنا وجدت إخوتي قد قتلوا والنساء شردوا لذلك فررت إلى تونس.... عندما كانوا يأتون يحيطون بالشخص واحد من الإمام وأخر من الخلف وواحد من اليمين وأخر من اليسار والكل يضرب حتى يقتلونه... بعدها يحرقونه ثم يحرقون جميع الأكواخ".

فهذه شهادة تعبر بصدق عن حالة الخوف التي أصبح عليها الجزائريون خاصة الأطفال فما من السبيل إلا بالفرار نحو تونس.[2]

[1]– غالي غربي: فرنسا والثورة الجزائرية 1954–1962، غرناطة لنشر وتوزيع، الجزائر ،2009، ص269.

[2]– كراغل محمد: الهجرة القسوة إلى تونس أثناء الثورة1955 –1962، مصدر سابق، ص 296.

- مما زاد الوضع خطورة، اشتداد سياسة القمع مع مطلع سنة 1959 على إثر المشروع تطبيق مخطط شال الجهنمي، حيث أصبحت المنطقة[1] الواقعة بين فكي شال وموريس مهددة أكثر من أي وقت مضى، بالإبادة بعد تصاعد عمليات القصف العشوائي للقرى وترحيل السكان وتجميعهم في المحتشدات[2]التي ارتفع عددها بالسكان الجزائريين في القاعدة الشرقية[3].

ولم تكن هذه المحتشدات التي كانت تفتقر إلى ابسط شروط الصحة سوى وسيلة من الوسائل الإبادة البطيئة، لما يلاقيه السكان يوميا من معاناة الجوع، الفقر الجهل، والمرض، والتعذيب وأمام إقدام السلطات الفرنسية على عملها اللاإنساني، بقصف القرى وتدمير المنازل وحرق المحاصيل الزراعية للفلاحين أضطر سكان القاعدة الشرقية خاصة منها الشيوخ و النساء و أطفال إلى النزوح نحو الحدود الجزائرية التونسية بموافقة جيش التحرير الوطني للتخفيف من آثار سياسية التجويع التي لجأت إليها سلطات العدو.[4]

كما ذكرت الباحثة بولجويجة سعاد:" حيث كانت أساليب البطش والتقتيل التي كانت تمارسها السلطات الفرنسية ضد المواطنين الذين يتعاونون مع الثورة الجزائرية تزرع في نفوسهم الخوف والموت ، كما كانت تشن عليهم غارات متكررة بواسطة الطائرات التي تقصف بيوتهم وحقولهم بحيث لا تترك ورائها غالبا إلا الدمار الأمر الذي دفعهم إلى مغادرة أراضيهم نحو

---

[1] –أصبحت المنطقة المحصورة بين خطي (موريس وشال)، محرمة ويتراوح عرضها بين 50و100كلم، يعيش سكانها في محتشدات وتجمعات أقامها العدو بعد ترحيل السكان من أماكن مختلفة، أما المنطقة التي تقع شرق خط شال والتي تمتد من الشرق أم الطبول إلى قرون عائشة (بوحجار)، على مسافة بين 100كلم طولا و40عرض بمحاذة الحدود التونسية أصبحت محررة بعد أن أقام فيها جيش التحرير مراكز عسكرية في كل من عين الدراهم والزيتونة...أنظر: عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، مرجع سابق، ص72.

[2] –المحتشدات: ماهي إلى سجون كبيرة ومعظم المحتشدات كانت عبارة عن معتقل محاطة بالأسلاك الشائكة ومحروسة ليلا ونهار فيما يخص الدخول والخروج منها أنظر: بوعلام بن حمودة: الثورة الجزائرية ثورة أولى نوفمبر 1954، دار النعمان للنشر، ص424.

[3] –كراغل محمد: الهجرة القسرية إلى تونس أُثناء الثورة1955–1962،مصدر سابق،ص296.

[4] –الطاهر جبيلي: دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائري 1954–1962 ،دار الأمة للنشر وتوزيع،2014،ص 191.

اتجاهات مختلفة خاصة تونس جراء التعذيب التي تفننت في ممارسة إجرامها ضد كل جزائري فانتشرت مراكز التعذيب حيث كان يخرج منها حوالي3/4إلى المقابر أما1/4 المتبقي فيخرج معطوبا أو مشوها جسديا أو عقليا بحكم تعدد أشكال التعذيب وقساوتها .[1]

حسب شهادة احد اللاجئين إلى الحدود التونسية محمد النوى بوقطوف:"حيث ذكر أن سكان خاصة الدواوير الكويف، ومرسى ،وبكارية، والماء الأبيض، وتازنيت، وغيرها من دواوير ولاية تبسه كان سكانها يتجهون نحو اقرب نقطة في البلاد التونسية خاصة القصرين وتالة،عين دراهم ،والكاف وذكر أن أكبر نسبة للاجئين في دلك الوقت بالقصرين بعد كل المضايقات التي تعرضت لها عائلته من حرق المزارع والدواوير و المطاردة ،لذلك أخذت قوافل اللاجئين تتدفق على تونس هروبا من المطاردة والبطش والتعذيب" .[2]

حيث في نفس السياق ذكرت الباحثة بولجويجة سعاد: "أهم الدواوير التي تعرضت للقمع و التقتيل من قبل القوات الفرنسية مما كان سببا في لجوء إلى الأراضي التونسية وهو دوار "قوراي" الذي يتركب من عدة مشاتي لم تسلم واحدة منها من الإبادة فمشتة الزواويرة مثلا تضم 100 بيت أو عائلة أخذت منها السلطات الفرنسية مايزيد عن 25 شخص و مشتة القواسمية تضم ما يقرب 40 عائلة تعد كلها في حكم الأموات ولم يصل منها إلى القصرين إلا ثلاث أشخاص فقط أما مشتة السماعية التي تضم أكثر من 200 بيت قتل منهم الفرنسيون نحو40 شخص و احرقوا 20 دار و الباقون استطاع الفرار لكن لم يصل منهم إلى القطر التونسي إلا أعداد قليلة.[3] وفي مجال التعذيب أيضا يذكر: الباحث بوعلام بن حمودة: "أن مخيم geanne darce بالقرب من سكيكدة كان مختصا في تدريس التعذيب بكل جوانبه[4]وهناك أنوع متعددة في التعذيب نذكر بعضها حسب بعض الباحثين:

---

[1]– بولجويجة سعاد: القضية الجزائرية و المجتمع الدولي 1954–1962،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر ،قسم التاريخ ،قسنطينة،2016،2017،ص91.

[2]–شاهدة حية لمجاهد: لاجئ جزائري من ولاية تبسه إلى مدينة الكاف التونسية ،تسجيل صورة وصوت ، 10مارس 2019 ،صباحا ساعة 10 في مركز الثقافي بمدورواش ولاية سوق أهراس.

[3]– بولجويجة سعاد: مرجع سابق ،ص90 .

[4] –بوعلام بن حمودة:الثورة الجزائرية ثورة أولى نوفمبر1954،مرجع سابق،ص404.

حيث ذكر الباحث محمد الطاهر عزوا قال:" أنا التعذيب بواسطة التشويه الجسدي ويتمثل هذا النوع من التعذيب في إزالة شعر الحواجب أهدب العيون، حلق الشوارب إطفاء بقايا السجائر في الجسم.[1]"كما ذكر أيضا الباحث رشيد زبير:" التعذيب بواسطة المياه المعفنة، حيث ينقل المعتقلون إلى واد قريب من المعتقل تتجمع فيه المياه الراكدة والأوساخ، والقاذورات وتنبعث منها الروائح الكريهة التي لا تحتمل وتوضع وجوههم فيها"[2].

ويذكر الباحث هنري سيمون: في كتابه–ضد التعذيب–شهادة حية للأحد أعيان مدينة قسنطينة أعتقل وعذب من قبل الجيش الفرنسي يقول: "فيها خلال عملية الاستنطاق التي جرت يوم السبت على العاشرة صباحا بحضور عقيد، ورائد ونقيبين استمرت طيلة 57ساعة أشرف عليها الرائد ذقت خلالها كل أنواع التعذيب من الكهرباء، الضرب بالسياط على الأرجل وعلى كل أجزاء الجسم".[3] وممن عذب الدكتور" بن عودة بن زرجب" في تلمسان لأنه أعلن المجاهدين يوم 19 يناير 1956 وجد مقتولا برصاصات في ظهره، فنظمت مظاهرة احتجاجية ضخمة يوم 20 يناير عند دفنه بالرغم من ظروف الحرب آنذاك.[4]

وما يمكن قوله إن أبشع أنواع الجرائم في حق البشرية هو التعذيب الذي خلف أثار سيكولوجية، ونفسية على الإنسان ولذلك يعتبر عامل التعذيب الأساس والعامل الأولى الذي دفع بالجزائريين بالفرار هروبا بأنفسهم من التعذيب المسلط من طرف الحكومة الفرنسية على الشعب الجزائري طيلة فترة الاحتلال لدرجة الموت تحت التعذيب خاصة التعذيب بالكهرباء.

وبذلك يبقى أمام الجزائريين حل وحيد ألا وهو الفرار نحو تونس من أجل تأمين على أروحهم من شبح التعذيب.

---

[1] – محمد الطاهر عزوي: ذكريات المعتقلين، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر ،1993 ص10.

[2] – رشيد زبير: جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الربعة خلال فترة 1955–1961، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، قسم التاريخ، 2002–2003، ص، ص8،7.

[3] – مليكة القرصو: الجزائر 1954–1962. التعذيب في مزان النقاش، تق:بيازشولي ،الكتاب هدية من وزارة المجاهدين بمناسبة الذكر ال50 لعيد الاستقلال والشباب، ص38.

[4]– بوعلام حمودة: الثورة الجزائرية أولى نوفمبر 1954 مرجع سابق،ص410.

المبحث الثاني: مراحل اللجوءالجزائريين إلى تونس

من خلال اطلاعي على بعض المصادر والمراجع لاحظت قلة وجود معلومات الدقيقة حول مراحل لجوء الجزائريين إلى البلاد التونسية، حيث في هذه المرحلة تذكر باختصار السنوات وعدد اللاجئين لهذا كان من الصعب تحديد هذه المراحل حيث قام الباحث "محمد الشطيبي" بتقسيمها إلى مرحلتين حسب تطور الأساليب الفرنسية في مواجهة الثورة حيث ترتكز في مرحلتها الأولى على الخيار العسكري للقضاء على الحركات التمردية، أما في مرحلتها الثانية فكانت تخطط لسد منافذ العبور الشرقية والغربية وعلى هذا الأساس قسمها إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى: وتمتد من بداية الثورة إلى غاية 1956، حيث تميز اللجوء الجزائري إلى الأراضي التونسية في البداية بنزوح بسيط وفي مجموعات لا تتعدى المئات، حيث يفر السكان بعائلاتهم وأموالهم وماشيتهم دون أن يطلب منهم الرحيل من قراهم الحدودية وذلك حفاظا على أرواحهم وأموالهم رفضا للتعامل مع سلطات الفرنسية.[1]

-فكان اللجوء غير منظم أي كان بطريقة عشوائية ولم يكن للاجئين اتصالات مباشرة بالثورة وبدأت حركة اللجوء من مناطق الاوراس وتبسه ثم توسعت لتعم كامل منطقة قسنطينة ووهران لتشمل في الأخير وبصورة محدودة منطقة القبائل والجزائر،ولقد استقبلت تونس أوائل اللاجئين منذ سنة 1955، عندما غادر العديد من العائلات التي رفضت التعامل مع فرنسا خاصة من الشرق الجزائري.[2]

[1]- محمد شطيبي: العلاقات الجزائرية التونسية إبان الثورة 1954-1962 رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسم التاريخ 2008-2009، ص129.

[2]- عبد الله مقلاتي: دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية 1954-1962 رسالة لنيل شهادة ماجستير،في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، قسنطينة ،2002-2003، ص191.

وعلى اثر توسيع رقعة الحرب تعرض سكان الحدود الشرقية و الغربية لمضايقات الجيوش الفرنسي من سياسة القمع والإرهاب وحرب الإبادة، وخاصة بعد ماقررت السلطات الفرنسية سنة1956 إخلاء كل سكان.

المناطق الحدودية بالقوة في محاولة منها لغلق الحدود وهذا مادفع بالسكان إلى ترك قراهم وشد الرحال إلى تونس.[1]

ففي شهر فيفري عام 1956 بلغ عدد اللاجئين حوالي 8000 لاجئ على منطقة بوبكر الغربية.

المرحلة الثانية: تبدا هذه المرحلة من شهر سبتمبر سنة 1957 عندما بدأت قوات الاحتلال الفرنسي مشروعها لتطهير منطقة الحدود الشرقية الجزائرية[2].حيث يذكر الباحث "كراغل محمد": أنه في هذه المرحلة من اللاجئ تميزت بالاجتياح الإعداد كبيرة من اللاجئين للحدود التونسية ،بعد إقدام فرنسا على مشروع تطهير منطقة الحدود الشرقية بأحدث المناطق المحرمة وتوسيع العمليات العسكرية[3]،وأصبح سكان هذه المنطقة من القالة شمالا وحتى الصحراء جنوبا مهددين بالمطاردة والقتل، ذا استعملت القوات الفرنسية المدافع و الطائرات لتهديم القرى وحرق المزارع فاضطر آلاف الجزائريين من الشيوخ و الأطفال و النساء للفرار، وفي هذه المرة كانت مأساتهم كبيرة حيث كانت أعدادهم جد ضخمة.[4] حيث قدر عددهم حسب إحصائيات أكتوبر 1957 بنحو 60 ألف لاجئ ،وفي أكتوبر 1958 بلغ عددهم نحو 70 ألف لاجئ وفي أكتوبر 1959

[1]– عبد الله مقلاتي: النشاط الإنساني للثورة الجزائرية بمراكز اللاجئين واثره على العلاقات الجزائرية،العدد10 ، مجلة المصادر ،2014 ،ص152.

[2]– محمد العيش: مرجع السابق، ص215.

[3] – كراغل محمد: الهجرة القسرية إلي تونس أثناء الثورة 1955–1962مصدر سابق، ص301.

[4] –محمد العيش: مرجع السابق ،ص215.

ارتفع إلى 150 ألف وبين فيفري 1961-1962 فقد عرفت مشكلة اللجوء ذروتها حيث قدر عددهم بحوالي 295 ألف.[1]

وهذا الارتفاع في الإعداد ناتج عن قيام فرنسا بخلق المنطقة المحرمة وإقامة الأسلاك الشائكة سنة 1958 ولهذا فان عدد اللاجئين الوافدين على تونس، عبر المناطق المحرمة والخطوط المكهربة ما انفك يزداد من جراء تفاقم القمع إلى أن وصل حسب إحصائيات جريدة المجاهد نحو 130 ألف لاجئ في تونس.

[1]- المجاهد:العدد12، 15نوفمبر1957، ص03.

المبحث الثالث: مناطق استقرارهم في تونس:

عرفت المناطق الحدودية الشرقية والغربية تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين الفارين من سياسة القمع والتجويع وعمليات الإبادة والأسر في مراكز التجمع والمحتشدات حيث بدأت قوافل اللاجئين تنقل إلى تونس منذ سنة 1956، وأشارت الإحصائيات بأن عملية اللجوء نحو الحدود التونسية عرفت تزايدا كبيرا أثناء تصاعد العمليات العسكرية.[1]

- لقد كان القسم الأكبر الذي قدم منهم إلى قطر التونسي هو الذي جاء من المناطق الواقعة شمال تبسه وجنوبها وهي دوار قوراي،الدير، الكويف، بكارية، والماء الأبيض وكان اتجاههم نحو أقرب منطقة في تونس وهي سبيطلة، القصرين، وفريانة.[2]
- حيث عرفت أيام 29أفريل إلى 05ماي 1959 مرور حوالي ألف ومائة شخص معظمهم من النساء والشيوخ والأطفال منشتاته واستقرار بجهة ساقية سيدي يوسف [3]
- وحسب ما قدره عمار قليل: من توزيع اللاجئين الجزائريين بالولايات التونسية سنة 1958[4].

[1]– طاهر جبيلي: مأساة اللاجئين الجزائريين على الحدود الشرقية خلال الثورة التحريرية 1954–1962،عدد 20،2009، مجلة مصادر، ص210،

[2]– المجاهد: العدد20 ، المصدر السابق، ص60.

[3]– حبيب حسن اللولب: التونسيون والثورة الجزائرية، ج1،دار السبيل،2009،ص257.

[4]–عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج3،دار البعث لنشر و التوزيع،قسنطينة،الجزائر،ص20

المنطقة	عدد اللاجئين	المنطقة	عدد اللاجئين
قفصه	9014	منزل بورقيبة	83
توزر	2450	باجة	490
سبيطلة	25368	سوسة	387
سوق الأربعاء	40323	صفاقس	200
الكاف	49449	بنزرت	282
تونس	2541	زغوان	220
نابولي	33	مدنين	60

- وفي مقابل ذكرت الباحثة سعاد بولجويجة: توزيع اللاجئين في الولايات التونسية [1]

السنة	عدد اللاجئين الجزائريين	المكان
افريل 1958	175 عائلة (700 شخص)	شتاته (غار الدماء)
6جويلية 1958	60 عائلة (150 شخص)	قلعة الضم
14 جويلية 1958	10 عائلات (30شخص)	فلتة وقلعة الضم
24 جويلية 1958	500 شخص	فلتة
27 جويلية 1958	290 شخص	غار الدماء وشتاتة
28 جويلية 1958	30 شخص	فلتة ومندوبية القلالة
13 اوت 1958	8 عائلات و48 شخص	فلتة ومندوبة القلالة
29 افريل 1959	1500 شخص	ساقية سيدي يوسف
9-10 جوان 1959	100 شخص	غار الدماء

نلاحظ من خلال ما ذكره أو أحصاه عمار قليل أن عدد اللاجئين الجزائريين في الولايات التونسية قد بلغ في منطقة الكاف49449 لاجئ وهو اكبر عدد نظر لقرب المنطقة من الحدود الجزائرية التونسية وبالتالي اقرب نقطة للاجئين الجزائريين وتاليها سوق

[1]- سعاد بولجويجة: القضية الجزائرية والمجتمع الدولي 1954-1962 مرجع السابق، ص 95.

الأربعاء40323 لاجئ مقارنة بنابولي 33 ،ومدنين 60 لاجئ في مقابل قد وصل عدد اللاجئين حسب الباحثة سعاد بولجويجة في أفريل 1958 قد بلغ عدد اللاجئين الجزائريين على الأراضي التونسية 175 عائلة (700 شخص) في شتاتة (غار الدماء) وهنا الارتفاع في الأعداد ناتج عن قيام فرنسا بإنشاء مناطق المحرمة وإقامة الأسلاك الشائكة سنة 1958، وكذلك جراء تفاقم القمع ،وفي مقابل وصل عدد اللاجئين في نفس المنطقة (غار الدماء) 100 شخص في جوان 1959 .

–وما يمكن قوله هو أن اللاجئين الجزائريين لم يستقروا في القرى والأرياف الحدودية فحسب بل انتشروا حتى في المدن الداخلية، ولاسيما تونس العاصمة، فقامت السلطات التونسية بالتكفل بهؤلاء اللاجئين من حيث الإيواء فأقامت لهم مراكز داخل الحدود التونسية بمناطق الكاف، غار الدماء، طبرقة، ساقية سيدي يوسف، توزر، قفصة، باجة، سبيطلة، تونس العاصمة، وعين الدراهم[1].

ويعتبر كذلك "ملجأ جلمة " بين القيروان وسبيطلة أشهر ملجأ في تونس من حيث التنظيم، هذا بالإضافة إلى مخيمات عين الدالية، سبيطلة، القصرين، تالة، وفريانة.[2]

–وقد تأثر الاستعمار الفرنسي بهذا الدعم والتضامن المقدم للجزائريين، لذلك دفعه للقيام بعدة اعتداءات متكررة على التراب التونسي بحجة تتبع الثوار الجزائريين وتضررت على أثر ذلك مناطق الحدود التونسية كثيرا خاصة منطقة عين الدراهم، فريانة، أولاد مسلم، بوشبكة ولعل أهمها منطقة ساقية سيدي يوسف يوم 8فيفري 1958[3].

[1]– محمد شطيبي: مرجع السابق، ص127.

[2]–عمار قليل: مرجع السابق، ص20.

[3]– سعاد بولجويجة: مرجع السابق، ص95.

المبحث الرابع : منحة اللاجئين في داخل الجزائر وخارجها "تونس" عين خمودة نموذجا

-في الفترة الممتدة من 1955الى 1959 تضاعفت العمليات العسكرية في داخل الجزائر إلى درجة أن القوات الفرنسية قامت بترحيل السكان من الجبال وإجبارهم على الانتقال إلى محتشدات في مناطق معينة، وذلك بقصد عزل المواطنين الجزائريين عن الثوار، كما قامت القوات الفرنسية في نفس الفترة بإقامة أسلاك كهربائية على طول الحدود الجزائرية مع تونس وفرضت على السكان المقيمين على بعد 45 كيلومتر من الحدود أن يغادر ديارهم.[1]

وبالنسبة للمناطق الريفية بداخل الجزائر، فقد قرر قادة الجيش الفرنسي في سنة 1958 ترحيل السكان إلى مراكز تجمع السكاني، بحيث يعيش أهل البوادي تحت الرقابة المباشرة لقوات الاحتلال وبذلك يتم عزلهم عن قوات جيش التحرير المتواجدة بجميع القرى المنتشرة في جميع المناطق.[2]

-فقد كان يوجد بهذه المراكز الخاضعة للجيش الفرنسي عدد من الإفراد يتراوح عددهم ب ين1250000و15000000 مواطن جزائري أما إحصائيات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فإنها تشير إلى وجود700000، جزائري و50000مواطن في محتشدات ناحية وهران.[3]

-وما يمكن قوله أن الممارسات الاستعمارية الفرنسية ضد الجزائريين و المتمثلة في قصف القرى وهدم المنازل، وحرق المحاصيل الزراعية، وقتل الماشية جعل الكثير من الجزائريين خاصة الذين يقيمون في المناطق الحدودية إلى الالتحاق بالأراضي التونسية خاصة منهم النساء، و الأطفال، وذلك عن طريق الفرار بأرواحهم عبر الجبال والغابات حيث كانوا

---

[1]- بن خدة يوسف: في حديث مع محمد عباس، المنشور بجريدة، الشعب يوم19سبتمبر 1988، ص6.

[2]- حبيب حسن اللولب: التونسيون والثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص542.

[3]- انظر المجاهد باللغة الفرنسية، عدد 62،1960.

يسيرون ليلا و يختفون في النهار خوفا من العدو وذلك أملا في إيجاد مأوى يحميهم من ظلم الاستعمار.[1]

لقد كانت أوضاعهم صعبة من حيث الإيواء والتعدية والعلاج حيث أن الإمكانيات المحلية لتونس ضعيفة جدا خاصة وأنها حديثة الاستقلال ولم يكن من السهل استقبال أعداد كبيرة من اللاجئين في وقت قصير.[2]

فكانوا يسكنون أكواخا تعيسة لأتقيهم من حر، ولا من برد وما يوزع عليهم من الخيام لا تكفيهم لأنها تبلى بسرعة–وفي هذا الصدد كتب جان بوللر "في جريدة المحايد السويسرية انه عثر على سبعة إخوان وأخوات يبكون من البرد والجوع حفاة زرقا من البرد تحت المطر، لا يعرفون لماذا هم في هذه الحالة، وكل ما يذكرونه أنهم فقدوا آباؤهم وتركوا أمهم ميتة عند عتبة الباب المنزل ذاقوا المرار ليالي وليالي."[3]

–كان أول مشهد لافت للنظر امرأة من اللاجئين تحمل طفليين إلى جانبها ثالثا عليها ثياب بالية ممزقة الجسم برصاص أصابها في قدمها اليمن وهي تبكي وتصرخ قائلة:" لقد فقدت ثلاثة أطفال وأخذنا الجند الفرنسي ثم طوقت المشتة (مكان بالتراب الجزائري) وبدأت في عمليات التطهير وقد رمت البلدة بالقنابل تمهيدا لعملية الدخول لها ثم عمد الجنود إلى إلقاء القبض على بعض الأشخاص الذين فتكوا بهم ومن بينهم المسمى طرشون ومنهم من فر وترك أبنائه هروبا من الرصاص الجيش الفرنسي".[4]

[1]– محمد يعيش:مرجع سابق، ص217.

[2]–عبد الله مقلاتي: دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية 1945–1962، مرجعسابق، ص193.

[3]– الجاهد، العدد 55، المصدر السابق، ص 5.

[4]– هند عبيدي: دعم جهة سوق الأربعاء للثورة الجزائرية بين 1954–1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، التاريخ المعاصر جامعة تونس، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية بتونس، دورة 5فيفري 2016، ص180.

وفي هذا الصدد يذكر محمد حربي:"أنه بعد إعلان قيادة الأركان الفرنسية أن الشريط الحدودي على امتداد 50 كلم شرقا هي منطقة محرمة ...."[1]

إذ بلغ عدد المحشودين سنة 1957و1958 في مختلف العمالات حسب الإحصائيات الرسمية نحو 110000نسمة بعنابه،و100000 نسمة يتلمسان،و49،000 نسمة بسطيف و49000 نسمة بباتنة,وما نلاحظ على هذه الأرقام كثافة الترحيل الذي شمل مختلف المناطق .[2]

توصلت سياسة تشريد السكان وطردهم من مساكنهم طيلة حرب التحرير إذ أن أول عملية تمت في 21 نوفمبر 1954 بالاوراس، والنمامشة وأخر عملية وقعت في ماي 1961 بدائرة البيض وبين هذين التاريخين لم تتوقف عمليات الطرد و التشريد وما نتج عنهما من معاناة آلام لمئات من الفقراء الذين وجدوا أنفسهم فاقدين لأراضيهم، وديارهم وممتلكاتهم وأصبحوا في محتشدات تنعدم فيها أدنى شروط الحياة أو مكتظين في مخيمات اللاجئين بتونس.[3]

-وفي هذا الصدد يقول محمد لمقامي " :هاهو أولى أكتوبر 1955 ... ففي كل مكان أضرمت و أحرقت المزارع، وكان هناك قتلى، ألم وخوف شديد... لقد قنبلة الطائرات بني زيدان وحطمتهم كلهم وأولاد عربي ... وتعاقبت التمشيطات وأعلن أن المنطقة الحدودية كلها منطقة محرمة و أخليت من جميع سكانها ..."[4]

كما ذكرت أيضا جريدة المجاهد في مقال نشرته بعنوان:" اللاجئون في عين خمودة يفضحون فرنسا أمام الرأي العام العالمي تتضمن وصفا للدمار والإبادة الشاملة التي تعرضت

[1] -Mohammed Harbi: las archives de de la révolutions algérienne، les editionsgeune Afrique , op , p 651

[2] – صالح بلحاج: تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع،الجزائر، 2008، ص 250.

[3]– صالح بلحاج:مرجع السابق،ص245.

[4]– محمد لمقامي: رجال الخفاء، مذكرات، تر، على ربيب، د-س، ص119.

لها دواوير اللاجئين ... فالجنود الفرنسيون لم يكتفوا بمحاصرة المشاتي، وإغلاق البيوت على سكانها لمدة أسبوع.... بل يخرجونهم بعد ذلك شبه هياكل عظمية، ويعرضونهم لسلسة أخرى من العذاب لاستنطاقهم... ثم يشعلون الحرائق في المشاتي ويعتدون على النساء ...إضافة إلى أساليب النهب والسلب وصلت إلى انتزاع القرميد لاحمر على الديار.[1]

"...وبعد ساعة مر شاب لاجئ حامل في ذراعيه طفلة عمرها سبعة سنوات ماتت من الجوع والسل بعد مرض دام خمس أيام"[2]

ومن الملاحظ أن إقامة هؤلاء اللاجئين الجزائريين بتونس لم تكن بعيدة عن المعاناة بسبب الظروف الاجتماعية والصحة الأمر الذي جعل حياتهم تزداد سوء يوم بعد يوم خاصة الأطفال منهم الذين كان الموت يقضي عليهم نتيجة لسوء التغذية.[3] وخاصة انه لم يكن في بداية اللجوء مركز منظمة لاستقبال وإيواء أفواج اللاجئين حيث كان كل فوج يصل إلى الحدود يزداد معه المشكل وهذا ما زاد المسالة خطورة.[4]

وقد نقلت جريدة المجاهد "بعض ما كتبه صحافيون أجانب زاروا مراكز اللاجئين الجزائريين حيث نقل احد الصحفيين صورة حية عن حياتهم فقال": منهم رجال لا تزال في أذرعتهم أثار التعذيب بالكهرباء ومنهم رجال مازالت الخبشات الكلاب البوليسية بادية في أرجلهم ... وكذلك عائلات مختفية من الجنود في النهار...ويبكون على ماتركوا من جثث أبنائهم أما فيما يخص طريقة مساكنهم وأكلهم فيضيف:" أكواخ لا تختلف عن أكواخ غيرهم لا تقي من البرد ولا حر ... في كل كوخ ترى الكوانين ولا ترى الأكل.[5]

---

[1]- المجاهد: العدد20، مصدر سابق، ص06.

[2]- المجاهد:العدد 55، مصدر سابق، ص08.

[3]- الطاهر الجبيلي:مرجع سابق، ص152.

[4]- المجاهد، العدد 14 ،15 ديسمبر 1957، ص04.

[5]- المجاهد: العدد 55، مصدر سابق، ص08.

إذن فان الحالة التي كان يعيشها هؤلاء المضطهدين اقل ما يقال عنها أنها حرجة ومؤلمة إذ أن جميع اللاجئين الذين نزلوا على حدود خرجوا من ديارهم وهم لا يملكون شيئا ولا سبيل لديهم للمعيشة سوى الإعانة الشهرية التي توزعها عليهم جبهة التحرير الوطني كل شهر.[1]

ويمثل ملجأ"عين خمودة "المثال الحي لظروف اللاجئين، حيث يصل اللاجئون من بكارية ومرسى والكويف والماء الأبيض إلى القطر التونسي بعد مسيرة يومين، وعندما يجتازون الحدود يسيرون حسب توجيهات الحرس الوطني، أما نحو القصرين أوتالة أو حيدرة أو فريانة إلخ ...."[2]

وفي ملجأ عين خمودة الذي يبعد بنحو 20 كلم عن القصرين يوجد مالا يقل عن آلفين من اللاجئين، ولكن عددهم يتزايد مع مرور الأيام بدفعات تقل أو تكثر وكانت الموجة الأولى منهم تتركب في يوم 21فيفري من 31 عائلة ثم تتابعت الموجات بعد ذلك واستقر منهم في هذا الملجأ نحو 93 عائلة وأغلبيتهم الساحقة من العجائز، و الشيوخ ،و النسوة وبصورة خاصة من الأطفال، أما الشبان فعددهم الأكبر وقد نجوا بأعجوبة من عمليات الإبادة الفرنسية وكلهم يحملون آثار التعذيب و الجراح المتنوعة ،ومن بينهم يوجد فلاحون لهم ممتلكات لابأس بها ومزارع ومواشي تركوها كلها ، سواء منهم الغني أو الفقير ولم يستطيعوا أن يحملوا معهم شيئا من أرزاقهم إلا بعض الأغطية الصوفية التي يتقون بها البرد ، ولقد قدمت لهم السلطات التونسية خياما عسكرية، وقد كان لهذا الملجأ نظام خاص يسهر على راحة اللاجئين .[3]

كما تذكر جريدة المجاهد "عندما يزورهم المرء في مخيماتهم يجد أكثر مساكنهم عبارة عن أكواخ من أوراق الشجر أو غير أنا استدلت على أبوابها ستأثر هي أقرب إلى الحرق وعندما يبحث عن مواردهم يجدهم قد باعوا كل شيء أتوا به كحل نسائهم و أحيانا ملابسهم و

[1]–المجاهد: العدد 14، مصدر سابق، ص04.

[2]– عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، مرجع سابق، ص14.

[3]– المجاهد: ج1، العدد 20، مصدر سابق، ص8.

أغطيتهم و ما يكونون قد أتوا به معهم من غنم وماعز تلك هي حالة اللاجئين البؤساء، وهي تزداد ايلاما من شهر إلى آخر وخاصة حالة الأطفال الذين يختطفهم الموت بسهولة بسبب نقص الغذاء والحرمان من وسائل التدفئة".[1]

وبالرغم من الجهود من طرف الحكومة التونسية وجبهة التحرير الوطني إلا أنهم ظلوا شاردين في الملاجئ يعيشون ظروف صعبة تحت خيام في أكواخ بسيطة فالكثير من اللاجئين أصبحوا ضحايا للأمراض والأوبئة نتيجة نقص الأدوية والإيواء وقلة الموارد الغذائية خاصة أن المعونات المقدمة لهؤلاء لم تكن كافية قبل إنشاء الهلال الأحمر الجزائري لان مصادر الثورة ومواردها كانت محدودة سواء عن طريق الإدخال، الاشتراكات، الهيابات والعطايا.[2]

وان المجتمع الجزائري أثناء فترة الاحتلال الفرنسي عامة وخلال الثورة التحريرية خاصة عاش حياة مأساوية في مختلف الميادين الاجتماعية والاقتصادية الثقافية الصحية فما كان مصير هذا الشعب سوى الموت أو التشرد أو اللجوء إلى البلدان العربية خاصة تونس الذي يجد فيها شيئا من امن واستقرار فكانت أقرب إليه من حيث التجانس الاجتماعي والثقافي والديني.[3]

وما يمكن قوله أن حكومة التونسية تقبلت اللاجئين الجزائريين بقلب رحم و بالترحيب وقدمت ما في وسعها في تقديم الدعم و المساندة حيث تحدث الرئيس بورقيبة عن اللاجئين الجزائريين قائلا:" إن مسالة اللاجئين وما تسبب فيه من مضاعفات تزداد كل يوم تعقدا فنقول لإخواننا اللاجئين على الرحب واسعة ونوفي بحاجياتهم من أكل وشرب ولباس وسكن ونتولى

[1]–المجاهد: ج2، العدد34 ، 8ديسمبر 1958، ص10.

[2] – عبد الله مقلاتي: دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية 1954–1962 مرجع السابق.ص195.

[3] –Mohammed Guenter politico–administrative et militaire de le révolution algérienne de 1954a 1962 volume algerp651

حمايتهم من القوات الفرنسية .... ونحن قدمنا احتجاجنا ضد تتطع العسكريين الفرنسيين في ملاحقتهم بتونس."[1]

من خلال قول الرئيس الحكومة التونسية الحبيب بورقيبة يتبين لنا أنا الحكومة التونسية قامت بالتكفل باللاجئين الجزائريين وذلك من خلال منظمتها (الهلال الأحمر التونسي)، الذي لعب دور كبير وهام في تكفل بهؤلاء وتقديم لهم المساعدة سواء محليا أو من خلال طلب يد العون من منظمة الصليب الأحمر الدولي.

[1] – حبيب حسن اللولب: التونسيون والثورة الجزائرية، مرجع السابق ص501.

الفصل الأول: دور منضمة الهلال الأحمر التونسي في دعم اللاجئين الجزائريين في تونس.

المبحث الأول: مفهوم منظمة الهلال الأحمر التونسي.

المبحث الثاني: نشاطات الهلال الأحمر التونسي على المستوى المحلي و الدولي.

المبحث الثالث :علاقة الهلال الأحمر بالمنضمات الاخرى .

تمهيـــــــد:

لقد أدت مشكلة ظهور اللاجئين الجزائريين بالأراضي التونسية إلى بذل كل المجهودات لدعم ومساندة هؤلاء المضطهدين، وتسخير كل الإمكانيات لهم خاصة من خلال منظمات إنسانية وذلك لتلبية احتياجاتهم، وفي مقدمتها منظمة الهلال الاحمر التونسي الذي كان له دور سواء على مستوى المحلي أو الدولي في مد يد العون إلى جموع اللاجئين الجزائريين الموزعين على الولايات التونسية، وقبل التطرق إلى نشاطاتها يجب أولا: اعطاء مفهوم لهذه المنظمة الإنسانية.

المبحث الأول: مفهوم منظمة الهلال الأحمر التونسي ونشاطاته.

هي جمعية غير حكومية خيرية تعنى بالإسعافات، والإغاثة تأسست سنة 1942م خلال فترة نزول الحلفاء بتونس، لكن تم حلها بعد هزيمة الحلفاء واستعادة فرنسا لسيطرتها على تونس، ولكن بعد استقلال تونس تم إعادة تأسيسها سنة 1956، واشتهرت منذ مارس 1957 دوليا بتبنيها قضية اللاجئين الجزائريين،[1] كما لها دور كبير بالاستنجاد بالمساعدات الدولية وتستصرخ هيئات الإغاثة الدولية من أجل تقديم الإعانات على اعتبارها أنها تنتمي لحركة الدولية لجمعيات الصليب الأحمر الدولي، بذلك عندما كان الهلال الأحمر الجزائري لم يحقق بعد الاعتراف الدولي كانت جمعية الهلال الأحمر التونسي تقف إلى جانبه بالتشجيع المادي والمعنوي.[2]

قدم الهلال الأحمر التونسي رفقة جمعيات ومنظمات وطنية على تقديم المساعدات الإنسانية للاجئين الجزائريين حتى ولو كانت محدودة سواء تعلق الأمر بالصعيد الداخلي المحلي أو الدولي.

ويتمثل الهيكل البشري للمنظمة الهلال الأحمر التونسي من:

- عبد العزيز الجلولي: رئيس الهلال الأحمر التونسي.
- الشاذلي زويتن: نائب رئيس الهلال الأحمر التونسي.[3]
- صالح بو الأكباش: الأمين العام لمنظمة الهلال الأحمر التونسي.
- طاهر الشنيتي: الأمين العام الثاني لمنظمة الهلال الأحمر التونسي.[4]

---

[1]– العمل: 2 جوان 1957، في مضارب اللاجئين، ص6، 8.

[2]– محمد شطيبي: العلاقات الجزائرية التونسية إبان الثورة 1954–1962، مرجع السابق، ص131.

[3]– حبيب حسن اللولب: مرجع السابق، ص245.

[4]–هند عبيدي: دعم جهة سوق الأربعاء للثورة الجزائرية بين 1954–1962، مرجع السابق، ص14.

المبحث الثاني: نشاطات الهلال الأحمر التونسي على الصعيدين المحلي والدولي في دعم اللاجئين.

لم تقتصر اهتمامات تونس في دعم اللاجئين على جانب التسليح بل اهتمت كذلك بالجوانب ذات الإبعاد الإنسانية، فمنذ أن ظهرت قضية اللاجئين الجزائريين في تونس، هبت بكل مؤسساتها الاجتماعية لمساعدتهم، خاصة من خلال نشاط الهلال الأحمر التونسي.

يمكن أن نعرض نشاطه على الصعيد المحلي كمايلي: قام الهلال الأحمر التونسي بتوزيع كميات كبيرة من المساعدات والإعانات خاصة منها : الأرز، السكر، الدقيق، زيت، ملابس، أحذية، والخيم، وتوجد في كل خيمة عائلة أو بضع عائلات تهيئ طعامها بنفسها وقد تلقت كل هذه العائلات نصيبها من الأغطية وكل الرجال يتمتعون بعمائم جديدة وفي هذا الصدد يذكر: "مسؤول أحد الملاجئ وهو "السيد الأخضر بأن هذه العمائم قد تلقونها من الهلال الأحمر التونسي، وقد رينا أن نرتديها لكي لا يظهر في صورة مزرية أمام الصحافيين الأجانب الذين يزورونا."[1]

وفي مجال الصحة: قام بتوفير كمية كبيرة من الدواء للاجئين الجزائريين حيث فتحت المستشفيات والمستوصفات لإسعاف ومداواة الجرحى الجزائريين من الثوار الجزائريين، ونلمس ذلك في تكليف الرئيس الحكومة التونسية الحبيب بورقيبة"لحسن زروق" رئيس الجامعة الدستورية بالقصرين بالتعاون والتنسيق مع المجاهدين الجزائريين، ثم عقد اتفاق ينص على التعاون وتتكلف الحكومة بمد المساعدة الطبية لإسعاف الجرحى والمرضى، ويتم تفعيل هذا الاتفاق حيث أعطى الديوان السياسي للحزب الحر الدستوري الضوء الأخضر لرئيس جامعة القصرين الدستورية للاتصال بالمسؤول العسكري الجزائري والاستجابة لكل طلباته من المساعدة.[2]

---

[1]– لمياء بوقريوية: اللاجئون الجزائريون في تونس إبان الثورة التحريرية 1954–1962، مرجع السابق، ص83.

[2]–مقلاتي عبد الله: النشاط الإنساني للثورة الجزائرية في مراكز اللاجئين وأثره على العلاقات الجزائرية المغاربية، العدد 10، مجلة المصادر، 2004، ص– ص 159– 166.

ولتجسيد هذا التعاون زار وفد جبهة التحرير تونس يوم 17أفريل 1956، متكون من المسؤول السياسي لجبهة التحرير الوطني"الطيب بوحوش" برفقة "عمر جابر" الملقب بالقائد علي، استقبل من طرف رئيس حكومة التونسية بورقيبة بحضور "لمنجي سليم"، و"طيب المهيري"، ووزير الدولة، ووزير الداخلية وفي هذا الاجتماع طلب "الطيب بوحوش" مساعدة طبية لمستشفيات والمستوصفات الموجودة على طول الحدود الجزائرية التونسية.[1]

كما قام محليا بتنظيم عدة حملات دعم عن طريق الاكتتاب بجمع التبرعات وتوزيعها بواسطة فروعه المختلفة.[2]

ولقد وزع الهلال الأحمر التونسي كميات وافرة من الملابس والمؤون على إخوانهم اللاجئين الجزائريين الذين فروا من الموت والتجأوا إلى تونس ونزلوا في جهات: باجة، سوق الأربعاء، تالة والكاف، فأسرع بمدهم بالإسعافات والاعانات ووزع عليهم كميات من الدقيق، السكر، الأحذية...

كذلك تحرك الهلال لأحمر التونسي فتبرع بمبلغ نصف مليون فرنك لتوزيعها على اللاجئين وبخمسمائة كلغ من الخبز وبالإسعافات.[3]

ومن أجل تخفيف المحنة على اللاجئين الجزائريين المتواجدين بولاية سبيطلة وزع الهلال الأحمر التونسي مساعدات تمثلت في كساء ثماني مئة صبي كسوة كاملة، وإيصال مائتي رضيع بالقمايط، وإعطاء اللاجئين نساء ورجالاً لباس، ومنح كل عائلة لاجئة ثماني مائة وستين رطلاً من القمح، وتوزيع نحو ثلاثين شاة، وعدد من اللعب والهدايا للأطفال كما وزع الهلال

[1]Borsson jean : Ben Bella est arrêté le 22octobre 1956, Paris, 1978, p422, 423.

[2]- صالح عسول: اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة 1956-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، في تاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة لحاج لخضر باتنة،2008-2009، ص99.

[3]- نفسه: ص98.

التونسي في 30 مارس 1958 الإسعافات والمساعدات على اللاجئين الجزائريين بقفصة علمًا أنه وصلت إلى قرية شتاته بولاية سوق الأربعاء، وفي سياق نفسه وجه رئيس الهلال الأحمر التونسي "عبد العزيز الجلولي" نداء آخر لمساعدة اللاجئين دعافيه قائلا": كل من ينتسب إلى البشرية ليمد المساعدة والمعونة إلى الاخوة اللاجئين الجزائريين الذي شردهم الجيش الفرنسي".[1]

كما ووجه أيضا النداء الثاني باسم الهلال الأحمر التونسي قال": لقد دخلت الوطن التونسي فرق أخرى من اللاجئين الجزائريين في حالة بؤس يرثى لها وزادوا في مضاعفة العدد الضخم من اللاجئين... لذا نطالب بالإعانة لمجابهة هذه الحالة ولكنها كانت

مساعدات محدودة لا تسد حاجيات اللاجئين الجزائريين، ومن أجل الرفع من المستوى هذه المساعدات كان المسؤولون التونسيون ينتهزون كل الفرص لإقناع الهيئات الدولية لتقديم دعم أكبر لهذه الفئة[2]"، ولم يكن الدعم الاجتماعي المقدم للاجئين الجزائريين محصور على استقبالهم لإسعافهم بل امتد إلى تحسين ظروفهم المعيشية، والتكفل بمصالحهم الاجتماعية حيث فتحت الإدارة التونسية أبوابها للعديد من اللاجئين للعمل فيها، كما قدمت لهم تسهيلات إدارية لازمة لتصريف حياتهم اليومية طول مدة إقامتهم بالأراضي التونسية.[3]

ففي صفاقس مثلا كان يقدم لهم الإسعافات، والعلاج حيث تم فحصهم يوم 18 مارس 1957، حيث قام وفد من الاتحاد النسائي التونسي ومعه فريق طبي بزيارة الجرحى والمرضى منهم، وزيادة على ذلك قامت اللجنة الولاية المكلفة بمساعدة اللاجئين التابعة لولاية سوسة

[1]– حبيب حسن اللولب: مرجع السابق، ص250.

[2]– محمد شطيبي: العلاقات الجزائرية التونسية إبان الثورة 1954–1962، مرجع السابق، ص152.

[3]– المجاهد: ج1، العدد 20، مصدر السابق، ص8.

بزيارتهم واصطحبت معها، وفدا طبيا مكونا من أطباء وممرضين وتمت معالجة المرضى والجرحى، وزودهم بالأدوية ونقل بعضهم إلى مستشفيات تونس.[1]

كما قام الاتحاد العام للطلبة تونس أثناء الزيارة التي أداها إلى المناطق الحدودية التونسية الجزائرية وبالتحديد قرية ببوش وأولاد سدرة بتاريخ 7 نوفمبر 1957 بتقديم مساعدات مادية مختلفة (نقود، غذائية، ملابس...) وقد قبل كاتب الدولة للشباب والرياضة "عزوز الرباعي" مقترح الاتحاد العام لطلبة تونس الذي يقتضي بالسماح لأبناء الشهداء الجزائريين بالسكن في دور الشباب كما بعثت مراكز التوزيع الحليب وجبن مساعدة لهم.[2]

❖ أما نشاطه على الصعيد الدولي كان على النحو التالي:

لقد ضاعف الهلال الأحمر التونسي جهوده دولية في سنة 1957 لتقديم الإعانات الضرورية.[3] حيث كان يستنجد دائما بالمساعدات الدولية ويحث هيئات الإغاثة الدولية للإسراع بتقديم الإعانات الإنسانية حيث شارك في الندوة العالمية للصليب والهلال الأحمر بنيودلهي بالهند من 24 أكتوبر إلى 7 نوفمبر 1957 الذي حصل على إجماع الدورة العامة التي قررت ضرورة خلق مجهود دولي لتقديم المساعدات الإنسانية للاجئين ومنذ ذلك الحين أصبحت المساعدات الدولية تصل إلى تونس، وكان الهلال الأحمر التونسي هو من يقوم بتوزيعها على 37 مركز للاجئين موزعة على القطر التونسي.[4]

ولذلك رفض أن تسلم المعونات المصرية مباشرة لهم بل أصر على أن يتسلمها هو وينقلها بوسائله الخاصة ويوزعها بنفسه، وقد استلم المسؤول الجزائري في الأسبوع الأول من

---

[1]– صالح عسول: مرجع السابق، ص 90.

[2]– هند عبيدي: دعم جهة سوق الأربعاء للثورة الجزائرية بين 1954–1962، مرجع السابق، ص66.

[3]– فتحي الذيب: عبد الناصر والثورة الجزائرية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، ص518.

[4]– مقلاتي عبد الله: دور المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية، مرجع السابق، ص 194.

شهر جانفي 1958 المساعدات التالية: 150,000 جلبات وبلغت ما قيمته 22 مليون دولار أمريكي ما بين سنوات 1959 و1962.[1]

وفي هذا السياق يذكر الباحث عمار بوحوش" المساعدات منها: 150,000 حذاء، 150,000 بذلة وللجيش التحرير الوطني 30,000 بطانية صوف 5000 طن قمح، 1000 طن سكر."[2]

وفي هذا الإطار أيضا تبرع الهلال الأحمر والصليب الأحمر السوفياتي بكميات من الأدوية وسلمها لمنظمة الهلال الأحمر التونسي ومندوب هيئة الصليب لتوزيعها على اللاجئين بالمستشفيات المتواجدين فيها.[3]

وبذلك كان يستقبل المساعدات التي تتقدم بها الدول المتضامنة مع الجزائر ويشرف على توزيعها بنفسه، إذ أن الحكومة التونسية قررت التكفل والإشراف على حملة التضامن والمساعدات الدولية بواسطته وكانت تصر على أن تسلم معونة الدولة له ولا تسمح إلا لهيئة الصليب الأحمر بالتوزيع بينما مساعدات الدول الأخرى كان يجب تسليمها إلى السلطات التونسية باعتبارهما الواسطة في التوزيع والتعامل مع اللاجئين.[4]

وبفضل المجهودات التونسية التي كانت عظيمة مع المنظمات الدولية والحكومات والمحافظة السامية للاجئين، فمنذ 1959 حصلوا على ما يقارب 22 مليون دولار أمريكي وقد

---

[1]– لمياء بوقريوة: اللاجئون الجزائريون في تونس ابان الثورة لتحريرية 1954، 1962، مرجع السابق، ص84.

[2]– عمار بوحوش: التاريخ السياسي منذ البداية إلى غاية 1962، مرجع السابق ص 44.

[3]– حبيب حسن اللولب: مرجع السابق، ص244.

[4]– محمد شطيبي: العلاقات الجزائرية التونسية إبان الثورة 1954–1962، مرجع السابق، ص153.

عزز هذه المبادرة إقبال جبهة التحرير الوطني على إطلاق سراح الأسرى الفرنسيين في التراب التونسي حيث وجدت هذه المبادرة صداها في أوساط المنظمات الإنسانية الدولية.[1]

وفي هذا السياق وجهت شبيبة الصليب الأحمر بألمانيا الفيدرالية للهلال الأحمر 144000 حكة من الحليب المسبر لمساعدة اللاجئين الجزائريين بتونس بالإضافة إلى ذلك، جمع طلبة الألمان مبلغا قدره 950000 مارك ألماني لإعانة الأطفال اللاجئين ووصلت إلى الهلال الأحمر التونسي خلال شهر مارس 1960.[2]

وكذلك عملت منظمة على توزيع المواد التالية: تسعة مائة قنطار من الأرز قدمتها الرابطة الدولية لجمعيات الهلال الأحمر التونسي والصليب الأحمر بجنيف وخمس مائة غطاء من الصوف وصلت من كندا، وأطنان من السكر وثلاثة أطنان من الصابون اشترتها منظمة من رصيدها الذي وضعته المنظمة العالمية للنقابات الحرة تحت تصرفها.[3]

ولقد تسلم صالح بو الاكباش الأمين العام للمنظمة الهلال الأحمر التونسي مساعدة التي حلت بميناء حلق الوادي بتونس من الباخرة الروسية "فروفولر" التي تبرع بها الهلال الأحمر والصليب الأحمر الروسي للاجئين الجزائريين بتونس، وتشمل هذه المساعدات على عشر أطنان من السكر، وخمسة أطنان من الأرز، وطنين من الحليب المجفف ،وستة وعشرين ألف متر من القماش، وكمية من الأدوية... وقد وضعت لهذه المساعدات تحت تصرف الهلال الأحمر التونسي، ولقد استلم ممثلي هذا الأخير بعد النداء التي توجها به قرر الصليب الأحمر اليوغسلافي إرسال مساعدة للاجئين الجزائريين بتونس وتتمثل في تسعة أطنان من السكر وسيارتي نقل، وتم تسليمها لهم.[4]

---

[1]- عامر رخلية: الثورة الجزائرية والمغرب العربي، العدد 1، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية والثورة أولى نوفمبر، الجزائر، 1999، ص 135.

[2]- حبيب حسن اللولب: التونسيون والثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص229.

[3]- هند عبيدي: دعم جهة سوق الأربعاء للثورة الجزائرية بين 1954-1962، مرجع سابق، ص15.

[4]- حبيب حسن اللولب: التونسيون والثورة الجزائرية 1954-1962، مرجع سابق، ص250.

ومنه فإن أشكال الدعم والمساعدات الاجتماعية التي قامت بها منظمة الهلال الأحمر التونسي على الصعيدين لتكفل باللاجئين ومؤازرتهم تؤكد على مدى التزامها بتأدية واجبها الكامل نحوهم إذا أوت ما يقارب 150 ألف لاجئ جزائري فوق التراب التونسي.

المبحث الثالث: علاقاته.

أولاً: علاقته بالهلال الأحمر الجزائري.

أ- مفهوم منظمة الهلال الأحمر الجزائري ونشاطها:

الهلال الأحمر الجزائري، عبارة عن هيئة إنسانية أسستها جبهة التحرير الوطني[1] وصادقت جبهة التحرير يوم 11 ديسمبر 1956 على إنشاءها[2]. وحددت مهمتها في التكفل بالوضع الإنساني المترتب عن الثورة التحريرية، وحمل معاناة الشعب الجزائري لكل شعوب ودول العالم.[3]

يهدف للإسهام في إسعاف ومساعدة اللاجئين الجزائريين والمساهمة في تفعيل النشاط الدولي للمنظمات الإنسانية وجلب الكثير من المساعدات للاجئين، ومنذ إنشائها طلبت جمعية الهلال الأحمر الجزائري بالاعتراف الدولي بها كهيئة إنسانية ونشرت نداء إلى المجتمع الدولي تحثه على تقديم المساعدات للاجئين وتقديم خدماتها لإسعاف الجرحى والتكفل بالمرضى الموجودين بتونس.[4]

ويذكر الباحث مصطفى خياطي قال": أن الهلال الأحمر الجزائري تأسس وسط معاناة الشعب الجزائري كان ينشط في الميدان يعالج الجرحى ويساعد الفقراء، لذا أطلق عليه اسم الهلال الأحمر الميداني، أو الهلال الأحمر الطبي والإنساني، وبعد ذلك ظهر الهلال الأحمر الرسمي الذي أسسته لجنة التنسيق والتنفيذ"CCE"من أجل التكفل بالوضع الإنساني من جهة

---

[1]- عبد الله مقلاتي: دور المغرب العربي وافريقيا في دعم الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص51-51.

[2]- فاروق بن عطية: الاعمال الإنسانية اثناء حرب التحرير، 1954-1962، تر: كابوبة عبد الرحمان، هدية من وزارة المجاهدين.

[3]- سعيد مزيان: المؤسسات المدنية للثورة الجزائرية بتونس، العدد 25، مجلة دراسات وأبحاث، ديسمبر 2016، ص14.

[4]- الطاهر جبيلي: دور القاعدة الشرقة في الثورة الجزائرية 1954-1962، ط1، مرجع السابق، ص71.

وتدويل معاناة الشعب الجزائري ودفع جمعية الصليب والهلال الأحمر الدولي إلى التدخل لتقديم المساعدات الغذائية والطبية من جهة أخرى".[1]

كما طلبت جمعية الهلال الأحمر الجزائري، باحترام معاهدة "جنيف الدولية[2]" وتدويل القضية الجزائرية، ولكن منظمة الصليب الأحمر الدولي أصرت على رفض التعامل في البداية مع الهلال الأحمر الجزائري، وأكدت أنها لا تستطيع الاعتراف بجمعية محلية لا تخضع لأي حكومة وطنية وهذا ما جعل لجنة التنسيق والتنفيذ تقرير إعادة هيكلته.[3]وصياغة قوانينه

حيث نقل مركزه إلى تونس وكان بن أحمد النائب الأول المكلف بإشراف على نشاطات الهلال الأحمر الجزائري، رغم الإمكانيات القليلة لهذا الأخير خلال هذه الفترة عدم تمكنه من كسب امتياز الاشراف الكلي على توزيع المساعدات الدولية، فإنه كان يقدم إسعافاته لعشرات الآلاف من اللاجئين المرضى والمعوزين[4]، لذلك سارعت جبهة التحرير الوطني بالتكفل بشؤونهم المختلفة بكل مؤسساتها العسكرية والاجتماعية الطبية والتموينية لمساعدتهم بما فيها لجنة الشؤون الاجتماعية ومصلحة اللاجئين رفقة الهلال الأحمر الجزائري وكل هذا اعتمادا على المساعدات والدعم المقدم لها.[5]

---

[1]-مصطفى خياطي: الصليب لاحمر الدولي وحرب الجزائر، تر: قندوز فوزية، دار هوم للنشر، الكتاب هدية من وزارة المجاهدين بمناسبة الذكرال 60لاندلاع الثورة التحريرية، ص349.

[2]- الهلال الاحمر الجزائري طلب الانضمام إلى معاهدات جنيف هذا الطلب أصبح رسميايوم20أوت1960هذا الموقف قيد خطابات الهلال الاحمر ومكنها من الانضمام فما بعد الى المنظمة العالمية للصليب الأحمر، أنظر مصطفى الخياطي: المآزر البيضاء خلال الثورة الجزائرية، ANEP، ص451.

[3]-عبد الله مقلاتي: مرجع السابق، ص52، 53.

[4]- نفسه: ص54، 55.

[5]-عبد الله مقلاتي: دور المغرب العربي وأفريقيا في دعم الثورة الجزائرية، مرجع السابق ص209.

لذلك تكلف بإعانة مصلحة اللاجئين والتنظيم والتوزيع والاستقبال الإعانات الدولية وارتكز النشاط الدولي للهلال الأحمر الجزائري على طرح قضية اللاجئين أمام الرأي العام العالمي، والمطالبة بتقديم المساعدات الإنسانية لهم.[1]

وأخذت مصلحة اللاجئين على عاتقها مهام الاشراف على جميع شؤون اللاجئين، من مأوى وإطعام، وإسعاف ومنذ نهاية سنة 1957 وهذه المصلحة المختصة تعتني بشؤون اللاجئين المختلفة بالتعاون مع قطاع الصحة وهيئة الهلال الأحمر الجزائري وهي تشمل مصالح متعددة منها: مصلحة التنظيم التي تقوم بتنظيم الملاجئ وإحصاء اللاجئين، ومصلحة التمويل التي تتكفل بإيصال المواد الغذائية وتوزيعها على اللاجئين ومصلحة الإسعاف التي تقوم بالفحوص الطبية وتوفير الدواء، حيث يتدخل فيها قطاع الصحة والهلال الأحمر الجزائري.[2]

فأصبحت هناك هيئة إدارية عليا لمصلحة اللاجئين بتونس ومقرها العاصمة وتخضع لمراقبة، نائب تعينه لجنة التنسيق والتنفيذ.

ومنذ انشاء الحكومة الجزائرية المؤقتة في سبتمبر 1958 شكلت وزارة الشؤون الاجتماعية لتتكفل بجميع المهام والشؤون الاجتماعية.[3]فاهتمت خاصة بمسألة تعليم الأطفال الجزائريين من أبناء اللاجئين وأنشئت العديد من المدارس الابتدائية داخل الملاجئ وخارجها.[4]

حيث يذكر أحمد توفيق المدني: "أنه كان يوجد في سنة 1959 بتونس وحدها عشرين مدرسة ابتدائية لتعليم أبناء اللاجئين"[5].

---

[1]– عبد الله مقلاتي: مرجع سابق، ص– ص54– 55.

[2]– Farouk Bun atia : Les actions humanitaires pendant le lutte de libération, dahled, Alger, 1997 , p95

[3]– عبد الله مقلاتي: مرجع السابق، ص 44، 55.

[4]– محمد الصالح الصديق: دور الشعب الليبي الشقيق في جهاد الجزائر، شركة دار الأمة، الجزائر، 2000، ص137.

[5]– أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، ج3، ط2، م، و، ك، الجزائر 1988، ص488.

وبذلك يمكن القول: أن الهلال الأحمر الجزائري برفقة جبهة التحرير الوطني كان لهم دور كبير في دعم اللاجئين الجزائريين خاصة على مستوى المحلي.

أما على الصعيد الدولي: عمل الهلال الأحمر الجزائري على حث المجتمع الدولي ومطالبته بتقديم الدعم للاجئين وجمع التبرعات والمساعدات الدولية ويقوم بتوزيعها على اللاجئين وعلاج المرضى كما كان نشاطه مع هيئة الصليب الأحمر الدولي، مؤكدا بإلحاح على طرح قضية اللاجئين أمام الرأي العام الدولي وحثه على إعانة هذه الفئة من الجزائريين.[1]

كما كان يعرف بحالة اللاجئين وإعلام المحافل الدولية بجرائم القوات الاستعمارية الفرنسية بالإضافة إلى جمع الأدوية لصالح المجاهدين والإعانة المادية وإرسال فرق طبية لعلاجهم ومرافقة فرق الصليب الأحمر الدولي عند زيارتها[2]، وتذكر جريدة المجاهد:" نداء من الهلال الأحمر الجزائري إلى الأمة العربية ... أن الهلال الأحمر الجزائري بإمكانياته المحدودة قد بذل مجهودات جبارة طيلة سنوات من أجل تخفيف الآلام 200 الف من اللاجئين الجزائريين ومحاولة توفير ضروريات الحياة لهم، ولكن الهلال الأحمر الجزائري زاد تفاقم الحالة وكثر وفود اللاجئين الهاربين يوميا من جحيم العذاب الذي تسلطه عليهم القوات الاستعمارية في الجزائر إلى تونس كل ذلك قد أصبح الهلال الأحمر الجزائري عاجزا في مواجهة الكارثة بمفرده ولذلك تناشدكم أيها الاخوة العرب.

ويناشد جميع الهيئات الخيرية والجمعيات الهلال الأحمر في كل الأقطار العربية"[3].

ويذكر فاروق بن عطية:" سيوجه وفد للهلال الأحمر الجزائري في بداية أكتوبر 1957 إلى ألمانيا الشرقية ليتصل بالصليب الأحمر الألماني وسوف يطلب منه أن يرسل نداء

[1]– عبد الحفيظ منصور: الحياة الاجتماعية والثقافية في الجزائر ابان الثورة التحريرية 1954–1962، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والعاصر، قسنطينة، 2011–1012، ص64.

[2]– مصطفى خياطي: حقوق الانسان في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي، منشورات ANEP ص88.

[3]– المجاهد: ج2، العدد 34، مرجع السابق، ص13.

مستعجلا للجمعيات الأوروبية قصد توفير مساعدة عامة للاجئين الجزائريين (مواد غذائية وأدوية وملابس...)"[1]

ويتكون هيكله البشري من:

الرئيـــس: السيـد حسان بوكلي.

النائـب الأول: السيد بن أحمد.

الأمين العام الأول: الدكتور أوهيب جلول.

- الأعضاء المقيميين:
- الدكتــور: جيلالي بنتامي.

الدكتــور: عبد السلام هدام.

الدكتــور: بشير عبد الوهاب.[2]

ومع تزايد نزوح اللاجئين تواصل الاضطهاد الفرنسي على الحدود الجزائرية أدركت جبهة التحرير والهلال الأحمر الجزائري مدى حاجة هؤلاء للإيواء والعناية لذلك كما ذكرنا في السابق: ضرورة تشكيل لجنة الشؤون منذ سنة 1956 لإسعافهم والمتكونة من جيش التحرير الوطني وجبهة التحرير الوطني وتتمثل مهامها في:

1) منح بطلقة لكل لاجئ تسمى بطاقة لاجئ.
2) توزيع المواد الغذائية والخيام على اللاجئين.
3) إحصاء جميع اللاجئين الجزائريين المتواجدين في تونس.
4) تفقد الحالة الصحية للاجئين.
5) تحديد المناطق التي يسكنونها.[3]

---

[1]– فاروق بن عطية: الاعمال الإنسانية أثناء حرب التحرير 1954–1962، مرجع السابق، ص 68.

[2]– مصطفى خياطي: حقوق الانسان في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي،مرجع السابق، ص88.

[3]– الطاهر سعيداني: القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، (مذكرات)، شركة دار الأمة، برج الكيفان، الجزائر، 2010، ص113، 115.

لقد توسعت مهامها وأصبحت تعمل بالتعاون مع الصليب الأحمر الدولي [1] وفي هذا السياق يقول الدكتور بتنامي: الممثل الدائم للهلال الأحمر الجزائري في جنيف صرح لليومية السويسرية لا تربيين دوجوناف قائلا": جمعية الهلال الأحمر الجزائري تغتنم هذه الفرصة وهي على أتم الاستعداد لحل كل القضايا الناجمة عن النزاع الحالي والتي تدخل ضمن صلاحيات اللجنة الدولية للصليب الأحمر في إطار احترام الطرفين بمجمل "اتفاقية جنيف".[2]

وهذا ما جعل رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر يصرح له قائلا: "أنتم تنتمون لهذه الهيئة"[3].

وبذلك أصبح الصليب الأحمر الدولي يهتم بقضية اللاجئين، وبالهلال الأحمر الجزائري وهوما يمكن قوله: أن جبهة التحرير الوطني بالتنسيق مع الهلال الأحمر الجزائري استطاعا تكسير شوكة الفرنسيين التي كانت تهدف إلى فصل هؤلاء اللاجئين عن الثورة وبالتالي تمكنا من التعاون في تقديم المساعدات والاعانات سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي لهؤلاء ومد يد العون وجلب الكثير من المساعدات للاجئين الجزائريين في تونس.

علاقة الهلال الأحمر التونسي بالهلال الأحمر الجزائري فيما يلي:

وجد الهلال الأحمر الجزائري بتونس دعمًا حكوميًا شعبيًا، إذا قدمت له الحكومة التونسية مساعدات مادية ومعنوية معتبرة وسهلت نشاطاته، ويتم توزيع المساعدات المبعوثة من قبل الدول المانحة مباشرة باسم الهلال الأحمر الجزائري، إما عن طريق الصليب الأحمر الدولي أو مباشرة بواسطة الهلال الأحمر التونسي ووساطته أمام وزارة التجارة والمالية بتونس تم حل مشكلة فرض الرسوم الجمركية على المساعدات الموجهة باسم الهلال الأحمر الجزائري إلى تونس بداية من جويلية 1958، كما اتخذت الحكومة التونسية منذ11 نوفمبر 1960 إجراءات

[1]– عبد الله مقلاتي: مرجع سابق، ص115.

[2]– مصطفى خياطي: مرجع السابق، ص96.

[3]– نفسه: ص96.

هامة لصالح الهلال الأحمر الجزائري، إذ صدر عن وزارة المالية والتجارة مرسومًا يتضمن الاستفادة الجمركية من قبله، وسمح له باستقبال الدفعات واستيراد البضائع والأجهزة مع الاعفاء من الضرائب ودون دفع الحقوق الجمركية.[1]

حيث ذكر في جريدة العمل التونسي:" أيتها النساء الوطنيات عليكن البعث بمساعدات مواد الغذائية، والملابس إلى اللاجئين الجزائريين وقد تم جمع الإعانات اللازمة وسافر وفد من الاتحاد القومي النسائي يتكون من "سعيدة بساسي" و"أسماء الرباعي" وعائلة بن عمار إلى بلدة عين دراهم حاملين كميات من المواد الغذائية والملابس تقدر بنحو مليون فرنك، وتتكون من 336 غطاء، 500 حذاء، وآلاف بدلات أطفال نذكر منها 36 قميص، 500 سروال، 300 فستان... [2]

بالإضافة إلى ذلك قام الاتحاد القومي النسائي بزيارة جرحى اللاجئين الجزائريين صحبة هيئة الهلال الأحمر والهيئة الجهوية لسوق الأربعاء في جوان 1957، سلمت أثرها هيئة الهلال الأحمر مبلغ نصف مليون فرنك لوالي" الناصر بن جعفر" رئيس الجهة سوق الأربعاء وذلك لإسعاف اللاجئين الجزائريين، وفي هذا الإطار صرح رئيس منظمة الهلال الأحمر التونسي محمد العزيز الجلولي قائلا: "إن الهيئة الجهوية للهلال الأحمر التونسي بسوق الأربعاء اتخذت كل التدابير والوسائل لإعانة اللاجئين الجزائريين.[3]

وقام الهلال الأحمر التونسي بالتنسيق مع الاتحاد القومي للنساء التونسيات بتوزيع كميات كبيرة من الملابس والمؤون على أكثر من ألفي لاجئ جزائري موجودين بمشيخة أولاد سدرة في جانفي 1958، وهي عبارة عن ملابس وأغطية وكميات كبيرة من الأرز والسكر والسميد مرسلة من طرف الولايات.

---

[1]– سعيد مزيان: المؤسسات المدنية للثورة الجزائرية بتونس 1955–1962، ص14.

[2]– العمل: 2 جوان 1957، الاتحاد النسائي يسعف اللاجئين، ص 1، 2.

[3]– العمل: 2 جوان 1957، في مضارب اللاجئين، مرجع السابق، ص1، 6.

كما قام الهلال الأحمر التونسي بتنظيم اكتتاب لجمع التبرعات من أهل سوق الأربعاء لفائدة اللاجئين الجزائريين، وفي هذا السياق صرح الشاذلي زوتين:" نائب رئيس الهلال الأحمر التونسي إن كل لاجئ يجب أن يقدم له 400 لتر من الزيت خلال كل شهر و400 غرام من السكر للفرد كل شهر وأربع علب من حليب لكل طفل عمره من شهر إلى 10 سنوات كل شهر و100 غرام من الصابون لكل فرد خلال الشهر".[1]

وهذا ما جعل رئيس الهلال الأحمر الجزائري "بن حامد" يشكر رئيس الهلال الأحمر التونسي الجلولي، لمساعدته في تسهيل توزيع مخزون المساعدات الموجهة للاجئين الجزائريين وقد تم ذلك بمناسبة حفل تسليم الأمير الفرنسي جون جاك Jean jack في جوان 1959، بالفرع محلي للهلال الأحمر التونسي بغار الدماء بحضور مندوب عن الحكومة التونسية وممثلين في الصليب الأحمر الدولي، والكاتب العام للهلال الأحمر التونسي مما جعل "بورقيبة يصرح في احدى خطبه أمام الحكومة الجزائرية المؤقتة في أفريل 1962 قائلا": كان الهلال الأحمر التونسي يد بيضاء في إعانة إخواننا الجزائريين".[2]

لذلك أن الهلال الأحمر التونسي الذي اشتهر منذ مارس 1957 دوليا بتبنيه لقضية اللاجئين الجزائريين، فقد كان يستنجد دائما بالمساعدات الدولية، ويستصرخ هيئات الإغاثة الدولية للإسراع بتقديم الإعانات الإنسانية، كما أخذ بيد الهلال الأحمر الجزائري قبل أن يحقق الاعتراف الدولي، فقد كان الهلال الأحمر التونسي يقف إلى جانبه بالتشجيع المادي والمعنوي، وكان خير ممثل لطلب مساعدة اللاجئين الجزائريين خلال الندوة العالمية للصليب والهلال الأحمر بنيو دلهي من 24 أكتوبر إلى 7 نوفمبر 1957.[3]

كذلك وعد رئيس الهلال الأحمر التونسي في جانفي 1958 الهلال الأحمر الجزائري بإرسال كميات من التبرعات التي يتسلمها وبإشراكه في توزيعها وبالتالي أعلن رئيس الهلال

[1]– هند عبيدي: دعم جهة سوق الأربعاء للثورة الجزائرية بين 1954–1962، مرجع سابق، ص65.

[2]– المجاهد: عدد 44، 14 جوان 1959، ص14.

[3]– أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص، ص 12، 13.

الأحمر التونسي يوم 15 جويلية 1957 لرئيس الهلال الأحمر الجزائري أن الحكومة التونسية قررت أن يتكفل الهلال الأحمر الجزائري بالتوزيع إلى اللاجئين.[1]

مما سبق نستنتج أن الجهود المبذولة لكل الطرفين والمتمثلة في مساعدة اللاجئين الجزائريين بالأراضي التونسية، ولتخفيف من معاناتهم والتعرف بقضيتهم عالميًا بفضل التعاون بين الهلال الأحمر الجزائري والهلال الأحمر التونسي، وهذا ما نلمسه في حجم المساعدات التي وصلتهم من مختلف أنحاء العالم، وقد أكد هذا الموقف على عمق العلاقات الجزائرية التونسية بفضل التعاون المشترك.

ثانيًا: علاقة الهلال الأحمر التونسي بالصليب الأحمر.

أ- مفهوم اللجنة الدولية لصليب الأحمر:

اللجنة الدولية للصليب الأحمر: هي عبارة عن جمعية سويسرية تأسست بموجب المادة 60 وما يليها من القانون المدني السويسري سنة 1915 م وقد اعترفت السلطات السويسرية بنشاط اللجنة الدولية.[2]

ويرجع الفضل في تأسيسها إلى مبادرة المواطن السويسري جون هنري دونان[3] الذي شهد معركة سولغيرنيو في إيطاليا التي اندلعت نيرانها بين جنود نابليون الثالث الفرنسي وجيوش ماكسيمليان النمساوي عام 1859.[4]

---

[1]- فاروق بن عطية: الاعمال الإنسانية أثناء حرب التحرير 1954-1962، مرجع سابق، ص 77.

[2]- انصاف بن عمران: دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني، رسالة ماجستير في القانون والإدارة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009-2010، ص 51.

[3]-وكان الدور الحقيقي لها نرى دونان في تأسيس الصليب الأحمر، ولد هانري دونان يوم 8 ماي 1928 بمدينة جنيف واعتبر مؤسسة الصليب الأحمر أنظر مصطفى خياطي: حقوق الانسان في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي، ص89.

[4]-إنصاف عمران: المرجع السابق، ص52.

حيث أصدر مجلس الاتحاد السويسري في 25 نوفمبر 1957م إعلانًا بين فيه طبيعة اللجنة الدولية والمهام الموكلة إليها بمقتضى اتفاقيات جنيف، حيث أعلن مجلس الاتحادي السويسري: "بأنه سيسهل للجنة الدولية بكل الوسائل المتاحة، تنفيذ رسالتها والاحتفاظ باستقلالها ... وبخاصة عن طريق تأمين منشأتها ومحفوظاتها وحرية عمل أعضائها وموظفيها في ممارسة وظائفهم، عن طريق تذليل العقبات التي قد تواجه انتقال بريدها وتنفيذ أعمالها في مجال الإغاثة وكذلك حرية التصرف في الأموال اللازمة لتنفيذ مهمتها.[1]

ومن الإجراءات التي تقوم بها اللجنة الدولية في مجال المساعدة تخفيف المعاناة من خلال تقديم المساعدة المادية أو الطبية والهدف من ذلك هو حفظ أو استعادة الأحوال المعيشية المقبولة للمدنيين والمرضى والجرحى، ففي المجال الصحي تهدف وحدة الخدمات الصحية باللجنة الدولية إلى ضمان حصول جميع ضحايا النزاعات المسلحة على الرعاية الصحية.[2]

ب: علاقة الهلال الأحمر تونسي بالصليب الأحمر

إن منظمة الهلال الأحمر التونسي أسندت لها هيئة الصليب الأحمر الدولي مهمة توزيع المساعدات فتوطدت الصلة بينهما ولقد طالب الهلال الأحمر الجزائري باشتراكه في توزيع المساعدات لكن الحكومة التونسية حرصت على أن يكون التوزيع منذ أفريل 1958 على طرفين، لذلك قامت منظمة الصليب الأحمر الدولي والهيئات الدولية الأخرى باستقبال المساعدات الموجهة من كل دولة باسمها الخاص وتسلمها للهلال الأحمر التونسي ليقف على توزيعها.[3]

---

[1]– محمد حمد العسبلي: الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة قاريوس، 1992، ص98.

[2]– مصطفى خياطي: المرجع السابق، ص89.

[3]– سعيد مزيان: المؤسسات المدنية للثورة الجزائرية بتونس 1956–1962، مرجع السابق، ص14.

بدأت المساعدات الدولية تفد إلى تونس وكان الهلال الأحمر التونسي يحظى بتعاون محكم مع هيئة الصليب الأحمر الدولي، إذا تقدم هذه الأخيرة له المساعدات باعتباره عضو فيها فيقوم بتوزيعها على 37 مركز للاجئين موزعة على القطر التونسي، ويشرف بتوزيعها بنفسه، حيث قررت الحكومة التونسية التكفل والاشراف على حملة التضامن والمساعدات الدولية بواسطة الهلال الأحمر التونسي، وكانت تصر على أن تسلم له المعونات الدولية ولا تسمح إلا لهيئة الصليب لاحمر الدولي بالتوزيع، بينما المساعدات الدولية الأخرى كان يتوجب تسليمها للسلطات التونسية باعتبارها الواسطة. [1]

واستطاع حث هيئة الصليب الأحمر الدولي لتقديم المساعدات وتوزيعها بواسطة فروعه المختلفة.[2]

كذلك كان الصليب الأحمر يمارس منذ جوان 1957 نشاطات بمشاركة وثيقة مع الهلال الأحمر التونسي (منذ الاعتراف به)، إن رابطة جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر التونسي خططا لإسعافات والهبات في 37 مركزا موزعة عبر كل القطر التونسي.[3]

وفي هذا السياق تم اللجوء المدنيين الجزائريين إلى تونس في الفترة الممتدة من 20 مارس 1956 وجوان 1957 حيث تقدمت السلطات التونسية والهلال الأحمر التونسي بطلب المساعدات من اللجنة الدولية للصليب الأحمر والتي استجابت لدعوة على الفور أين أعلن مسؤولها عن وجود حوالي 5000 لاجئ جزائري على مستوى الحدود الجزائرية التونسية منذ منتصف أوت حيث قامت هذه الأخيرة بالتعاون مع منظمة الهلال الأحمر التونسي بتوزيع المساعدات المادية (أغذية، ملابس، أغطية....) للاجئين الجزائريين.[4]

---

[1]- أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، مرجع سابق، ص 13.

[2]- نفسه، ص 11.

[3]- فاروق بن عطية: الاعمال الإنسانية أثناء حرب التحرير 1954-1962، مرجع سابق، ص 76.

[4] :Françoise Perret: l'action du comité international de la croix rouge pendant la guerre d'Algérie (1954-1962) n°856 Décembre 2004, p933

وما يمكن قوله أن الهلال الأحمر التونسي وجد الدعم والمساندة من طرف منظمة الصليب الأحمر الدولي ليقف على توزيع الإعلانات على اللاجئين الجزائريين بتونس وحضي بالتعاون والتنسيق في ألفت نظر الدول الأجنبية لمسارعة لتقديم يد العون لذلك كانت هيئة الصليب الدولي تقدم المساعدات إلى الهلال الأحمر التونسي ليقوم هذا الأخير بتوزيعها بواسطة فروعه.

فان أشكال الدعم والمساعدات الاجتماعية التي تقدمت بها تونس حكومة وشعبًا لتكفل باللاجئين ومؤازرتهم خاصة من خلال منظماتها الإنسانية تؤكد على مدى التزامها بتأدية واجبها الكامل نحوهم إذ أوت ما يقارب 150 ألف لاجئ جزائري فوق ترابها.

الفصل الثاني: الدعم الدولي للاجئين الجزائريين من خلال نشاطات الهلال الأحمر التونسي ودورهم في الثورة.

المبحث الأول: جهود الحكومة التونسية لمساعدة اللاجئين الجزائريين.

المبحث الثاني: مساعدات الدول الغربية والمنضمات التابعة لها.

المبحث الثالث: دور اللاجئين في دعم الثورة.

تمهيد:

حظيت القضية الجزائرية بمكانة هامة لدى التونسيين من حيث الاهتمام السياسي والاجتماعي، وحجم التضامن الشعبي، وذلك بحكم الجوار وتوطد الصلات السياسية والاجتماعية بين القطرين فقد بذلت الحكومة التونسية جهودا في استقبال المساعدات الدولية وتوزيعها على اللاجئين الجزائريين خاصة من خلال منظمة الهلال الأحمر التونسي التي لعبت دور هام في تقديم يد العون.

أ. جهود الحكومة التونسية لمساعدة اللاجئين الجزائريين :

طرحت قضية اللاجئين الجزائريين مشكلتين أساسيتين بالنسبة لتونس الأولى: سياسة تتمثل في قضية الإشراف بالوضع القانوني للاجئين والدفاع عنهم أمام المنظمات الدولية، الثانية: إنسانية تتمثل في كيفية إغاثة ورعاية هؤلاء اللاجئين على الحدود التونسية، سنحاول من خلال هذا البحث أن نتعرف على المساعي التي قدمتها تونس لنصرة قضية اللاجئين في أرضها[1].

لقد تحملت الحكومة التونسية عبء العناية بهؤلاء اللاجئين باعتبار أن ذلك يعد واجبا إنسانيا وأخويا، وسعت للتعريف بمأساتهم أمام الرأي الدولي، إذ قامت كتابة الدولة التونسية للأخبار باستضافة جموع من الصحفيين الأجانب ودعوتهم للإطلاع بأنفسهم على أوضاع اللاجئين المأساوية، أمام العدوان الاستعماري على القرى والمداشر الجزائرية[2].

ومن أجل التعريف بما يعانيه الشعب الجزائري كانت بتونس إذاعة، وهي " صوت الجزائر من تونس"[3]، وقد بدأت هذه الإذاعة الجزائرية في تونس عام 1916، وقد كانت عبارة عن برنامج تونسي بعنوان " هنا صوت الجزائر المجاهدة الشقيقة " وكان يداع ثلاثة مرات في الأسبوع لمدة ساعة من بين الأخبار العسكرية والسياسية[4]. وفي هذا الإطار نوه " أحمد بومنجل " لأحد مسؤولي جبهة التحرير في تقريره للحكومة المؤقتة، بعمل الحكومة التونسية التي قدمت

[1]– لمياء بوقريوة: اللاجئون الجزائريون في تونس إبان الثورة الجزائرية 1955–1990، مرجع سبق ذكره، ص 83.

[2]–عبد الله مقلاتي: دور العرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[3]–للمزيد من المعلومات حول دور ' صوت الجزائر ' راجع الكتاب، السيد حسني عبد الكريم باللغة الفرنسية.

[4]–صالح بن النبلي فركوس: تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي المقاومة المسلحة 1830–1962، دار العلوم، ص 469.

تسهيلات هامة للاجئين الجزائريين، حيث دمج بعضهم في الإدارة التونسية الناشئة، كما أمنت لهم تسهيلات إدارية مختلفة على الأقاليم التونسية (جوازات السفر، تأشيرات، ... إلخ)[1].

وقد عبرت الحكومة التونسية عن تخوفها وانشغالاتها بخصوص مسألة اللاجئين الجزائريين الإنسانية، وباشرت اتصالاتها الدولية بالتنسيق مع جبهة التحرير الوطني من أجل طرح القضية على هيئة الأمم المتحدة، وسعت إلى تقديم مشروع قرار يتضمن حث المندوب السياسي لشؤون اللاجئين، على الإسراع بمساعدة اللاجئين وأن القرار الذي تقدم به ممثل تونس " المنجي سليم " الذي أقرته هيئة الأمم المتحدة في 06 نوفمبر 1958، والذي كلل بتدخل المحافظة السامية للاجئين والعديد من المنظمات الدولية والحكومات لتقديم مساعدات خاصة بعد النداء الذي أعقب أشغال الندوة العالمية للهلال والصليب الأحمرين[2].

وتحدث الرئيس بورقيبة عن اللاجئين الجزائريين قائلا: " إن مسألة اللاجئين وما تسبب فيه من مضاعفات تزداد كل يوم تعقدا، فنقول لإخواننا اللاجئين على الرحب والسعة، ونوفي بحاجياتهم من أكل وشرب ولباس وسكن، ونتولى حمايتهم من القوات الفرنسية .... ونحن قدمنا احتجاجنا ضد تنطع العسكريين الفرنسيين في ملاحقتهم للاجئين الجزائريين بتونس ...

و أنه من واجبنا أن نلفت أنظار هيئة الأمم المتحدة واللجنة المتفرغة عنها المهتمة بشؤون اللاجئين .....[3]، وما يمكن قوله إن رئيس الحكومة التونسية بورقيبة أستقبل اللاجئين الجزائريين بقبول ووفر لهم الحماية والإغاثة رغم قلة الإمكانيات. على إثر هذه المساعي تضاعفت المساعدات الإنسانية لصالح اللاجئين الجزائريين، الأمر الذي لقي إزعاجا من طرف الحكومة المؤقتة الجزائرية إذ أن التونسيين لم يتركوا لهم مجالا للتعامل مباشرة مع المنظمات

[1]Amara AleyaSghair, « La Tunisie et la Révolutions Algérienne, in actes du 1er congre forum d'histoire contemporaine sur méthodologie de l'histoire des mouvements nationaux a Maghreb, FordationTemimi, Septembre ; 1998, P 110.

[2]– لمياء بوقريوة: مرجع السابق، ص 83 ص 84.

[3]–حبيب حسن اللولب: التونسيون والثورة الجزائرية، مرجع السابق، ص217.

الدولية، وعدم شمولية توزيعها لكافة اللاجئين، وعليه قد تدخلت جبهة التحرير الوطني بمنحها صلاحيات توزيع المساعدات، وتخويل الهلال الجزائري بممارسة مهامه، غير أن السلطة التونسية لم تستجب لهذا المطلب إلا بعد تزايد ضغوط الجبهة ولم ترفع قيودها على المساعدات الإنسانية إلا في سنة 1960[1].

المساعي التونسية لإسعاف اللاجئين ومعالجتهم:

كان اللاجئون الجزائريون يصلون إلى الحدود التونسية وهم في حالة صحية متدهورة وعلى هذا الأساس كانت مجهودات بخصوص الاهتمام بصحة وعلاج هؤلاء اللاجئين لذلك:

- عملت الحكومة التونسية على توفير الإسعافات والأدوية للاجئين الجزائريين وقد شاركتها المنظمات الشعبية والمنظمات الدولية، ففي صفاقس كان يتم تقديم الإسعافات والعلاج للمبعدين واللاجئين الجزائريين حيث تم فحصهم يوم 18 مارس 1957 بمصلحة صفاقس والتي كان يشرف أحد الدكاترة بمساعدة صيدلي[2]، وقد قام وفد من الاتحاد النسائي التونسي ومعه فريق طبي بزيارة الجرحى والمرضى من اللاجئين الجزائريين، حيث تم الكشف عنهم صحبة الهلال الأحمر التونسي والهيئة الجهوية سوق الأربعاء وسلم لولايته الإسعاف الجرحى والمرضى وشراء الأدوية[3].
- ويوضح هذا المثال أيضا مساعي الحكومة التونسية، حيث قدمت اللجنة الولاية المتكفلة بمساعدة اللاجئين التابعة لولاية سوسة بزيارة اللاجئين سوق الأربعاء، واصطحبت معها وفدا طبيا متكونا من أطباء وممرضين للتضميد والمعالجة ومداواة اللاجئين، حيث تم

[1] –عبد الله شريط: الثورة الجزائرية في جريدة الصباح التونسية افتتاحية سنة، 1959، دار هومة، 2009، ص 229.

[2] –حبيب حسن اللولب: التونسيون والثورة الجزائرية، مرجع ساب ص 237.

[3]–هندة عبيدي: دعم جهة سوق الأربعاء للثورة الجزائرية بين 1954 – 1962، مرجع سابق ص41.

الكشف عن العديد من المرضى ومعالجة الجرحى وإعطائهم أدوية، ونقل البعض إلى مستشفيات بتونس[1].

مما سبق يمكن لنا أن نستنتج :أن الحكومة قدمت مساهمة فعالة للاجئين الجزائريين في المجال الصحي ونلمس ذلك من خلال فتحها جميع المستشفيات وعياداتها في وجه اللاجئين وتوفير سيارات إسعاف آمنة يشرف عليها الحرس الوطني لنقلهم من الحدود إلى المستشفيات، وقبولها للجزائريين في المدارس الصحية ليتخرجوا منها ممرضين، وتعيينها أطباء جزائريين في المستشفيات التونسية وتوفير الأدوية والإسعافات، بالإضافة إلى ذلك تحركت على المستوى الخارجي فتحصلت لهم على الأدوية وغيرها، كل هذا في إطار التضامن التونسي مع الشعب الجزائري لاسترجاع استقلاله[2].

وبذلك استقبلت تونس اللاجئين الجزائريين منذ اليوم الأول من الثورة الجزائرية وقاسمتهم المال والغذاء والملبس وإيواء المدنيين والمشردين وفي التعرض لرصاص الفرنسيين.[3]

وفي يوم 30 جانفي 1957 استجاب الشعب التونسي للدعوة التي وجهتها المنظمات القومية (الحزب الدستوري التونسي، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والاتحاد القومي للمزارعين)، عند عرض القضية الجزائرية على الأمم المتحدة وأصدرت بيانا أعلنت فيه عن تأييدها الكامل للجزائر لدى المنظمة الأممية[4].

لقد لعبت الحكومة التونسية بمختلف هيئاتها الإنسانية في دعم قضية اللاجئين الجزائريين خاصة في المجال الاجتماعي، إلا أنها تعرضت لعديد من الصعوبات التي كانت تعرقل عملية توزيع المساعدات على هؤلاء اللاجئين. حيث يذكر الباحث فارق بن عطية :

---

[1]–حبيب حسن اللولب: التونسيون والثورة الجزائرية مرجع سابق، ص 238.

[2]– نفسه: ص 239.

[3]- المجاهد: العدد،5أفريل 1958، ص07.

[4]– نفسه: ص 07.

- نظرا لكثرة عدد اللاجئين الجزائريين، وتوزيعهم بالولايات التونسية بلغ عددهم في تونس في بداية 1959. 125.000 شخص وبذلك لم تتمكن الحكومة التونسية من مواجهة الاحتياجات رغم جهودها، وبما أن التونسيين وحدهم دون غيرهم الذين كانوا مكلفين بتوزيع المساعدات فإنهم عجزوا عن تنظيم عقلاني لتوزيع بين كل اللاجئين و في كل نقاط القطر لذلك طلب الهلال الأحمر الجزائري من الصليب الأحمر مد يد المعونة للهلال الأحمر التونسي لتسهيل توزيع المخزونات[1].
- وفي نفس السياق ذكر الباحث عبد الله مقلاتي :"أن أثناء توزيع المساعدات وخاصة من قبل الهلال الأحمر التونسي الذي كان يستقبل المساعدات الدولية ويوزعها حسب معطياته، وأحيانا لا يقوم بالتنسيق مع مصلحة اللاجئين مما جعل أعداد معتبرة من اللاجئين لا تصلهم المساعدات"[2].

هذه الصعوبات التي واجهتها الحكومة التونسية أدت إلى تدخل الدول الأجنبية لتقديم المساعدات الكافية لهؤلاء اللاجئين الجزائريين بالأراضي التونسية.

وفي هذا السياق يذكر عبد الله مقلاتي : " إن الاهتمام التونسي الكبير بالقضية الجزائرية بالأمم المتحدة تزامن مع المساعي الحثيثة للدبلوماسية التونسية في عرض المشكل الجزائري على دول العالم الحر، اهتمت تونس بلفت أنظار العالم الحر للمشكل الجزائري والدعوة لتأييد القضية الجزائرية[3].

[1]–فارق بن عطية: الأعمال الإنسانية أثناء حرب التحرير 1954 – 1962، مصدر سابق، ص 76.

[2]–عبد الله مقلاتي: دور الغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية 1954 – 1962،ج1،مرجع سابق، ص 44 ص 55.

[3]– نفسه: ج1، ص 125.

ب. مساعدات الدول العربية والإسلامية:

رغم الظروف التي كانت تعيشها الدول العربية الإسلامية فقد قدمت ما تستطيع من مساعدات لفائدة اللاجئين الجزائريين بالأراضي التونسية من خلال منظمة الهلال الأحمر التونسي التي بذلت جهودا لتوزيع قدر كافي من المساعدات لهؤلاء المضطهدين، والجدول الآتي يبين لنا حجم الإعانات التي قدمتها الدول العربية والإسلامية للحكومة التونسية التي تم توزيعها عبر منظمتها الإنسانية حسب الباحث صالح عسول[1] :

الدولة	نوعية المساعدة
مصر	210 علبة دقيق والأرز والسكر، الخضر الجافة، 11275 من الأغطية الصوفية و28 بذلة من ملابس الرجال والنساء والأطفال، 250 كلغ من الضمادات الطبية، 1525 دولار.
إيران	1400 دولار، 2700 دولار.
الأردن	560 دولار.
السودان	150 دولار.
لبنان	155 دولار.
أفغانستان	1525 دولار

نلاحظ من خلال الجدول أن الدول العربية الإسلامية التي قدمت مساعدات للاجئين عددها قليل مقارنة بالدول الأجنبية، وكذلك حجم المساعدات وهذا راجع إلى الظروف التي كانت تعيشها هذه الدول خلال هذه الفترة وقد اختلفت أشكال الدعم العربي، وتفاوتت أحجامه حسب إمكانيات البلدان المساعدة واستعدادها، حيث نجد تونس ومصر أكثر الدول العربية تأييدا للثورة الجزائرية، ذلك أن تونس أيقنت منذ البداية أن استقلالها يبقى ناقصا بدون استقلال الجزائر، ومصر التي تبنت قضايا التحرر في إفريقيا والبلاد العربية خاصة في عهد جمال عبد الناصر كانت أكثر دولة فاعلة في الدفاع عن القضية الجزائرية.

[1]- صالح عسول: اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة 1956 – 1962، مرجع سابق، ص، ص 95،96.

المبحث الثاني: مساعدات الدول الغربية والمنظمات التابعة لها.

لم تكن التبرعات والمساعدات التي كانت تقدمها الحكومة التونسية أو بعض الدول العربية كافية لسد احتياجات اللاجئين الجزائريين، بالأراضي التونسية خاصة وأن عددهم في تزايد مستمر ولهذا كان لا بد من تدخل الجهود الدولية لصد هذه الاحتياجات الضخمة.

لهذا تذكر الباحثة لمياء بوقريوة:" أن الإعانات التي قدمتها الحكومة التونسية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعية الهلال الأحمر التونسي وجمعيات أخرى لم تكفي لدفع الخطر الكبير الذي يهدد حياة هؤلاء الضحايا فإن ... المؤتمر ... يوجه للعالم نداء حثيثا لكي تتحقق مثل هذه المساعي في فائدة اللاجئين الجزائريين"[1].

ولذلك قدمت العديد من الدول الأجنبية مساعدات معتبرة سدت حاجيات اللاجئين، وجعلت من ظروفهم أحسن سواء عن طريق الصليب الأحمر الدولي أو الهلال الأحمر التونسي والجدول التالي يعطينا صورة واضحة عن مدى أهمية مساعدات الدول الأوربية حسب ما أورده عمار قليل :

[1]- لمياء بوقريوة: مرجع السابق،ص84.

[1]–الدول	نوعية المساعدة
ألبانيا	40000 متر قماش وصندوقان من الأدوية.
ألمانيا الغربية	108 دولار أدوية وأقمشة وأدوات.
ألمانيا الشرقية	سيارات الإسعاف، أدوات جراحة، 08 صناديق أقمشة، 08 أكياس من الأغطية والملابس، 1450 معطف، 14 صندوق من الأدوية، 50 كلغ من المصبرات، 184 كيس من الأرز، 116 كيسا من السكر، و10 أغطية، 718 غطاء وأقمشة.
النمسا	910 كلغ من الحليب، 2102 كلغ من المواد الغذائية للأطفال، 1969 كلغ من الحليب المسبر، 204 كلغ من الحليب المسحوق، وسيارتان للنقل، 220 خيمة.
بلغاريا	127 صندوق بسكويت، 14 كيس سكر، 22 برميل من مسحوق الحليب، 21 صندوق صابون غسيل.
الدنمارك	1500 كلغ من مسحوق الحليب.
فنلندا	10 صناديق من الملابس والأحذية المستعملة، 65000 قارورة فيتامين فينول، 1900 كلغ صابون.
روسيا	2500 غطاء، 26000 متر من القماش، 10 طن من السكر، طن من الأرز، و02 طن من مسحوق الحليب، 5005 دولار، 50 طن من السكر، 20 طن من الحليب المسبر، 20 طن من الصابون، 160 طن من الأدوية والملابس، والخيام، الأدوات المدرسية.
اليونان	08 أطنان عنب مجفف.

[1]–عمار قليل:ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، مرجع السابق، ص 23.

أ. المساعدات المالية من بعض الهيئات الدولية :

حسب ما أوردها عمار بوحوش: ويمكن أن نضيف المساعدات المالية التي تم تقديمها إلى اللاجئين خلال حرب التحرير من خلال الجدول الآتي:

الهيئة	المبلغ المقدم
المحافظة السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة	7.487,624
تبرعات من الحكومات	6.640,005
منظمات الصليب الأحمر والهلال الأحمر	4.072,0057
تبرعات من المنظمات الخاصة	3.204,198
المجموع	**22.158,884**

من خلال الجدول نلاحظ أن أكبر المبالغ هي التي تقدمت بها هيئة المحافظة السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة بمبلغ قدره 7.487,624 من مجموع 22.158,884 وهذه المبالغ المقدمة من طرف الهيئات مكنت من سد العديد من حاجياتهم[1]، وجعل ظروفهم أحسن، سواء عن طريق الصليب الأحمر الدولي أو الهلال الأحمر الجزائري والجدول التالي بين لنا مدى المجهودات المبذولة من أجل التعريف بقضية اللاجئين ولفت الانتباه إلى مأساتهم في أنحاء العالم.

[1]– عمار بوحوش: مرجع سابق، ص 549.

ولقد بين عمار بوحوش في الجدول التالي: التبرعات المالية لهذه المنظمات بالترتيب حسب الأهمية:

هلال أحمر أو صليب أحمر	التاريخ	المبلغ بالدولار
الولايات المتحدة الأمريكية	55-01-07	30,516
	58-04-01	
	59-02-16	
كندا	59-02-05	26,640
	59-04-17	
	59-04-28	
السويد	59-04-15	25,000
	59-01-24	
	59-02-19	
	59-04-15	
سويسرا	59-04-14	17,778
	59-04-29	
	59-04-27	
	59-07-10	
العراق	مارس 1959	13,555

جدول يبين التبرعات المالية لمنظمات الصليب الأحمر والأهلة الحمراء[1]

[1]–عمار بوحوش:مرجع السابق، ص 82.

ب. مساعدات الدول الأسيوية ودول أمريكا الشمالية واللاتينية[1]:

الدول	نوعية المساعدة
الهند	525 دولار، 606 صندوق من الصابون.
اليابان	04 صندوق من الأدوية.
ألسيام	244 دولار.
أمريكا	300 غذاء للأطفال، 1500 دولار، 825 زوج من الداخلية للأطفال، 835 زوج من الملابس الداخلية للفتيات، 15 صندوق تشمل 7200 علبة من الحليب المسبر، 15 طن من السكر، 4909 قطعة ملابس داخلية للأطفال، 15000 دولار.
كندا	6700 غطاء، 50 صندوق من القطاعات والملابس الأطفال، 08 صناديق، صدريات وجوارب.
الإكوادور	100 دولار وسيارتان للإسعافات ولعب الأطفال.
الشيلي	500 دولار.
سيلان	4250 ياردة من الأقمشة القطنية.
هايتي	50 دولار.
زيلاند الجديدة	604 دولار.

من خلال ما ورد في الجداول التي تعرض إحصائيات تبين لنا أن قيمة المساعدات الواردة من دول الكتلة الشرقية أكبر من تلك الواردة من دول أوربا الغربية والمعسكر الرأسمالي ويمكن أن نرجع ذلك بسبب الموقف الإيجابي الداعم للقضية الجزائرية ووقوف الكتلة الشرقية

[1]–عمار قليل: مرجع السابق، ص 96.

بجانب حركات التحرر في العالم، أما بالنسبة لأمريكا ودول أوربا الغربية يمكن أن نبررارتفاع قيمة تبرعاتهم خاصة أمريكا لدوافع إنسانية بحتة لا علاقة لها بالجانب السياسي.

ومن كل ما سبق لم نستطع تقديم عرض لمدى صحة، وتحديد كميات المساعدات التي قدمت إلى اللاجئين الجزائريين سواء على مستوى العالم العربي أو الغربي لكن في نفس الوقت يبقى الأمر غير واضح بخصوص موقف فرنسا؟

حيث ورد في جريدة المجاهد تعليق التالي فرنسا تساعد اللاجئين وهل حقا ساعدتهم؟ طبعا لا في الحقيقة إنما هذا ما أدعته فرنسا بصدرها بلاغ ادعت فيه أنها تهتم بمصير اللاجئين لذلك علقت جريدة المجاهد على ذلك بـ " حقا ما هذه الدموع التي تذرفها الحكومة الفرنسية؟ إن هي إلا دموع التماسيح وإلا فمن شرد الجزائريين"[1].

لذلك أن الحكومة الفرنسية لم تهتم أو تقدم أي مساعدة لهؤلاء اللاجئين بل أكثر من ذلك أرادت تغليط الرأي العام العالمي أنها تساعدهم بل لحقتهم خارج الحدود الجزائرية مرا عيية حق التتبع في الأراضي التونسية وألحقت أضرار بأخوتنا الجزائريين والتونسيين على حد سواء واستيلائها على أملاكهم عن طريق سفارتها بتونس.

[1]– المجاهد، ج،2العدد6،45ديسمبر،1959، ص2.

المبحث الثالث: دور اللاجئين في الثورة التحريرية.

لقد برز دور اللاجئين جليا بمساهمتهم الكبيرة في الثورة التحريرية رغم معاناتهم اليومية خارج بلدهم، منذ توافد المجموعات الأولى على الحدود التونسية إذ يذكر المجاهد "محمد حو": في هذا السياق بأن القيادة قامت بوضع نواحي في كل مركز، وهذه النواحي تتشكل في هيكلها على غرار النواحي المعمول بها في التراب الوطني، إضافة إلى الخلايا، وذلك من طبرقة إلى فج حسين، وقد تجند كل من بلغ سنة التجنيد[1].

وبالرغم كذلك من الوضعية الاجتماعية والصحية التي كان يعيشها اللاجئون الجزائريون خارج بلدهم، إلا أنهم ظلوا مترابطين بوطنهم حيث قدموا دعمهم للثورة لأنهم كانوا يعتبرونها أملهم الوحيد في التخلص من الاستعمار الفرنسي، حيث تعاطف اللاجئون الجزائريون بتونس مع جبهة التحرير الوطني نتيجة للنشاط الذي كانت تقوم به في أوساطهم، فكانوا يشكلون شبكات دعم والإسناد لها لذلك نجد أن قادة الثورة اتخذوا من تونس قاعدة خلفية لمد الثورة وتعزيزها في الداخل[2].

وبرغم الأوضاع والظروف التي يعيشونها خارج الجزائر إلا أن هؤلاء كان لهم دور واضح في الثورة سواء على الصعيد العسكري أو الصعيد السياسي[3].

حيث زودوا جيش التحرير الوطني بالمئات من المجاهدين الذين شاركوا في جل المعارك الحدودية الشرقية والغربية، وهو ما يفسر التزايد الهائل لأعداد وأفراد جيش التحرير الوطني على الحدود. خاصة وأنه بعد إقامة الأسلاك الشائكة والمكهربة على طول الحدود الشرقية والغربية لم يكن من السهل التجنيد من الداخل، ولهذا عمدت قيادة الثورة إلى تجنيد أبناء اللاجئين القادرين

---

[1] –الطاهر جبلي: مأساة اللاجئين الجزائريين على الحدود الشرقية خلال الثورة التحريرية 1954–6219، عدد 20، مجلة مصادر، جامعة تلمسان، ص 279.

[2]– محمد بلقاسم وآخرون: القواعد الخليفة للثورة الجزائرية الجهة الشرقية 1954–1962، د –ط، د– ر، 1954، ص 113.

[3]–عمار قليل: ج3،مرجع سابق ، ص 30.

على حمل السلاح كما استعملتهم الثورة كسلاح بالنسبة للمنظمات الإنسانية ولفت أنظار العالم[1].

حيث يذكر المجاهد "الطيب الثعالبي" بأن نظام جبهة التحرير الوطني في تونس، كان يقوم باختيار العناصر القادرة على حمل السلاح ثم يحولون إلى المراكز العسكرية من أجل التدريب، لدمجهم في صفوف الجيش، وكان هذا العمل يتم بالتنسيق مع قيادة الحدود في الشرق ومع بداية 1960 قامت لجنة الشؤون الاجتماعية في القاعدة الشرقية بالتجنيد الإجباري لأبناء اللاجئين المتواجدين على الأراضي التونسية بناء على القرار الذي أصدرته القيادة العامة للثورة، الذي نص على تجنيد جميع أبناء اللاجئين الجزائريين الذين بلغوا سن الرشد، وتدريبهم بطريقة عسكرية بهدف إدماجهم في صفوف جيش التحرير الوطني، وفي نفس السياق يذكر المجاهد "عمر بشير" أنه بعد تكوين هيئة الأركان العامة قررت هذه الأخيرة إلحاق أبناء اللاجئين بجيش التحرير الوطني[2].

ويتجلى دورهم كذلك في توجيه جزء من هذه المساعدات التي يحصلون عليها من قبل منظمات الإغاثة الدولية لدعم الثورة وجيش التحرير الوطني خاصة على الحدود حيث تنوعت هذه المساعدات من مواد غذائية مثل : الكسكس، السكر، الزيت، القهوة، السردين والخبز وإن كانت هذه الكميات قليلة لكن إيمان هؤلاء بضرورة تقديم الدعم للثورة ويد المساعدة خاصة من هذه الناحية لأنهم يدركون مدى حاجة الثورة إلى مثل هذه المساعدات التي هم في أمس الحاجة إليها، وإذا كان البعض يقدم مثل هذه المساعدات بهذا الشكل فإن بعضهم الآخر كانت بيوتهم

[1]–خليفة جندي وآخرون:مرجع سابق، ص 42.

[2]–هندة عبيدي: دعم جهة سوق الأربعاء للثورة الجزائرية بين 1954 – 1962، مرجع سابق ، ص 50.

ملجأ للثوار حيث يتلقون كل أشكال المساعدة داخل هذه البيوت كتقديم الأكل والشرب والاستراحة[1].

بالإضافة إلى هذا الدعم فإن هؤلاء اللاجئون كانوا السند القوي للثورة حيث كانوا يخططون لكافة النشاطات الضرورية لجيش التحرير الوطني كجمع المعلومات حول الجيش الفرنسي وأعوانه، نقل الأسلحة، حفر الخنادق والقيام بكل أعمال التخريب بالنسبة للجسور، وكذلك يرافقون وحدات جيش التحرير بدون سلاح فكانوا يعرفون باسم المسبلون*[2].

لذلك كان لهم دور بارز من الناحية العسكرية وهذا يقودنا إلى معرفة أهم المناطق التونسية التي كونت هؤلاء اللاجئين الجزائريين ليكونوا سندا قويا للثورة الجزائرية عسكريا.

كما نعرف أن جهة القصرين وتالة بالخصوص والكاف وسوق الأربعاء وغار الدماء، تاجروين، وفرن الحلفاية وتونس العاصمة هي المركز الأساسي في التنظيم اللوجستي والتدريبي للقوات المقاتلة الجزائرية بتونس وكانت تالة في تنظيم وحدات الجزائريين بتونس مركز الدائرة الأولى التي يمتد مجالها حتى الرديف وتمول جهة الأوراس بالسلاح وكذلك بالمقاومين الذين يتكونون على أراضيها، كما كانت تاجروين وقلعة سنان تعمل قواعدها لفائدة الولاية الأولى في الجزائر (القبائل)[3].

أما سوق الأربعاء (جندوبة) كانت في علاقة مع ولاية سوق أهراس المستقلة والولايتين الأولى والثانية، إضافة لتمركز القيادة العامة لجيش الحدود الجزائري بغار الدماء[4].

---

[1] صالح عسول: مرجع السابق، ص 101.

* هم مقاتلون: بالزي المدني يسكنون في الدواوير التي هم منها لا يخضعون للنظام العسكري الخاص بجبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني، أنظر عاشور شرفي: قاموس الثورة الجزائرية، ص 328.

[2]Mohammed Guentar: op.cit, P651.

[3]–هندة عبيدي: دعم جهة سوق الأربعاء للثورة الجزائرية بين 1954 – 1962، مرجع السابق، ص 300.

[4]– محمد بن الغماري الوصلي: غار الدماء قادة خلفية للثورة الجزائرية بامتياز 1954–1962، ط1، تونس، ص 100.

وقد كانت تالة بالخصوص نقطة ارتكاز هامة لتحويل السلاح لمقاومي الجزائر وكذلك تدريب وحداته في نوفمبر 1956 كان يوجد بجبل" برينو" فيلق للعمليات الحربية وفيلقان للتدريب ويوجد في جبل "الشعابني" غرب القصرين ثلاثة فيالق من جيش التحرير الجزائري في التدريب لذلك[1].

ففي شهر جانفي وفيفري 1956 تشير تقارير الجيش الفرنسي لتواجد الفرق التالية بجهة القصرين : فرقة العبيدي الفرشيشي وفرقة الأزهر بن عثمان بن على، 25 رجلا بين سبيطلة والقصرين، وفرقة محمد الطاهر النموشي الجزائري وتقريبا خمسين مقاتلا بنفس المنطقة ومجموعة "البشير السبيكي" منها كذلك أكثر من 50 مجاهد، متمركزة بعين بودرياسو فريانة وهذا يدل على أن معظم اللاجئين الجزائريين تدربوا في المناطق التونسية وكونوا إلى جانب التونسيين فرق متدربة تعمل من أجل تدعيم الثورة بأحسن جنودها لذلك يمكن القول :أن عملية تجنيد هؤلاء اللاجئين المتواجدين عبر التراب التونسي قد تدربوا في أقرب النقاط بين الحدود الشرقية للقاعدة[2].

ومما سبق نستنتج أن اللاجئون الجزائريون بتونس ساهموا في خدمة وطنهم حتى وهم بعيدون عنه بكل الوسائل المتاحة لديهم وحسب إمكاناتهم سواء عن طريق دفع الاشتراكات أو التجنيد في صفوف الجيش أو إيواء الثوار وتدعيمهم في كل ما يقومون به.

يعتبر هؤلاء اللاجئون عنصر حيوي للثورة لذلك قامت السلطات الفرنسية بملاحقتهم، وقطع عليهم كل سبيل من خلال إقامة الأسلاك الشائكة والمناطق المحرمة وإجراء العديد من المعارك الحدودية مع اللاجئين لإيقاف التمويل للثورة الجزائرية، وقتلهم بل أكثر من ذلك لاحقتهم خارج حدودهم إلا أنهم استطاعوا تحقيق هدفهم بقوة الإيمان وكسر شوكة العدو من

[1]– يوسف مناصريه: قوات جيش التحرير الوطني المتمركزة على الحدود الشرقية في نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، ط1، دار هوم للنشر،1992، ص 134.

[2]–لمزيد من التفاصيل حول تنظيم الجيش الجزائري بتونس يمكن الإطلاع على مقال: جيش التحرير الوطني الجزائري بتونس الصادر في أعمال، الملتقى الدولي حول نشأة وتطوير جيش التحرير، نشرة وزارة المجاهدين، الجزائر،2005 ص 117.

خلال تكوين جيش احترافي في الولايات التونسية واستطاعوا تقديم الدعم والاشتراكات للثورة الجزائرية.

وكان بعضهم خاصة جعلوا من بيوتهم ملجأ للثوار كما دفعتهم الظروف لذلك[1].

[1]–صالح عسول: مرجع السابق، ص 38.

الفصل الثالث: رد فعل السلطة الفرنسية على الدعم التونسي وعودة اللاجئين الى أراضيهم.

المبحث الأول: حق التتبع.

المبحث الثاني: ساقية سيدي يوسف.

المبحث الثالث: الأسلاك الشائكة.

المبحث الرابع: عودة اللاجئين الى أرض الوطن

تمهيد:

كان للسلطات الفرنسية رد فعل على الدعم التونسي للاجئين الجزائريين، حيث قامت بالعديد من الاجراءات القمعية، من أجل القضاء على هذه المساعدات النابعة من وحدة المغرب العربي ومن هذه الإجراءات نذكر:

المبحث الأول: حق التتبع Droit de suite:

قامت السلطة الفرنسية تحت ضغط قيادتها العسكرية بالجزائر بداية من سنة 1957 بالاعتماد على حق الملاحقة.

وفي بداية 1958 شنت القوات الفرنسية بالجزائر حملات مطاردة وهجوم على ملاجئ الجزائريين والمناطق الحدودية التونسية بحجة تتبع الثوار الجزائريين وارجاع اللاجئين الى أوطانهم، وقد ذهب ضحيتها عشرات القتلى من الجزائريين والتونسيين، لذلك أخذت قوافل اللاجئين تدفق على تونس حروبا من المطاردة[1].

وفي هذا السياق قد عددت صحيفة العمل الجرائم التي اقترفها الجيش الفرنسي في التراب التونسي التي راح ضحيتها الأهالي الأبرياء في شهر أكتوبر 1956 تحت ذريعة حق التتبع، حيث تم اكتساح مشيختين بمندوبية فريانة، والاعتداء على الأهالي بمندوبية القمرين، واكتساح مشيخة الحنادرة من طرف الجنود الفرنسيين واصابة عدد من الأهالي[2].

ويذكر الحبيب حسين اللولب: "**وفي يوم أكتوبر 1956 ألقت طائرة فرنسية قنبلة محرقة على جبل سهامة وفي يوم 24 أكتوبر من نفس السنة، تمت مهاجمة المركز الحدودي بتونس بولاية سوق الأربعاء من طرف الجيش الفرنسي وفي الآن نفسه رمت طائرة عسكرية برصاصها راعيا تونسيا قرب بوشكة فاردته شهيدا**"[3].

---

[1]–محمد شطيبي: العلاقات الجزائرية التونسية إبان الثورة 1954–1962، مرجع سابق، ص، 131.

[2]–العمل: 1957/9/11 ،اعتداءات، ص1–9.

[3]–الحبيب حسن اللولب: التونسيين والثورة الجزائرية، 1954–1962، مرجع سابق، ص353.

وكذلك مهاجمة الطيران الفرنسي لقرية فريانة يوم 4 أكتوبر 1957 وقتل 3 من الأهالي[1]، والملاحظة أن حق التتبع وملاحقة الثوار الجزائريين أصبح يطبق في حق الأهالي التونسيين حيث كثرت المداهمات والاعتداءات الجوية التي ضاق بها السكان ذرعا.

ويذكر الطاهر جبيلي آثار حق التتبع على التونسيين حيث يذكر:" **وفي الواقع دفع سكان جهة القصرين كغيرهم من سكان الحدود ثمنا غاليا لدعم الجزائر من اعتداءات على الأهالي واختطاف لبعضهم ونهب مواشيهم وذلك من خلال توغل الجيش الفرنسي في 1 سبتمبر 1957، بالتراب التونسي بجهة حيدرة بالتحديد وذلك تطبيقا لحق التتبع**"[2]وكذلك قتل 6 جنود تونسيين واختطاف 14 آخرين من الأهالي بجهة القصرين[3].

حيث واصلت السلطة الفرنسية الاعتداءات على الحدود التونسية بمنطقة عين كرمة قرب مركز حيدرة مدعية أنها تلاحق الثوار الجزائريين حيث قتلت 4 جنود من الجيش الفرنسي واختطفت اثنين وقادتهما وأكملت سلسلة الاعتداءات على المواطنين العزل حيث أطلق النار وقتل ستة مواطنين ونهبت الأموال وسرقت الأمتعة[4].

ويذكر الحبيب بورقيبة حول الاعتداءات الفرنسية المتكررة بحجة ملاحقة المجاهدين الجزائريين بقوله "**أن القوات الفرنسية قتلت عددا من الجنود وافتكت أسلحتهم وهجمت كذلك على مشيخة خمير مما أدى الى سقوط شهيدين واعتدت على حي سكني بالقصرين مما أدى الى استشهاد أربعة مواطنين**"[5].

---

[1]–العمل :1957/10/15، اعتداءات، ص3.

[2]–الطاهر جبيلي: مأساة اللاجئين الجزائريين على الحدود الشرقية خلال الثورة 1954–1962، مصدر سابق، ص181.

[3]–جريدة العمل: المصدر السابق، ص6.

[4]–محمد الأزهر الغربي: الرجال في المغارب بين التاريخ والذاكرة جامعة منوبة، المعهد العالي للتاريخ المعاصر، تونس، 2005، ص115.

[5]–الحبيب حسن اللولب: التونسيين والثورة الجزائرية 1954–1962، المرجع السابق، ص354.

وهذا ما يفسر أن حق التتبع التي اتبعته القوات الفرنسية لم يقتصر على اللاجئين الجزائريين لوحدهم بل أن الشعب التونسي دفع ثمنا باهظا وخسائر بشرية كبيرة .

حيث كثفت فرنسا من اعتداءاتها على المناطق الحدودية مدعية أنها تلاحق الثوار الجزائريين وهو الأمر الذي رفضته الحكومة التونسية مما زاد في تدهور العلاقات خاصة وأن الحكومة التونسية اعتبرت نفسها دولة مستقلة ولها سيادة وأن الذين يتواجدون في أراضيها هم ضيوفا ولا يحق لأي دولة ملاحقتهم في الأراضي التونسية وأنها لا تريد أن تدخل في الحرب لأن موازين القوى مختلفة[1].

وفي هذا السياق تذكر هند عبيدي: قد رفعت الحكومة التونسية احتجاجا شديد اللهجة لسفارة فرنسا بتونس مؤكدة على خطورة هذه الحادثة وعلى إثر ذلك عقد الباهي الأدغم (وكيل رئيس الحكومة التونسية) في عقر رئاسة الحكومة اجتماعا يوم 1 جوان 1957 على الساعة الحادية عشر صباحا مع غورس (سفير فرنسا بتونس) تم خلالها النقاش حول الأحداث الدامية التي مرت بها عين الدراهم والولايات التونسية، كما تم القيام بمظاهرة في العاصمة تنديدا بهذه الأحداث رفعت خلالها الأعلام التونسية و الجزائرية، إضافة الى تنظيم مظاهرة ساخبة في الشوارع يوم 2 جوان 1957 احتجاجا على تعديات الجيش الفرنسي على المواطنين ومطاردة اللاجئين[2].

وبالتالي اتخذت فرنسا من حق المتابعة ذريعة ووسيلة من أجل القيام بأعمالها التعسفية والقمعية حيث قامت باسم حق المتابعة بقصف سافية سيدي يوسف وذلك انتقاما للدعم التونسي.

---

[1]–الحبيب حسن اللولب: المرجع السابق، ص353.

[2]–هند عبيدي: دعم جبهة سوق الأربعاء للثورة الجزائرية بين 1954–1962، مرجع السابق، ص122.

المبحث الثاني: ساقية سيدي يوسف:

لم تقتصر مأساة اللاجئين على فقدانهم ما يملكون بما في ذلك حق العيش في وطنهم، بل قامت بملاحقتهم خارج حدود الجزائر، وذلك عن طريق تتبع خطاياهم والانتقام منهم بعد أي هجوم تتعرض له من قبل جيش التحرير الوطني[1].

حيث شنت القوات الفرنسية مع بداية 1958 حملات واسعة، على ملاجئ الجزائريين والمناطق الحدودية التونسية[2]، بهدف الرد على العمليات العسكرية المنطلقة من الأراضي التونسية، والتي أصبحت تشكل قاعدة خلفية خطيرة، عن طريقها يتم تمرير الأسلحة، كما أصبحت ملجأ حصين لإيواء جيش التحرير الوطني[3]، وبالتالي قامت القوات الفرنسية بهجومات مباغتة على مراكز اللاجئين لنشر الرعب والذعر بينهم[4].

وأهم تلك الهجومات كانت على ساقية سيدي يوسف، التي كانت تشكل أهمية كبيرة للجزائريين والتونسيين معا بحكم قربها من الحدود الشرقية[5] الجزائرية، ونظرا لموقعها الاستراتيجي، فقد استقر فيها الكثير من اللاجئين كما كانت تستقبل جرحى الثورة التحريرية الجزائرية، وتقدم لهم الإسعافات الأولية قبل انتقالهم الى المستشفيات التونسية[6].

---

[1]–محمد العيش: المرجع السابق، ص118/ محفوظ الثورة الجزائرية من خلال الصحافة الليبية، 1954–1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، ص275.

[2]–بولجويجة سعاد: القضية الجزائرية والمجتمع الدولي (1954–1962)، مرجع سابق.

[3]–نفسه.

[4]–المجاهد: العدد 34، 24 ديسمبر 1958، ص02.

[5]–تقع على الحدود الجزائرية التونسية على الطريق المؤدي من مدينة سوق أهراس بالجزائر الى مدينة الكاف بتونس وهي قريبة جدا من مدينة الحدادة التابعة، سوق أهراس، تقع على تلة خلف خط موريس يوجد بها مقر الحرس الوطني التونسي، أنظر: الموسوعة العسكرية:ج3، ط3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1995، ص615.

[6]–يوسف مناصرية: دراسات بأبحاث حول الثورة التحريرية، (1954–1962)، دار هومة للنشر والتوزيع، 2013، ص315. 352.

وبالتالي كانت قرية ساقية سيدي يوسف الى جانب غار الدماء تمثل مركز العبور والتسرب لوحدات المهاجرين وقاعدة الانطلاق للفيلق الثالث لولاية سوق أهراس، وبالتالي كان لابد للفرنسيين من ضرب هذه القاعدة لقطع الطريق أمام الثوار الجزائريين[1].

وفي هذا السياق صرح الجنرال سلان في مذكراته معبرا عن غضبه الشديد بسبب الدعم الذي يتلقاه جيش التحرير الوطني بالبلاد التونسية في قوله: "**تعرضنا الى مضايقات مردها المساعدة التي تتلقاها جبهة التحرير الوطني من تونس هذا ما دفعنا الى قصف سافية سيدي يوسف، وكان هذا الاعتداء مجرد رد فعل انتقامي وتأديبي**"[2].

وبالتالي يتضح من هذا التصريح صراحة السلطات الفرنسية في سبب قصف الساقية والذي يعود الى المساعدات التي تتلقاها جبهة التحرير الوطني من تونس.

ومن أسباب العدوان على الساقية، معركة جبل واسطة[3]، 11 جانفي 1958 وهي من أشهر المعارك التي خاضها جنود الجيش التحرير الوطني، في القاعدة الشرقية[4]، ضد الجيش الفرنسي وتعود أسبابها الى المحاولات المتكررة من طرف جنود العدو لاعتراض

---

[1]–محمد بن الغماري الوصلي: غار الدماء قاعدة خلفية للثورة الجزائرية بامتياز (1954–1962)، مرجع السابق، ص40.

[2]–هند عبيدي: دعم جبهة سوق الأربعاء للثورة الجزائرية بين 1954، 1962، مرجع السابق، ص10.

[3]–جبل واسطة عبارة عن جبل يمتاز بقمته المرتفعة التي تكسوها غايات كثيفة، وهو ما جعله حصين الموقع على امتداد لا يجتاز 10 كلم يحدد من الشرق الحدود التونسية ومن الغرب ضفة القايد بلقاسم ومن الشمال جبل سيدي أحمد، ومن الجنوب جبل الساقية والحدادة، ومن الناحية التنظيمية يتبع المنظمة الثالثة للقاعدة الشرقية التي تشرف على الطريق الرابط بين سوق أهراس والساقية. أنظر: محمد بلقاسم واخرون، الدعم العربي: مرجع سابق، ص132، وطاهر جبلي، المرجع السابق، ص132.

[4]– من الناحية الجغرافية هي ولاية سوق أهراس حاليا يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط ومن الجنوب جبل بوخضرة، أما من الشرق فالحدود التونسية وتمتد غربا من خط الحديدية، الى غاية الناظور الكاف. أنظر: الطاهر سعيداني: المرجع السابق، ص45.

سبيل المدنيين الجزائريين المتجهين الى السوق الأسبوعي، بساقية سيدي يوسف وكذا الاعتداء على مشتة أولاد بونالم[1].

حيث ذكر خالد نزار أن الحصيلة كانت 17 قتيلا وعشرة جرحى، وأربعة أسرى، وفي المقابل بل نجد المصادر التونسية تذكر سقوط 14 قتيلا في صفوف الجيش الفرنسي بالإضافة الى أربعة أسرى[2].

وبالنسبة للأسرى الفرنسيين فقد اتهم النقيب آلار، التونسيين بالمشاركة في المعركة، وادعى أن الأسرى نقلوا في شاحنة زرقاء تابعة للحرس الوطني التونسي، فاستدعت السلطات الفرنسية سفيرها في تونس وسلمت برقية شديدة اللهجة بواسطة الجنرال **باشليه** الى نائب الرئيس التونسي لكن بورقيبة نفى أن يكون الأسرى الأربعة قد عبروا الحدود التونسية[3].

وعلى هذا الأساس ذكر بوعلام تواريجينا في مقال له في مجلة Mémoria، أن قضية الأسرى الأربعة قد أخذت أبعاد سياسية وهو الأمر الذي دفع بالسلطات الفرنسية الى اللجوء للصليب الأحمر للتباحث مع جبهة التحرير الوطني بخصوص الافراج عنهم، حيث أبدت جبهة التحرير الوطني عن طريق الهلال الأحمر الجزائري استعدادها لتسليمهم لها مقابل الافراج عن بعض الأسرى الجزائريين[4].

---

[1]-خالد نزار: الجزائر (1954-1962) يوميات الحرب، منشورات ANEP ،الجزائر، 2004، ط2، ص198.

[2] -نفسه: ص150.

[3]-بولجويجة سعاد: المرجع السابق، ص97.

[4] Boualem touariyit (le bombardement de sakied sudiyoussef une année brutale sans sens politique (Mémoria n :10 ferrier 2013 ,p p37, 38

واسفرت نتائج معركة الواسطة، حسب تقرير لتاريخ الثورة الجزائرية بولاية سوق أهراس باستشهاد كل من محمد عتيق والعاوش صيود ومحمد، في حين تذكر السلطات الفرنسية أن عدد القتلى في هذه المعركة 16 قتيلا وخمسة أسرى[1].

وبالتالي تجسدت أولى خطوات الانتقام من جراء معركة حيل واسطة في العملية التي قام بها سلاح الجو الفرنسي يوم 8 فيفري 1958 بقصف قرية سيدي يوسف التونسية على الحدود الجزائرية[2].

وحسب الطاهر الزبيري "فإن هذه القرية كان يسكنها الكثير من اللاجئين ويتردد عليها المجاهدين لاقتناء حاجياتهم خاصة وأنها توجد بها سوق أسبوعية حيث امتد القصف لمدة تفوق ساعة من الزمن وألقت فيها أطنان من القنابل وكانت عدد الضحايا كثيرا سواء في أوساط الجزائريين أو التونسيين وقدر بمئات القتلى"[3].

اختارت فرنسا يوم السبت يوم السوق الأسبوعي بقرية سيدي يوسف الذي يأتي اليه الفلاحون لبيع محاصيلهم وشراء البضائع، ضف الى ذلك أن هذه القرية تضم الكثير من اللاجئين الجزائريين، كما أن القصف كان في ساحة الذروة، وبالتالي كان عدد الضحايا كثيرا فكانت المجزرة مروعة بحق[4].

ويذكر مدير متحف المجاهد لولاية سوق أهراس أنه كانت هناك طائرة فرنسية من نوع مارسال داسولت تحوم فوق قرية سيدي يوسف وتزامن ذلك مع وجود اللاجئين الجزائريين

---

[1].–الطاهر زبيري: مذكرات أخر قادة الأوراس التاريخية، (1929–1962)، د، ط، منشوراتnnep الجزائر، 2008، ص190.

[2] .–الطاهر جبيلي: دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية (1954–1962)، المرجع السابق، ص186.

[3]–الطاهر الزبيري :المرجع السابق، ص191.

[4]–نفسه.

ينتظرون شاحنات الصليب الأحمر الدولي والهلال الأحمر والتي جاءت يوم 7 فيفري 1958 لإسعافهم.[1]

وفجأة في حدود الساعة العاشرة صباحا دمرت القاذفات الفرنسية سكان القرية بكل برودة، وألحقت بشاحنات الصليب الأحمر الدولي والهلال الأحمر التونسي دمارا[2].

علما أن الطائرات كانت تتعاقب على القذف سربا بعد سرب، حتى بلغ عدد الطائرات في الجو ستة عشر طائرة، وأخذت تطارد الهاربين العزل لترميهم بالقاذفات اليدوية، في مختلف الاتجاهات.[3]

وقامت طائرات حربية من نوع B27وB26 بقنبلة القرية بطريقة وحشية بداية من الساعة الحادية عشر وعشر دقائق لمدة تفوق ساعة من الزمن.[4]

وبعد كل هذا القصف الذي دمر الساقية، أصدرت القيادة الفرنسية بلاغا قالت فيه: "إن القذف كان مجرد رد فعل وأن الطائرات الفرنسية قد توجهت بقذفها الى مراكز معينة وهي تجمعات الثوار ومراكز المدافع المضادة للطائرات".[5]

إن هذا الاعتداء المدبر الذي ذهبت ضحيته قرية ساقية سيدي يوسف التونسية، قد بين مرة أخرى مبلغ الاجرام الذي تقوم به الحكومة الفرنسية في شمال افريقيا، في هذه المرة كانت الصحافة الأجنبية والشهود لا ترد شهادتهم، لقد استطاعوا أن يؤكدوا بأنفسهم كيف تقوم فرنسا بحرب الإبادة ضد الشعوب التي تناضل للتخلص من اعتداءاتها وقمعها الأليم[6].

---

[1]–مقابلة شخصية لمدير متحف ولاية سوق أهراس: متحف المجاهد، 28 فيفري 2019، ساعة 12:30.

[2]–أنظر الملحق رقم:

[3]–حبيب حسن اللولب: التونسيون والثورة الجزائرية، ج1، مرجع سابق، ص208.

[4]–يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص521.

[5]–جريدة المجاهد: العدد 18، 1958/02/15.

[6]–مجلة الجيش: العدد 274، مارس، 1987، ص26.

وفي جلسة مجلس الأمن رقم 819 رد ممثل فرنسا في الأمم المتحدة السيد جورج بيكو Georges pico، على اتهام ممثل تونس السيد منجي سليم بقوله: "إنني أريد أن أوضح بان ساقية سيدي يوسف لم تكن مدينة لكن مكانا لتسليح الثوار الجزائريين مدعومين من قبل جيش وسلطات الإدارة التونسية ومكانا لانطلاق العمليات العسكرية، ضد القوات الفرنسية وبه مضادات الأرضية للطائرات، وكان الحرس الوطني، وحتى الجيش التونسي يقومون بحماية جيش يضع أسلحة وسط السكان المدنيين فهو بذلك يتحمل مسؤولية خطيرة لما سيحصل لهذا الشعب"[1].

وفي هذا التصريح، يتبين أن السلطات الفرنسية عمدت الى قصف قرية سيدي يوسف، من أجل محاصرة العمل الثوري وملاحقته باعتبار أن القرية كانت منطقة استراتيجية للثورة الجزائرية خاصة في الامداد بالسلاح.

وقد تحددت تصريحات المسؤولين الفرنسيين لتبرير العدوان حيث قال روبير طكوست: "أنه قد تبين منذ يومين من المسألة الدفاعية بالجزائر ما زالت تحت بساط العدو...وأن الفرنسيين يخضعون الى معركة الحدود...وهذه المعركة شنت ضد بعض العناصر المسلحة الخارجية الى الجزائر، وأن الثوار القادمين من تونس يبذلون الآن جهودا مضاعفة لمحاولة الدخول الى الجزائر حاملين أحدث الأسلحة وأهمها"[2].

وبالتالي كانت النتيجة البارزة هي أن فرنسا أرادت من وراء هذا الاعتداء والمجزرة الرهيبة، قطع الروابط النضالية بين الشعبين الشقيقين الجزائري والتونسي ،ولاكن كان وعي

[1]–بولجويجة سعاد : المرجع السابق، ص100.

[2]–حبيب حسن اللولب: التونسيون والثورة الجزائرية، ج1، المرجع السابق، ص211.

الشعبين كبيرا حيث استمرت تونس شعبا ودولة في دعم الثورة الجزائرية حتى نالت استقلالها[1].

هذا بالنسبة لبعض التصريحات الفرنسية، أما بالنسبة لنتائج العدوات على الساقية، فقد اختلف المؤرخون والكتاب في تحديد نتائج واحصائيات ضحايا العدوان على الساقية، ونتيجة لذلك يصعب إعطاء الرقم الحقيقي لنتائج القصف، وإن تراوحت تقديرات القتلى بين 70 و98 قتيلا[2].

ففي كتابات حسن اللولب يذكر أنه نتج من القصف الاجرامي لساقية سيدي يوسف، سقوط 68 شهيدا ومن بينهم 9 نساء و12 طفل والباقي رجال[3].

وحسب ما ذكره عبد الله مقلاتي، أن الحادثة قد خلفت 79 قتيلا و130 جريحا، من سكان القرية التونسية العزل[4].

بينما يذكر الطاهر بلخوجة أن عدد القتلى يتراوح ما بين 70 و75 شخصا أغلبهم من النساء والأطفال، وتورد مجلة mémoria أنه تم إحصاء 70 جثة كان من بينهم جثث أطفال متفحمة[5].

وذكرت الباحثة بولجويجة سعاد من خلال ما وردته جريدة نوشتال الفرنسية فقد ذكرت أن الحكومة التونسية صرحت أن الهجوم على الساقية خلف 72 قتيلا و87 جريحا، بحيث تم دفن القتلى في الكاف بحضور رئيس الحكومة التونسية، أما بالنسبة للخسائر المادية

---

[1]–يوسف مناصرية: المرجع السابق، ص357.

[2]–بولجويجة سعاد: المرجع السابق، ص100.

[3]–حبيب حسن اللولب: المرجع السابق، ص356.

[4]–عبد الله مقلاتي: دور المغرب العربي في دعم الثورة، المرجع السابق، ص18.

[5]–الطاهر بلخوجة: الحبيب بورقيبة سيرة زعيم، علامات للطباعة والنشر، تونس، ص: 44 . 45.

فتذكر نفس الجريدة أنه وحسب ما صرحت به تونس فإن ثلث هذه القرية قد دمر ، اضافة الى تدمير المدرسة ومقر الشرطة ،ومقر الحرس الوطني[1].

وبالتالي أسفرت الغارات الجوية التي أشرف عليها وزير الدفاع الفرنسي جاك شابان دي لماس عن مقتل المئات من الجزائريين والتونسيين[2].

وقد جاء في جريدة المجاهد وصف لحالة القتلى: " **لم تكن في الواقع جثث بل كانت أقرب الى أشلاء وأعضاء مبتورة وأجسام، حقا لم يكن من الممكن دفن كل واحد على حدا وكان لابد من حفر سبع خنادق طويلة ليدفن فيها تلك البقايا من البشر**"[3].

وبتاريخ 9 فيفري 1958، صرح السيد أرطون هبلنيع Auton hebling المندوب السويسوي للمنظمة الدولية للصليب الأحمر، بأن هجوم الطيران الفرنسي على القرية الحدودية خلق تحطيم ثلاث شاحنات تابعة للمنظمة اثنين منهما تحملان رمز الصليب الأحمر والمتبقية تحمل رمز الهلال الأحمر[4].

في حين تذكر جريدة المجاهد وكذلك الطاهر الزبيري أنه على إثر قصف الساقية سارع الصحافيون من التونسيين والفرنسيين والأجانب الى عين المكان، حيث وجدوا ما أذهلهم قرية، دمرت بأكملها ودفق أهلها[5].

---

[1]–بولجويجة سعاد: المرجع السابق، ص101.

[2]–بشير كاشة الفرعي: مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي (1830–1962)، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، 2007، ص194.

[3]–المجاهد: قرية سيدي يوسف الشهيرة فضحت مسؤولية الاستعمار، العدد18، 1958/2/15.

[4]–بولجويجة سعاد: المرجع السابق، ص101.

[5]–الطاهر زبيري: المصدر السابق ص192. / المجاهد: المصدر السابق، ص04.

كما حطمت الدكاكين والمتاجر والمنازل، حيث ذكر المجاهد محمد النوي بوقطونة بأنه حطمت مدرسة من قسمين بما فيها من الأطفال والتلاميذ واختلطت دماء الأطفال بالكراريس وتناثرت أشلاء الأطفال، كما دمر مسجد القرية[1].

كما يذكر محمد عجرود "أن الحصيلة النهائية، تمثلت في دمار رهيب للمباني المدنية و69 قتيلا جلهم من التونسيين من بينهم 23 طفلا كانوا داخل أقسام المدرسة بالإضافة الى 130 جريحا"[2].

كما ذكر أيضا حبيب حسن اللولب،" أن الخسائر المادية تمثلت في تدمير خمس سيارات عسكرية، وخمسة مدنية، منها سيارة الصليب الأحمر الدولي، والهلال الأحمر التونسي، وتهديم دار المندوبية و43 مسكن والعديد من المتاجر ومركز الجمارك وإدارة البريد والمدرسة الابتدائية ومركزين للحرس الوطني التونسي"[3].

وفي هذا السياق صرح محمد يزيد في نيويورك للصحافة "أن الهجوم بالطيران الفرنسي على سكان مدنيين لقرية تونسية سيكون له رد فعل خطير عسكريا وسياسيا في شمال افريقيا، لقد بينت فرنسا مرة أخرى استعمالها للعنف ليس فقط في الجزائر بل في افريقيا الشمالية..."[4].

وبالتالي فقد ظهرت نية فرنسا، المتمثلة في العنف والعدوان ليس فقط في الجزائر بل حتى في تونس، وذلك انتقاما لدعم التونسي للقضية الجزائرية.

---

[1]–مشاهد حية من النوي بوقطوفة : من ولاية تبسة، المركز الثقافي، 28 فيفري 2019.

[2]–محمد عجرود: أسرار حرب الحدود (1957–1958)، منشورات الشهاب، 2014، ص33.

[3]–حبيب حسن اللولب: المرجع السابق، ص356.

[4]–بولجويجة سعاد: المرجع السابق، ص103.

أما فيما يتعلق بردود الفعل التونسية اتجاه العدوان على الساقية، فقد تمثلت في تقديم شكوى الى مجلس الأمن، ضد فرنسا في 13 فيفري 1958، وذلك رغم التصريحات التي قدمها المسؤولين الفرنسين لتبرير العدوان الذي لم تقتنع به تونس[1].

حيث فرضت الحكومة التونسية الحصار على جميع ثكنات الجيش الفرنسي المتواجدة على أراضيها، وأقيمت الحواجز على الطرق تحت حراسة المناضلين التونسيين، إضافة الى قرار اغلاق خمسة مراكز للقنصلية الفرنسية (سوق الأربعاء، الكاف ومجازر الباب، وكذا قفصه، وقابس) والعمل على اجلاء المعمرين الفرنسيين بسبيطلة وسوق الأربعاء والسعي الى الاجلاء الشامل للجيش الفرنسي بما فيها قاعدة بنزرت[2].

وفي هذا السياق أيضا أصدرت كتابة الدولة للشؤون الخارجية التونسية البيان التالي: "لقد قررت الحكومة التونسية، بعد الغرات المتكررة و التي يقترفها الجيش الفرنسي ضد الجمهورية التونسية، خاصة تلك المسلطة على ساقية سيدي يوسف، أن تعرض على مجلس الأمن تلك الحالة التي أصبحت مهددة للأمن والسلم العالميين.."[3].

وقد أعطت تعليمات الى مندوبها الدائم بمجلس الأمن من أجل اتخاذ الإجراءات الواجبة[4].

وخلال محادثات بورقيبة مع فرنسا طالب بمنح الجزائر، استقلالها كشرط لتحسين العلاقات بين البلدين[5].

---

[1]–إبراهيم طاس: السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة (1956–1958)، دار الهدى للطباعة والنشر، 2013، ص190.

[2] Taher belkhocyjer ;op, cit,p26

[3]–بولجويجة سعاد: المرجع السابق، ص109.

[4]–حبيب حسن اللولب: التونسيين والثورة الجزائرية، ج1، المرجع السابق، ص215.

[5]–سلسلة المشاريع الوطنية للبحث: الدعم العربي للثورة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية والثورة نوفمبر 1954، ط2، وزارة المجاهدين، 2007، ص59.

وذلك نظرا لحقيقة الخطر التي تهدد تونس بسبب التصرفات المتهورة للقوات الفرنسية في الجزائر، والتي سبقت لها أن تعرضت للطائرة التي كان على متنها ممثلي من جبهة التحرير[1].

وفي حين اعتبر الأمين العام وساطة الأمم المتحدة خارج السياق الجزائري ومع ذلك أصرت تونس عن طريق سفيرها في الأمم المتحدة على تقديم شكوى الى مجلس الأمم ضد فرنسا يوم 13 فيفري 1958[2].

حيث جاءت صياغتها كما ذكر محمد عجرود " **أن الشكوى التونسية المتعلقة بموضوع العمل العدواني الذي ارتكبه فرنسا ضدها في ساقية سيدي يوسف وم 08 فيفري 1958 وعليه طلبت تونس من مجلس الأمن اتخاذ القرار المناسب...**"[3].

وفي 14 فيفري صادق مجلس النواب بمبادرة من الرئيس التونسي مع قانون ألغى معاهدة سنة 1942 المبرمة في عهد حكومة فيشي، والتي تنص على أن بنزرت ميناء

فرنسي، ولا يشكل جزء من التراب التونسي، كما قرر بورقيبة الغاء المكاتب القنصلية واجلاء المزارعين الفرنسيين عن الأراضي المجاورة للحدود[4].

---

[1]–الباجي قايد السبسي: الحبيب بورقيبة المهم والأهم، دار الجنوب للنشر تونس، 2011، ص85.

[2]–نفسه.

[3]–محمد عجرود، المرجع السابق، ص37.

[4]–بولجويجة سعاد: المرجع ص109.

كما قرر في الوقت نفسه رفع عريضة احتاج لمجلس الأمن الدولي يستنكر فيها هذا الهجوم، وطلب من واشنطن أن تقف بجانبه للضغط على فرنسا للدخول في مفاوضات مع الجزائريين لوقف الحرب في الجزائر[1].

وفي هذا السياق جاء على لسان الباجي الأدغم " **إن هذه الحادثة تغذي شعور الأخوة والتضامن والدين واللغة الذي نشعر به إزاء اخواننا الجزائريين**"[2].

نستنتج مما سبق أن ساقية سيدي يوسف، تعتبر الرد الفعل العنيف والوحشي، التي قامت به فرنسا ردا على الدعم التونسي للقضية الجزائرية وعلى دور اللاجئين بتونس كما كانت فرنسا تهدف من هذه العملية ،عزل الثورة عن جيرانها وخاصة تونس نظرا لأهمية الدعم المقدم من طرف اللاجئين على الحدود الجزائرية التونسية.

وفي 13 فيفري 1958 رفعت الحكومة التونسية رسالة، الى رئيس مجلس الأمن التي جاءت من منطلق حق الدفاع الموجود في الفصل من ميثاق الأمم المتحدة، التي تمنع من خلاله كل نشاطات القوات الفرنسية في تونس البحرية والمطلبين والطيران الحربي الفرنسي[3].

وبالتالي نجح بورقيبة في الضغط على حلفاء فرنسا لتدخل في قضية الساقية، وفي 17 فيفري 1958، وافقت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على اقتراح الرئيس التونسي وعرضت مساعيها للقيام بالمهمة التي كلفها بها مجلس الأمن[4].

---

[1]–لمياء بوقريوة: المرجع السابق، ص29.

[2]–مريم الصغير: مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية (1954–1962)، دار المحكمة، الجزائر، 2005، ص149.

[3]–بولجويجة سعاد: المرجع السابق، ص112.

[4]–نفسه.

كما قبلت كل من تونس وفرنسا عرض الوساطة الذي قدمه به أمريكا وبريطانيا لتسوية النزاع، وقبلت تونس تأجيل مناقشة مجلس الأمن للقضية لتظهر بنيتها الحسنة في الوصول الى الحل[1].

وفي حقيقة الأمر لم تكن باريس تتوقع هذا الهجوم الدبلوماسي من طرف بورقيبة، مما آثار مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من إمكانية تدويل القضية الجزائرية، ولفت انتباه المجتمع الدولي الى أصل المشكلة وهي الثورة الجزائرية خاصة في ظل معطيات الحرب الباردة وضغط الاتحاد السوفياتي ونتيجة لذلك عرضت وساطتها بين تونس وفرنسا لحل الأزمة، واضطرت فرنسا لقبول العرض حتى لا تجد نفسها محل إدانة من مجلس الأمن[2].

حيث جاء تأكيد الرئيس بورقيبة على أن استقلال الجزائر حقيقة وليس ضربا من الخيال وأنها جزء كامل لا يتجزأ من المغرب العربي في إطار وحدته المغربية حيث قال: "**اننا نريد تدعيم صفوفنا وأن نجعل بهذا المغرب قوة لها وزنها بين الدول**"[3].

وفي يوم الأربعاء 19 فيفري عينت وزارة الخارجية الأمريكية وسيطا لها، روبير مورفي ROBERT MARPHY، وهو رجل مدرب في عمليات الوساطة كما عينت لندن وسيطها وهو السيد هارولد بيليHARDD BELLY الذي يعتبر مهندس السياسة البريطانية نحو العالم العربي[4].

وما كادت قضية الوساطة أن تحل محل مجلس الأمن حتى شرع الطرفان التونسي والفرنسي في تحديد موقفها منها، حيث جاءت وجهة النظر الفرنسية في نقاط أبرزها:

---

[1]–جريدة المجاهد: العدد 19، عرض الوساطة، ومسؤولية العالم الحر، 01-03-1958، ص3.

[2]–بولجويجة سعاد: المرجع السابق، ص111.

[3]–مريم الصغير: مواقف الدول العربية، المرجع السابق، ص136.

[4]–جريدة المجاهد: العدد 19، ص3.

1. على الوسطاء أن يستعملوا وساطتهم في افساح المجال للمفاوضات الفرنسية التونسية ولا يجوز لهم تقديم الحلول أو فرض القوانين.
2. ينبغي علي الوسطاء أن يكرسوا جهودهم في اقناع تونس على اطلاق الحرية للجيش الفرنسي في التنقل في البلاد التونسية كما كان الأمر قبل الأزمة.
3. تقترح باريس أن يسعى الوسطاء في تكوين لجنة مزدوجة فرنسية وتونس لحراسة الحدود[1].

وبالتالي كانت وجهة النظر الفرنسية كما عبر عنها كل من رئيس الحكومة الفرنسية ووزيرها خارجيتها هي أن تجعل مباحثات المساعي الحميدة لا تتعدى حرية تنقل الجيش الفرنسي في التراب التونسي ودراسة الحدود الجزائرية[2].

أما عن الجانب التونسي فقد لخصت الباحثة بلجويحة سعاد موقف بورقيبة من هذه الوساطة والمتمثل في النقاط التالية:

1) تحديد مركز القوات الفرنسية في تونس وذلك من خلال العمل على تجميع جزء من القوات المنسجمة في قاعدة بنزرت
2) اجلاء 22 ألف عسكري متواجدين بتونس.
3) التعاون والتفاهم مع فرنسا في حراسة الحدود أمر مرفوض ومستحيل
4) التعاون والتفاهم المباشر مع فرنسا أصبح مستحيلا.
5) لابد من اغتنام هذه الفرصة لحل الأزمة الجزائرية[3].

[1]–جريدة المجاهد: العدد 19، المصدر السابق، ص3.

[2]–جريدة المجاهد: العدد 20، قضية الجزائريين الوساطة والتدويل ،15-03-1958.

[3]–بولجويجة سعاد: المرجع السابق، ص114.

كما رفض بورقيبة مراقبة المطارات التونسية والحدود مع الجزائر لان ذلك مساس بسيادة بلاده، كما ظل مصرا على موقفه في ربط الأزمة الفرنسية التونسية بمسألة حرب الجزائر[1].

حيث خاطب بورقيبة رجل المساعي قائلا له: "إن مهمتنا سيكون محكوما عليها بالفشل اذ لم تعالجوا جوهر المشكلة وهو حرب الجزائر[2].

كما جاء تأكيد الرئيس بورقيبة على أن استقلال الجزائر حقيقة وليس ضربا من الخيال، وأنها جزء كامل لا يتجزأ من المغرب العربي في إطار وحدته العربية حيث قال: "إننا نريد تدعيم صفوفنا وأن نجعل بهذا المغرب قوة لها وزنها، بين الدول"[3].

ونتيجة إصرار فرنسا على مطالبها السابقة الذكر جعل المساعي الحميدة تفشل وقد تبين ذلك عندما طلب الوسيط البريطاني مورفي من الفرنسيين الاعراب عن نواياهم بخصوص مشروع الوساطة فأجابت السلطة الفرنسية "لا وجود لحل سياسي دون انتصار عسكري"[4].

وعلى الرغم من فشل جهود الوساطة فإن قضية ساقية سيدي يوسف وأزمت العلاقات التونسية الفرنسية أثارت تدخل الغرب وانتباهه لخطورة المسألة الجزائرية، وساهمت في تدويل المشكلة الجزائرية وإضعاف الموقف الفرنسي الذي وجد نفسه مرغما على القبول بمخطط جلاء القوات الفرنسية عن تونس[5].

---

[1]–بولجويجة سعاد، المرجع السابق،ص114.

[2]–عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغربية إبان الثورة الجزائرية التحريرية، المرجع سابق، ص296.

[3]–مريم الصغير: مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية، المرجع السابق، ص136.

[4]–بولجويجة سعاد: المرجع السابق ص114.

[5]–عبد الله مقلاني، العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية 1954–1962، المرجع السابق، ص297.

المبحث الثالث: الأسلاك الشائكة.

كان الموقف الفرنسي من قضية اللاجئين بتونس وحتى بالمغرب هو العمل على الحد من آثارها الإيجابية من حيث فتح الطريق وإتاحة الفرصة لمساعدة الثوار بالأسلحة والمؤونة تحت إطار مساعدة اللاجئين على الحدود التونسية، مما جعلها تقوم بوضع الأسلاك الشائكة على الحدود التونسية وإقامة مناطق محرمة على طول هذه الحدود واخلائها من السكان وبث أرضها بالأنغام[1].

وتعرف الأسلاك الشائكة كذلك بخطي موريس وشال، وهي عبارة عن شبكة مكونة من سلسلة من الحواجز والمواقع الشائكة يبلغ طولها عشرات الأمطار[2].

وفي هذا الصدد يقول شال ديغول[3]: "**قد أقيمت الحواجز على الحدود الجزائر مع تونس والمغرب قوامها منشئات دفاعية محمية بشكل دائم ومغطاة بمعوقات من الألغام والشريط الشائك وبفضل هذه التدابير لن تتمكن القوات الثائرة التي تلجأ اليها البلاد من الدخول الى الجزائر قبل عقد الصلح ما لم تقدم على فتح الطريق لها بملء ارادتها**"[4].

[1]–جريدة المجاهد: العدد 19، ص1.

[2]–سعيداني الطاهر: مذكرات الرائد طاهر سعيداني، القاعدة الشرقية، قلب الثورة النابظ، الجزائر، 2001، ص115.

[3]–شارل ديغول: رجل دولة فرنسي ولد بمدينة ليل بالشمال الفرنسي سنة 1890 في وسط عائلي محافظ، تولي رئاسة الجمهورية الخامسة إثر انقلاب ماي 1985، أنظر: عبد القادر خليفي: محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة (1830–1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص128.

[4]–الغالي غربي: نماذج من سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة التحررية، سلسلة الملتقيات، الأسلاك الشائكة المكهربة، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، الجزائر، 1998، ص60.

1-خط موريس:

سمي هذا الخط بموريس، نسبة الى الجنرال أندري موريس[1]، حيث أمر بإقامة خط من الأسلاك الشائكة المكهربة على الحدود الشرقية والغربية الذي تم إنشاؤه في 4 جويلية 1957 لمنع دخول السلاح[2].

ويهدف هذا الخط الى عزل الثورة عن تونس شرقا وعن المغرب غربا، انطلقت به الأشغال في أوت 1956م، ويمتد الخط شرقا مسافة 750 كلم، من عنابة شمالا الى نقرين جنوبا وعرضه من 30 م الى 60م، وغربا على نفس المسافة ل 750 كلم، ويمتد من الغزوات شمالا الى بشار جنوبا، حيث يتراوح عرض هذه الخطوط الشائكة المكهربة حوالي 1296 مترا وطولها 280 كلم، وقد أعد لها الاستعمار الفرنسي كل الوسائل العربية المتطورة لمراقبة كل التحركات التي على مستوى الخط المكهرب[3].

ويتكون خط موريس من أسلاك شائكة وخيوط وأعمدة بث فيها التيار الكهربائي تتراوح طاقته بين 500 و600 فولت بعرض يتراوح ما بين 500 و600 فولت بعرض يتراوح ما بين 6 و12 م وقت يصل الى 60 م في بعض المناطق الاستراتيجية الحساسة[4].

ونتيجة لعدم جدوى هذا الخط من منع الدخول الى الحدود الشرقية والغربية من أجل جلب السلاح حيث قامت السلطات الفرنسية بتعزيزه بخط ثاني وهو خط شال يكون أقوى من الأول لعزل الثوار عن الخارج.

---

[1]-أندري موريس من مواليد 5 سبتمبر 1905 التحق بمدرسة سان سير في أكتوبر 1923 وعمره 18 سنة، تخرج عام 1925 برتبة ملازم أول ثم التحق بالمدرسة التطبيقية للطيران في نفس سنة ثم التحق بالمدرسة الجوية للحرب ما بين 1937-1939. أنظر: عربي هاجر: التسليح أثناء الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر، جامعة تبسة، 2012-2013، ص57.

[2]-عمار ملاح: رجال صدقوا ما عهدوا الله عليه، قاعدة جيش التحرير الوطني، الولاية الأولى، ج2، دار الهدى عين مليلة، 2009، ص93.

[3]-الغالي غربي: فرنسا والثورة الجزائرية، (1954-1958)، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص277.

[4]-محمد زروال: دور المنطقة السادسة من الولاية الدولي في الثورة التحريرية، دار هومة، الجزائر، 2001، ص311.

2-خط شال:

أما بالنسبة للخط الثاني المكهرب وهو خط شال والتي تعود فكرة انشائه الى الجنرال شال موريس وقد ذهب الجنرال شال الى حد القول "أن السدود تشتغل على نحو جيد، وتلعب دورا هاما ... وأن الثوار لم يتمكنوا من تعويض الخسائر من الداخل..."[1].

وتم إنشاؤه في 17 أكتوبر 1957، حيث يمر عبر الأماكن التالية وترة، الكويف، بكارية، الماء الأسود، الحويجات، أم علي، صفصاف الوسري، بئر عاتر، القنطيط، نقرين، الوادي[2].

وتجاوز هذا السد طاقة السد الأول، حيث كانت طاقته تساوي 12 ألف فولت، وعرضه لا يختلف كثيرا على الأول ولكن الأسلاك الجانبية تمتد 25 متر حسب المناطق ووعورتها وعرض أسلاك الإعثار الجانبية تختلف من حيث الارتفاع ومن حيث تنظيم الألغام[3] بها[4]، حيث يوجد بين هذين الخطين "شال وموريس" حقول من الأنغام تنقسم الى ثلاثة أنواع:

أولا: ألغام مضادة للأفراد وهي صغيرة الحجم عند انفجارها تقطع القدم أو تبتر الساق كأقصى ضرر تحدثه وتنفجر الى 400 قطعة حديدية تنتشر على مسافة 60م.

---

[1]-جمال قندل: خط موريس وشال وتأثيرها على الثورة الجزائرية التحريرية (1957-1962)، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008، ص84.

[2]-محمد زوال: المرجع السابق، ص311.

[3]-اللغم هو إيناء يكون عادة على شكل اسطوانية يحتوي على جزئين منفصلين عن بعضهما وهو نوعان حسب أهدافهما أو استعمالها. أنظر: بجاوي المدني بن العربي: ذكريات بالمدرسة الحربية لإطارات جيش التحرير الوطني بالكاف لسنتي 1957-1958، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2010، ص147.

[4]-عمار بنور: حوار حول الثورة، ج1، موفم للنشر، الجزائر، 2009، ص444.

ثانيا: ألغام مضادة للجماعات تزرع في الأماكن التي تقدم منها أفراد جيش التحرير أثناء الهجوم على مراكز العدو أو فتح ثغرات في الأسلاك الشائكة بهدف العبور الى أرض الجزائر.

ثالثا: ألغام مضيئة كاشفة لقوات العدو في أثناء التقدم لضرب المراكز أو لتخريب الأسلاك الشائكة[1].

التأثير الاجتماعي والإقتصادي:

في السنين الأولى من اندلاع الثورة المسلحة الى غاية سنة 1956 كانت منطقة الحدود الجزائرية على طول الخط الحدودي آهلة بالسكان والتي كانت الدرع الوقائي لجيش التحرير الوطني في الإقامة والتمركز والتصويت والاتصالات ونتيجة للمعارك اليومية الطاحنة في المجابهة بين وحدات الجيش والقوات الفرنسية بمناطق الحدود جعلت فرنسا من هذه المناطق مناطق عسكرية محرمة[2].

حيث قام على إثر الأسلاك الشائكة تحطيم المنازل والمحاصيل الزراعية وشرعت الآلات العسكرية في مسح والأراضي وإزالة الأشجار حتى المثمرة حتى تكون زاد للجيش الفرنسي، وقتلت الحيوانات والمواشي، وهذا ما أدى الى فرار السكان حيث جمعوا في المعتقدات والمحتشدات والبحوث تحت الرقابة والحراسة العسكرية الدائمة محرومين من ممارسة نشاطاتهم وحياتهم الطبيعية[3].

وفي هذا الصدد يقول الرائد محمد صايكي: "**... لقد تم تطويق كامل الحدود الشرقية والغربية بأسلاك شائكة مكهربة، بالإضافة الى زرع الألغام، وكان الناس ينتقلون بالدواب لحمل المؤونة واللوازم الضرورية من طعام وأدوية نتيجة التطويق**"[4].

---

[1]–محمد زروال: المرجع السابق ص311.

[2]–الغالي غربي: نماذج من سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة التحريرية، المرجع السابق، ص67.

[3]–سعيدي وهيبة: الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954–1962)، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص109.

[4]–محمد صايكي: مذكرات الرائد محمد صايكي، شهادة ثائر من قلب الثورة، شركة دار الأمة للنشر والتوزيع، ص66.

كما مورس أبشع أساليب القمع والحصار والتفتيش والتعذيب من طرق المكتب الثاني (مكتب البحث والاستنطاق) وأصبح كل مواطن مشكوك فيه كما كانت تتم عملية التنقل عن طريق تقديم بطاقات خاصة عند الدخول والخروج[1].

كما كان للأسلاك الشائكة أثر على الجانب الاقتصادي، حيث أدت الى تعطيل حركة ونشاط الشريط الحدودي الذي اعتداد السكان من خلاله على الذهاب والإياب لممارسة النشاطات المختلفة خاصة التجارة، وعلى إثر اتلاف المحاصيل الزراعية جراء إقامة الأسلاك الشائكة تم تعطيل النشاط الفلاحي والرعوي بحكم أن النشاط الاقتصادي السائد في هذه المناطق يعتمد أساسا على الفلاحة وتربية الماشية[2].

كما انعكست ضخامة ميزانية إقامة الأسلاك الشائكة سلبا على حياة المواطن الفرنسي الذي أرهقته ارتفاع المعيشة وتعطيل المشاريع الإنمائية وانتشار البطالة، حيث بلغت نفقات المصاريف الحربية اليومية ملايين الدولات[3].

يذكر المجاهد: الحوسين بورصاص حول التأثير الاجتماعي للأسلاك الشائكة، إثر عملية قام بها هو و140 شخص وحوالي 30 شخص من القبائل، انطلقوا من جبل ملونة من قالمة الى غاية الحدود الجزائرية التونسية وعلى إثر هذه العملية يذكر المجاهد، إثر عبور هذه الأسلاك الشائكة خاصة خط موريس توفي قائدتهم الطاهر بوقروب عند دخوله تحت السلك الكهربائي أين تم ملامسة جبهته للسلك، فتوفي، وقام رفاقه بإتمام العملية[4]

---

[1]–الغالي غربي: نماذج من سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة التحريرية، المرجع السابق، ص68.

[2]–جمال قندل: المرجع السابق، ص108.

[3]–الغالي غربي: نماذج من سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة التحريرية، المرجع السابق، ص69.

[4]–الحوسين بورصاص: مقابلة شخصية، منضمة المجاهدين، تسجيل سورة وصوت بتاريخ، 2019/5/6، الساعة: 11:13.

المبحث الرابع: عودة اللاجئين الى أرض الوطن.

بعد توصل الجزائر وفرنسا الى اتفاق يوم 18 مارس 1962، بشأن إيقاف العمليات العسكرية وتشكيل حكومة انتقالية بدأ اللاجئون الجزائريون في تونس يتهيؤون للعودة الي بلدهم، لكن المشكلة العويصة التي واجهت اللاجئين هو أن فقرة الرابعة من اتفاقيات "ايفيان" تنص على عدم جلاء القوات الفرنسية من مراكزها بالحدود الى غاية يوم اجراء الاستفتاء الخاص بتقرير المصير[1].

ومن أجل ذلك قامت الحكومة الانتقالية التي يوجد مقرها بمدينة بومرداس بتشكيل لجنة جزائرية، فرنسية مشتركة وذلك بقصد تسهيل عودة اللاجئين الى الجزائر والاندماج في الحياة الوطنية[2].

وبمجرد أن توصلت أعضاء الحكومة الانتقالية الى اتفاق مع أعضاء المنظمة السرية للجيش، في أفريل 1962، شرعت جمعيات الصليب الأحمر الدولي والمحافظة السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة في عمليات نقل اللاجئين وذلك بالتعاون مع الحكومة الانتقالية في بومرداس واللجنة الجزائرية الفرنسية[3].

حيث بدأت عملية فحص اللاجئين المتواجدين في تونس يوم 30 ماي 1962، واستمرت لغاية يوم 20 جويلية 1962، وفي تلك الفترة القصيرة تم نقل 120.000 لاجئ

[1]–عمار بوحوش: المرجع السابق، ص548.

[2] –يوسف بن خدة: اتفاقيات ايفيان، تر: لحسن زحدار، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1987، ص89.

[3]–عمار بوحوش: المرجع السابق، ص549.

جزائري الى داخل الجزائر، وتفيد الاحصائيات الأمم المتحدة أن هناك حوالي 200.000 لاجئ جزائري في كل من تونس والمغرب الذين تلقوا مساعدات طبية ومادية وفرت لهم وسائل نقلهم الى وطنهم، كما أن هناك بعض من اللاجئين الجزائريين بتونس قد عادوا بوسائلهم الخاصة، حيث كانوا متشوقين لمعرفة أخبار أقاربهم وعائلاتهم ومصير أملاكهم بداخل الجزائر[1].

وعلى إثر ذلك قامت الحكومة التونسية والحكومة الجزائرية المؤقتة على تخصيص مبلغ خمسمائة ألف فرنك والذي لم يكن كافيا ما جعل الحكومة التونسية تتدخل بطلب مساعدة الدول العربية لحل المشكلة الذي تلتزم وضع مبلغ ثلاث فرنك تحت تصرف البنوك التونسية[2].

كما اتخذت التدابير اللازمة لتسهيل هذه العملية فأعد ما يقارب الألف خيمة لهذا الغرض، إضافة الى وجود مراكز خاصة بالمعدات الضرورية التي يحتاجها اللاجئين والتي كانت بكل من القالة، وسوق أهراس، وقد وضعت في كل نقطة من هذه النقاط لجنة مكلفة بمراقبة الحالة المدنية[3].

واقام الصليب الأحمر الدولي مراكز طبية في نواحي مختلفة من هذه النقاط، كما استدعى جميع الأطباء الجزائريين المقيمين في تونس من أجل متابعة عملية الترحيل، وتم توزيع كميات من المؤونة تكفي لمدة شهر[4].

---

[1]–عمار بوحوش: المرجع السابق، ص549.

[2]–محمد شطيبي: المرجع السابق، ص135.

[3]–صالح عسول: المرجع السابق، ص89.

[4]–جريدة المجاهد: العدد 120، عودة اللاجئين للوطن، 30.04.1962، ص11.

كما درست قضية التزويد بالماء أثناء التنقل وعلى اثر ذلك تم تخصيص سيارات خاصة لتزويدهم بالماء كما خصصت لهم وسائل نقل تمثلت في القطار والسيارات، حيث أعدت 360 سيارة[1].

كما كانت هناك اتصالات بريدية وهاتفية من أجل تنسيق عمليات الترحيل، ومن الناحية الطبية فقد أقيمت مستشفيات خاصة بالقرى والبوادي، وقدرت ميزانية الترحيل في مليارات من الفرنكات[2].

ولقد واجه اللاجئون عدة صعوبات في التنقل من تونس الى الجزائر منها توفير وسائل المواصلات للاجئين لأن هذه العملية تتطلب أموالا كثيرة، ولكن بفضل التعاون بين اللجان المشرفة على إعادة اللاجئين الى موطنهم وقسم المواصلات والنقل بجيش التحرير الوطني الجزائري، عاد اللاجئون الى الجزائر بسرعة وفي وقت قصير[3].

وفي الأخير نستنتج أن عودة اللاجئين من تونس الى الجزائر لم يكن بالأمر السهل نظرا للأعداد الكبيرة للاجئين، وبالتالي تطلب ذلك مجهودات من طرف المنظمات الإنسانية سواء في التموين أو النقل أو التمريض، وبتالي كانت ظروف عودتهم ظروف إنسانية تضامنية.

[1]–صالح عسول: مرجع السابق، ص89.

[2]–جريدة المجاهد: العدد 120، المصدر السابق، ص12.

[3]–عمار بوحوش: المرجع السابق، ص505.

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع نشاط الهلال الأحمر التونسي في دعم قضية اللاجئين الجزائريين في الأراضي التونسية توصلنا لمجموعة ن النتائج نذكر منها:

- ❖ من نتائج السياسة الاستعمارية التعسفية ظهور مشكلة اللاجئين الجزائريين في البلدان المجاورة خاصة تونس التي كانت ملجئ لهم.

- ❖ لقد تميزت عملية لجوء الجزائريين إلى الأراضي التونسية عبر مرحلتين: الأولى اتصفت بنزوح بسيط، أما المرحلة الثانية فقد عرفت تدفق أفواج كبيرة من اللاجئين الجزائريين إلى الأراضي التونسية وذلك ناتج عن قيام فرنسا بإقامه المناطق المحرمة وتوسيع العمليات العسكرية على طول الحدود الشرقية.

- ❖ إن تمركز واستقرار معظم اللاجئين الجزائريين في البداية كان في أقرب نقطة لهم من الحدود الشرقية خاصة الكاف، وسوق الأربعاء، سبيطلة، القصرين ...إلخ، وفي أواخر 1958 انتشروا في المدن الداخلية لاسيما تونس العاصمة وذلك فرارا من البطش.

- ❖ لقد وجد اللاجئين الجزائريين صعوبة في تنقلهم إلى القطر التونسي لاسيما بعد مسيرة يومين وكان بعضهم يموت في الطريق، وهذا ما يعكس الأوضاع المأساوية خاصة أن الإمكانيات المحلية للبلاد التونسية ضعيفة وأنها حديثة الاستقلال.

- ❖ لقد رحبت البلاد التونسية بهؤلاء اللاجئين الجزائريين المتواجدين بأراضيها واعتبرتهم جزء من شعبها ولقد ظهر هذا من خلال الدور البارز الذي لعبه الهلال الأحمر التونسي المتمثل في تقديم يد المساعدة خاصة في الإيواء والتغذية هذا على المستوى المحلي أما على المستوى الدولي فقد طالب هيئة الصليب الأحمر الذي كان لها دور بارز في مد يد العون.

- ❖ إن اللاجئين الجزائريين بتونس يمثلون قاعدة خلفية للثورة الجزائرية التي استطاعت أن تكون منهم قاعدة قوية لدعم ومساندة العمل الثوري، حيث أصبح هؤلاء اللاجئين عناصر حيوية في شكل قواعد خلفية للثورة. ما جعل فرنسا ترتكب العديد من الجرائم في حق هؤلاء اللاجئين الجزائريين.

- ❖ لقد كانت هناك علاقة متكاملة المبادئ الإنسانية بين الهلال الأحمر التونسي والهلال الأحمر الجزائري ومنضمة الصليب الأحمر في التخفيف من معاناة هؤلاء اللاجئين.

- ❖ لقد وقفت الثورة الجزائرية موقف المساند لقضية اللاجئين واعتبرتهم من مسؤوليتها ولم تتخلى عنهم، واستغلتهم كورقة ربح من خلال مأساتهم للتعريف بقضيتهم عالميا وفضحت حقيقة فرنسا.

- ❖ إن قضية اللاجئين لم تكن محصورة محليا بل كانت معروفة دوليا وعالميا والدليل على ذالك حجم المساعدات التي كانت تصل إلى منضمة الهلال الأحمر التونسي، التي تقوم باستقبالها وتوزيعها على اللاجئين.

- ❖ كان موقف فرنسا اتجاه مأساة هؤلاء اللاجئين هو عدم المبالاة، بل الأكثر من ذلك شردتهم وتابعتهم خارج الحدود الجزائرية.

- ❖ كان لدعم التونسي لقضية اللاجئين ردود فعل عنيفة من طرف السلطات الفرنسية حيث قامت هذه الأخيرة بإجراءات قمعية أولها حق المتابعة أو الملاحقة، حيث قامت بملاحقة اللاجئين الجزائريين خارج الحدود الجزائرية، ولم تقتصر الملاحقة على الجزائريين بل تعدت إلى التونسيين المساندين للقضية الجزائرية.

- ❖ تعتبر ساقية سيدي يوسف هي الأخرى من أبشع الجرائم التي ارتكبتها فرنسا، حيث راح ضحيتها الكثير من التونسيين واختلطت فيها دماء التونسيين والجزائريين ما يعكس علاقة الأخوة والتضامن بين هذين الشعبين.

- ❖ إن إقامة فرنسا للأسلاك الشائكة كان هدفه منع التواصل بين الشعبين التونسي والجزائري والحد من علاقة التضامن، وكان للأسلاك الشائكة أثرها الاقتصادي والاجتماعي خاصة على أصحاب الحدود.

القائمة

البيبليوغرافية

المقابلات الشخصية:

1.مقابلة شخصية للمجاهد محمد النوي بوقطوفة ، المركز الثقافي بمداوروش، ولاية سوق أهراس.

2.مقابلة شخصية للمجاهد بورصاص حسين، منضمة المجاهدين، قالمة.

3.مقابلة شخصية لمدير متحف ولاية سوق أهراس.

الجرائد:

- المجاهد: العدد 12، 15 نوفمبر 1957.
- المجاهد: العدد 14، 15 ديسمبر 1957.
- المجاهد: العدد 18، 15فيفري 1858.
- المجاهد: العدد 19، 1 مارس 1958.
- المجاهد: العدد 20، 15 مارس1985.
- المجاهد: العدد 22،5 أفريل1958.
- المجاهد: العدد 34، 8 ديسمبر 1958.
- المجاهد: العدد 44، 14جوان1959.
- المجاهد: العدد 45، 6ديسمبر 1959.
- المجاهد: العدد 55، 16 نوفمبر 1959.
- المجاهد: العدد 120،30 أفريل 1969.

جريدة العمل:

- العمل: في مضاربة اللاجئين،2جوان 1957.
- العمل: الاتحاد النسائي يسعف اللاجئين ،2جوان 1957.
- العمل: الاعتداءات، 11سبتمبر1957.
- العمل: الاعتداءات، 15ديسمبر1957.

الكتب بالعربية:

المصادر:

1. المدني أحمد توفيق: **حياة كفاح**، ج3، ط2.الشركة الوطنية، الجزائر، 1988.
2. الوصلي محمد بن الغماري: **غار الدماء**، القاعدة الشرقية للثورة الجزائرية بامتياز، ج1، معلومات وشهادات، ط1، تونس.
3. بالخوجة الطاهر: **الحبيب بورقيبة سيرة زعيم**، علامات للنشر والتوزيع، تونس، (د-ت).
4. بلحاج صالح: **تاريخ الثورة الجزائرية**، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
5. بن يوسف بن خدة: **اتفاقية ايفيان**، تر: لحسن زعدار، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،1978.
6. بن يوسف بن خدة: **في حديث مع محمد عباس**، منشورات جريدة الشعب.9سبتمبر 1988.
7. بجاوي المدني بن العربي: **ذكريات المدرسة الحربية بجيش التحرير الوطن**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، (د-ت).
8. زبيري الطاهر: **مذكرات أخر قادة الأوراس التاريخيين(1929ـ1962)**، AWEP ، الجزائر،2008.

9.زروال محمد: **دور المنطقة السادسة في الثورة التحريرية** ،دار هومة ، الجزائر ،2001.

10. سعيداني الطاهر: **القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض**، مذكرات دار الأمة،الجزائر ،2010.

11. صايكي محمد: **مذكرات الرائد محمد صايكي**، شهادة ثائر من قلب الثورة، شركة دار الامة للنشر والتوزيع، (د. ت)

12. عجرود محمد: **أسرار حرب الحدود (1954.1958)**، منشورات الشهاب، 2014.

13. قايد السبسي الباجي: **الحبيب بورقيبة الأهم والمهم**، دار الجنوب للنشر، تونس ،2011.

14. قليل عمار، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج3، دار البعث لنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، (د. ت).

15. نزار خالد: **الجزائر، (1945ـــ1962)**، يوميات الحرب، منشوراتANEP، الجزائر ،2004.

16. لمقامي محمد، **رجال الخفاء**، تر: علي ربيب، (د. ت).

المراجع:

1.محمد الأزهر الغربي: **الرجال في المغارب بين التاريخ والذاكرة جامعة منوبة**، المعهد العالي للتاريخ المعاصر، تونس، 2005، ص115.

2.الذيب فتحي: **عبد الناصر والثورة الجزائرية**، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984.

3.الصغير مريم: **مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية، (1926 ـ 1954)**، دار الحكمة،2005.

4.الصديق محمد الصادق: **دور الشعب الليبي الشقيق في جهاد الجزائر**، شركة دار الأمة، الجزائر، 2000.

5.العيش محمد: **الجالية الجزائرية في المغرب الاقصى ودورها في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر (1930.1962)**، دار الهدى، الجزائر،2013.

6.القرصو مليكة: **الجزائر (1954 -1962)**، التعذيب في ميدان النقاش ،تح: بياز شولي، هدية من وزارة المجاهدين للذكرى الخمسين لعيد الاستقلال.

7.اللولب حبيب حسن، **التونسيين والثورة الجزائرية**، دار السبيل، 2009.

8.بلقاسم محمد وآخرون: **القواعد الخلفية للثورة الجزائرية**، الجهة الشرقية ،(1954.1962)،(د. د)، 1954.

9.بشير كاشة الفرعي: **مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي (1830-1962)**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، 2007.

10. بن حمودة بوعلام: **الثورة الجزائرية وثورة أول نوفمبر**، دار النعمان للنشر ،2012.

11. بن عطية فاروق: **الأعمال الإنسانية أثناء حرب التحرير(1954-1962)**، تر: كابوية عبد الرحمان،هدية من وزارة المجاهدين.

12. بن نوار عمار :**حوار حول الثورة**،ج1، الموفم للنشر ،الجزائر،2009.

13. بوحوش عمار: **التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية1962** ، دار المغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

14. جندي خليفة وآخرون: **حوار حول الثورة**، ج3، الموفم للنشر، الجزائر،2009.

15. خياطي مصطفى: **الصليب الأحمر الدولي وحرب الجزائر**، تر: قند وز فوزية، دار هومة، وزارة المجاهدين، (د. ت).

16. خياطي مصطفى: **المآزر البيضاء خلال الثورة الجزائرية**، منشورات ANEP، (د. ت).

17. خليفي عبد القادر: **من تاريخ الجزائر**، مطبوعات الديوان الجامعي، 2010.

18. سعيدي وهيبة: **الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح**، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

19. زوزو عبد الحميد : **الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين (1914.1939)**،ديوان المطبوعات الجامعية،(د. ت).

20. شريط عبد الله: **الثورة الجزائرية في جريدة الصباح التونسية**، افتتاحية سنة1959،دار هومة،2009.

21. صاري الجيلالي: محفوظ قداس : **المقاومة السياسية(1919ـ1954)**،الطريق الاصلاحي والثوري، تر: عبد القادر بن حراث،1972.

22. طاس ابراهيم : **السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة (1956.1958)**، دار الهدى ،2013.

23. ملاح عمار: **رجال صدقو معاهدو الله عليه، قادة جيش التحرير الوطني**، الولاية الأولى،ج2، دار الهدى ، عين مليلة،2009.

24. مسعود علماني : **الثورة التحريرية امام الرحمان الصعب**، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر، 2012،

25. مناصرية يوسف : **دراسات وأبحاث حول الثورة التحريرية(1954-1962)** ، الجزائر، دار هومة،2013.

26. فركوس صالح بن النبلى : **تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي المقاومة المسلحة 1830-1962**، دار العلوم ،(د. ت).

الكتب بالأجنبية:

1. -Aheya sghair Amira : la Tunisie et la révolution algérienne, intactes du &er congres forum histoire contemporaines sumét

hodologie de l'stoir des imoveeuts ntion aux –au Maghreb, for dation Temin, septembre ,1978 .

2. –Banatia Farouk : les actions humanitaires pendantes pendant le lutte de libération dahled , Alger, 1997.
3. –jean Bosson : Bella est écrêté le 22octobre 1956, paris, 1978.
4. –Harbi Mohammed : les archives de la révolution algérienne, les éditions jeune, Afrique, paris, 1981.
5. –porvet Françoise : l'action du comité internationale de la croix Rouge pendant la guerre d'Algérie 1954-1962, décembre, 2004.

المقالات والمجلات:

1.بوقريوة لمياء: اللاجئون الجزائريون في المغرب إبان الثورة التحريرية، مجلة البحوث التاريخية والدراسات، مجلة البحوث التاريخية والدراسات، العدد6، جوان 2008، الجزائر.

2.بوقريوة لمياء: اللاجئون الجزائريون في تونس إبان الثورة التحريرية الجزائرية، 1954-1962، دراسات نقدية من خلال وثائق الأرشيف الفرنسي، مجلة كان التاريخية، العدد16، 2012.

3.بومالي حسن: إضراب 28جانفي 1957، الإجماع والتحدي، مجلة الذاكرة، العدد4، الجزائر 1996.

4.جبلي الطاهر: مأساة اللاجئين الجزائريين مع الحدود الشرقية خلال الثورة التحريرية، مجلة المصادر، العدد20.

5.مزيان سعيد: المؤسسات المدنية للثورة الجزائرية بتونس، مجلة دراسات وأبحاث، ديسمبر 2016.

6.مقلاتي عبد الله: النشاط الإنساني للثورة الجزائرية عبر اللاجئين وأثره على العلاقات الجزائرية المغاربية، مجلة المصادر، العدد10.

7.كراغل محمد: الهجرة القسرية إلى تونس أثناء الثورة 1955-1962، اللاجئون الجزائريون نموذج، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، العدد11 ،15سبتمبر 2017.

8.مجلة الجيش: العدد 274، مارس، 1989.

المذكرات والأطروحات:

1.بولجويجة سعاد: **القضية الجزائرية والمجتمع الدولي (1954- 1962)**،أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة قسنطينة،2016-2017.

2.جبلي الطاهر: **شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة التحريرية(1954- 1962)**، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان،2008- 2009.

3.رسوم محفوظ: **الثورة الجزائرية من خلال الصحافة الليبية(1954-1962)**،أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، 2007-2008.

4.مقلاتي عبد الله: **العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة الجزائرية(1954-1962)**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، 2007-2008.

5.شطيبي محمد: **العلاقات الجزائرية التونسية إبان الثورة الجزائرية (1954-1962)**، ماجستير، جامعة قسنطينة 2008- 2009.

6.عبيدي هندة : **دعم جبهة سوق الأربعاء للثورة الجزائرية بين (1954-1962)**،مذكرة ماجستير، جامعة تونس، دورة 5فيفري2016،

7.عربي هاجر: **التسليح أُثناء الثورة التحريرية الجزائرية(1954-1962)**، مذكرة ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، بسكرة ،2012-2013.

8.صالح عسول: **اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة (1956-1962)**، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة 2008. 2009.

9.العسبلي محمد: **الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر**، رسالة ماجستير، جامعة قاد يونس،1992.

الملتقيات:

1.الغالي غربي: نماذج من سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة التحريرية سلسلة الملتقيات الأسلاك الشائكة المكهربة، المركز الوطني للدراسات والبحوث في الحركة الوطنية، الجزائر، 1998.

2.جيش التحرير الوطني الجزائري بتونس، أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير، نشرة وزارة المجاهدين، الجزائر، 2005.

القواميس:

1.شوقي عاشور: **قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962)**، تر: عالم مختار، دار القصبة، الجزائر، 2007.

الملاحق

الملحق رقم: 01

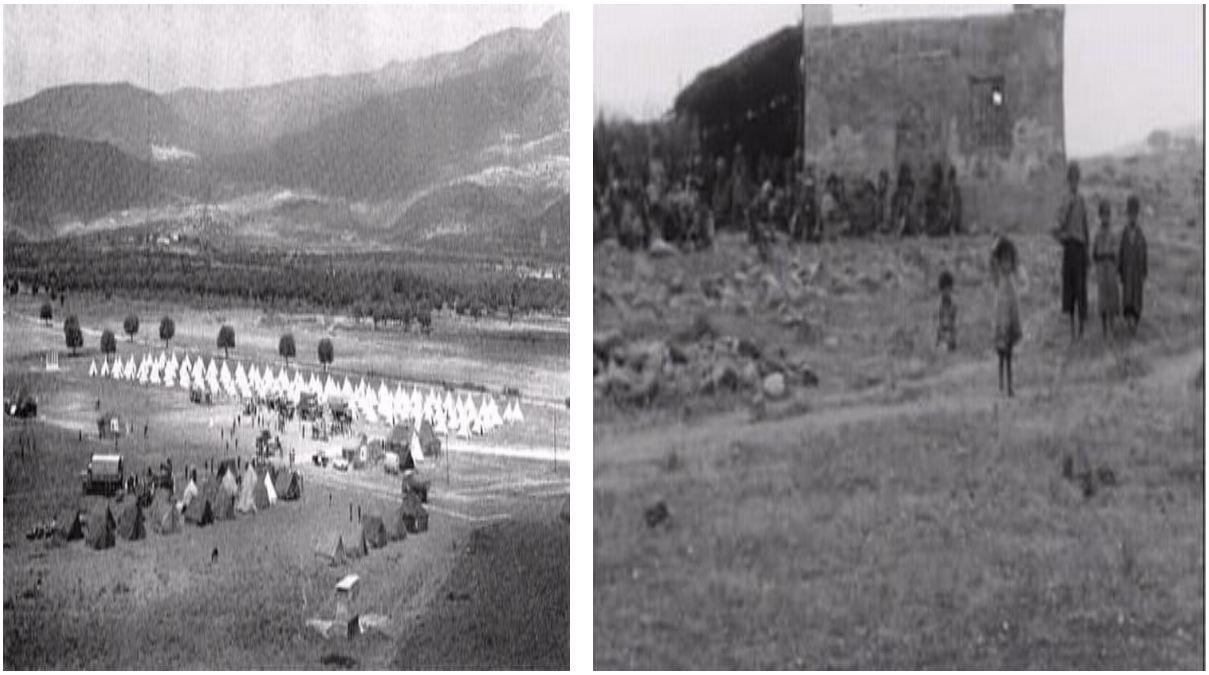

صور توضح تمركز اللاجئين الجزائريين في تونس قرب المناطق الحدودية[1]

الملحق رقم: 02

تجمع اللاجئون بالكاف بوادي الرمل[2]

[1]- متحف الذاكرة المشتركة التونسية الجزائرية بغار الدماء بتونس.
[2] - متحف المجاهد. ولاية سوق أهراس.

الملحق رقم 03

صورة توضح لاجئين جزائريين متواجدين بغار الدماء بالمناطق الحدودية[1]

الملحق رقم:04

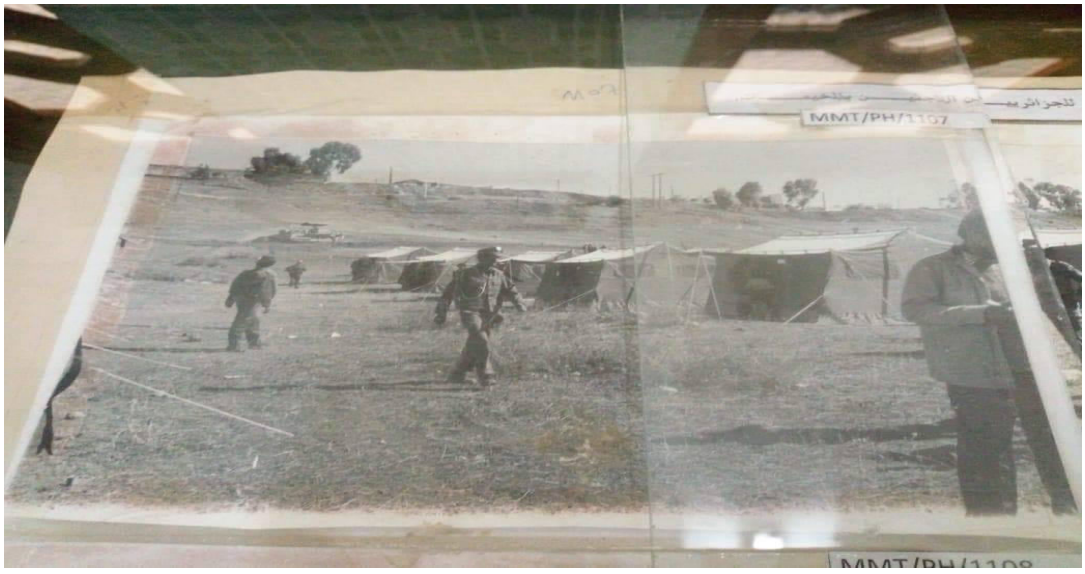

لاجئين متواجدين قرب المناطق الحدودية[2]

[1] ـ متحف الذاكرة المشتركة التونسية الجزائرية غار الدما بتونس.
[2] ـ متحف دار مصطفى بن بو لعيد.

الملحـــق رقـــم:05

توزيع الإغاثة على اللاجئين الجزائريين المقيمين داخل الأكواخ بالكاف.[1]

الملحق رقم: 06

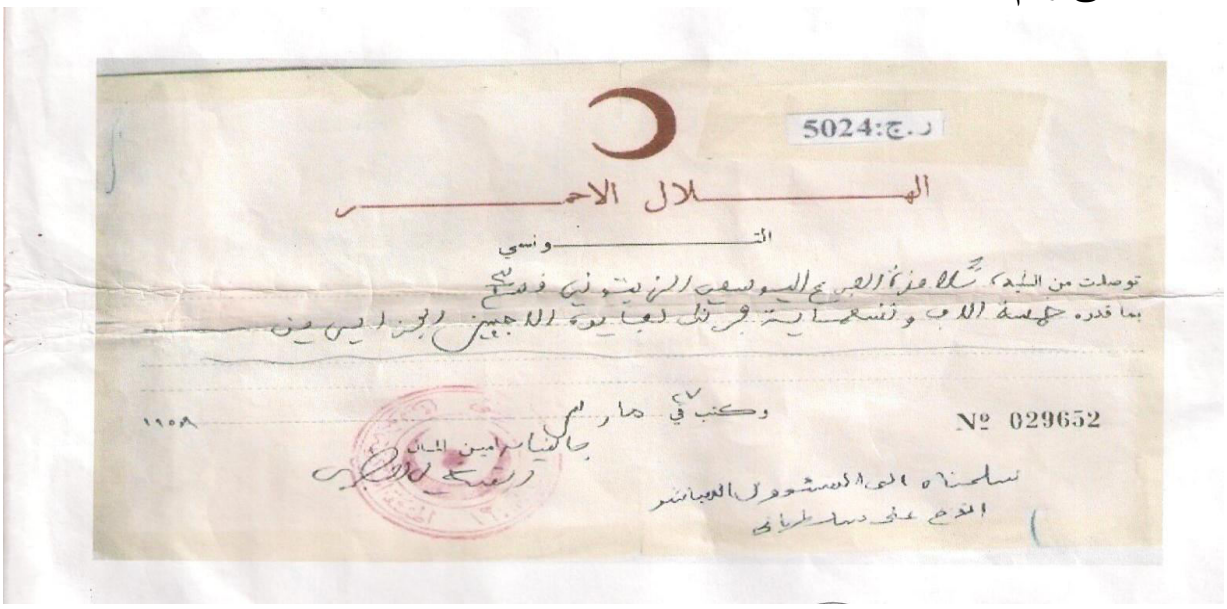

صك بريدي يدل على مساعدات الهلال الأحمر التونسي.[2]

[1] متحف المجاهد. ولاية سوق أهراس.
[2] متحف تبسة.

الملحق رقم:07

صورة توضح تكريم نشطاء في مقر الهلال الأحمر التونسي[1]

الملحق رقم:08

عمليات توزيع الخبز على اللاجئين في غار الدماء1957 [2]

[1] - متحف المجاهد، سوق أهراس.
[2] - متحف الذاكرة المشتركة الجزائرية التونسية.

الملحق رقم:09

نشاط الهلال الأحمر الجزائري في الجبال[1]

الملحق رقم:10

نشاطات الصليب الأحمر الدولي في الميدان الطبي[2]

[1] - الطاهر جبلي: دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية المرجع السابق، ص200.
[2]- متحف الذاكرة المشتركة.

الملحق رقم: 11

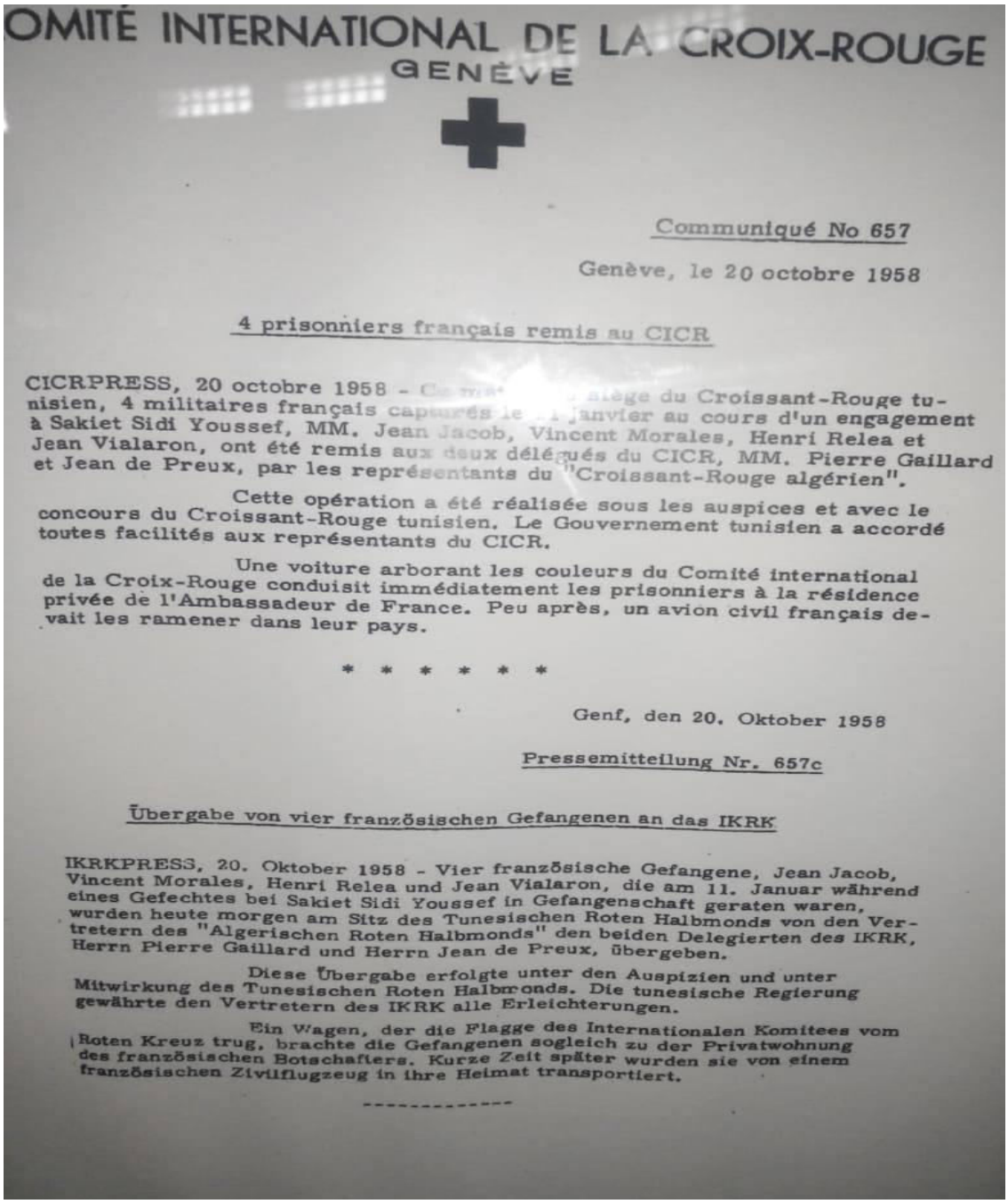

OMITÉ INTERNATIONAL DE LA CROIX-ROUGE
GENÈVE

Communiqué No 657

Genève, le 20 octobre 1958

4 prisonniers français remis au CICR

CICRPRESS, 20 octobre 1958 - Ce ... siège du Croissant-Rouge tunisien, 4 militaires français capturés le ... janvier au cours d'un engagement à Sakiet Sidi Youssef, MM. Jean Jacob, Vincent Morales, Henri Relea et Jean Vialaron, ont été remis aux deux délégués du CICR, MM. Pierre Gaillard et Jean de Preux, par les représentants du "Croissant-Rouge algérien".

Cette opération a été réalisée sous les auspices et avec le concours du Croissant-Rouge tunisien. Le Gouvernement tunisien a accordé toutes facilités aux représentants du CICR.

Une voiture arborant les couleurs du Comité international de la Croix-Rouge conduisit immédiatement les prisonniers à la résidence privée de l'Ambassadeur de France. Peu après, un avion civil français devait les ramener dans leur pays.

* * * * * *

Genf, den 20. Oktober 1958

Pressemitteilung Nr. 657c

Übergabe von vier französischen Gefangenen an das IKRK

IKRKPRESS, 20. Oktober 1958 - Vier französische Gefangene, Jean Jacob, Vincent Morales, Henri Relea und Jean Vialaron, die am 11. Januar während eines Gefechtes bei Sakiet Sidi Youssef in Gefangenschaft geraten waren, wurden heute morgen am Sitz des Tunesischen Roten Halbmonds von den Vertretern des "Algerischen Roten Halbmonds" den beiden Delegierten des IKRK, Herrn Pierre Gaillard und Herrn Jean de Preux, übergeben.

Diese Übergabe erfolgte unter den Auspizien und unter Mitwirkung des Tunesischen Roten Halbmonds. Die tunesische Regierung gewährte den Vertretern des IKRK alle Erleichterungen.

Ein Wagen, der die Flagge des Internationalen Komitees vom Roten Kreuz trug, brachte die Gefangenen sogleich zu der Privatwohnung des französischen Botschafters. Kurze Zeit später wurden sie von einem französischen Zivilflugzeug in ihre Heimat transportiert.

وثيقة تبين مهام الصليب الأحمر الدولي[1]

[1] ـ متحف المجاهد لولاية سوق أهراس.

الملحق رقم:12

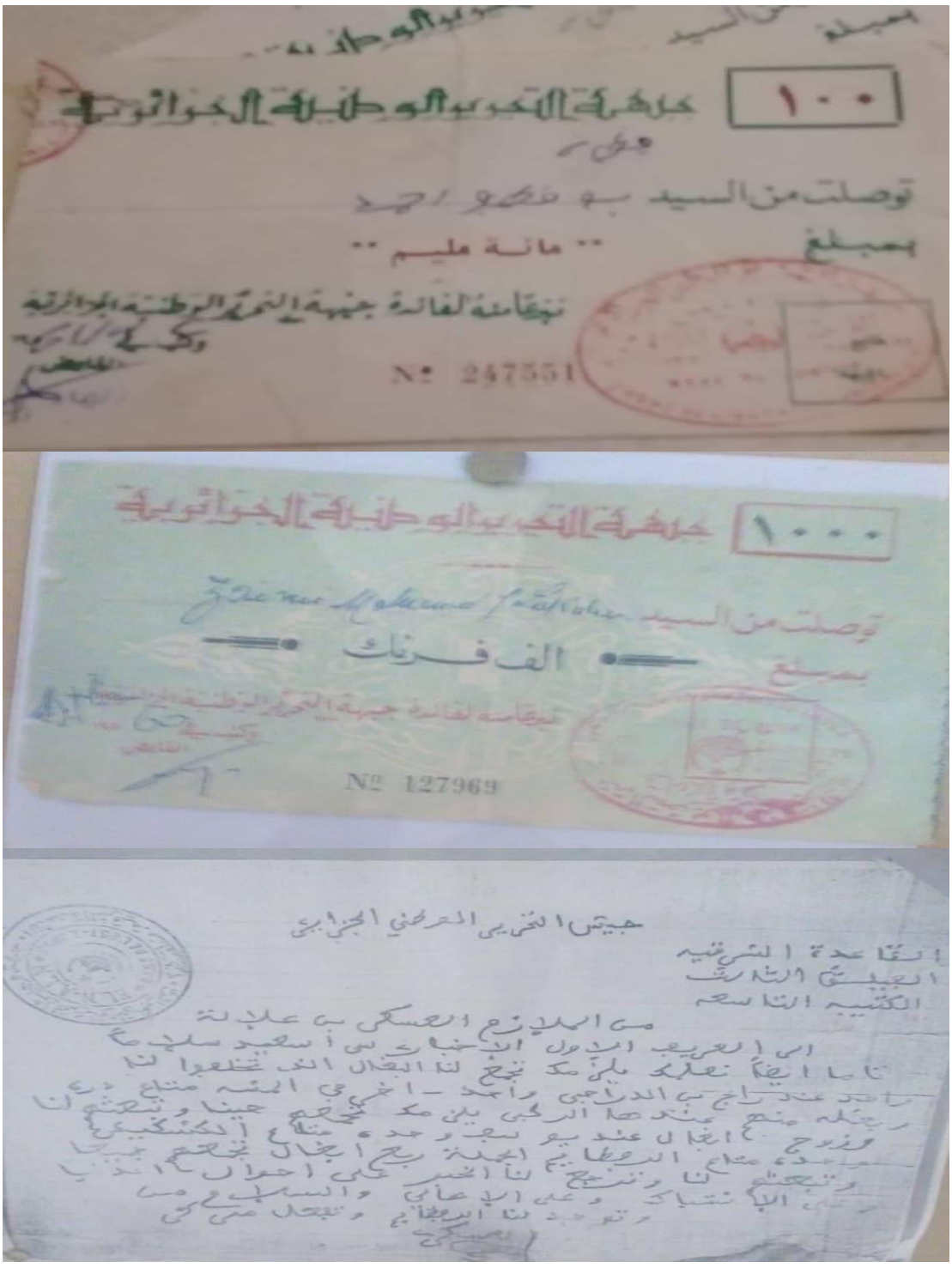

اشتراكات من جبهة التحرير الوطني من أجل مساعدة اللاجئين الجزائريين[1]

[1]- متحف المجاهد. لولاية سوق أهراس.

الملحــق رقــم:13

اللجنة الدولية توزع الحليب على اللاجئين الجزائريين بتونس.[1]

الملحق رقم:14

توزيــع مســاعدات الــدول العربيــة للاجئـين الجزائــريين بتــونس.[2]

[1]- متحف المجاهد. ولاية سوق أهراس.
[2] - الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص200.

الملحق رقم:15

إن قادة الصليب الاحمر الفرنسي تمسكوا باللاشعور أمام المأساة [1]

Libération

Malgré les rapports des délégués du COMITÉ INTERNATIONAL

LES DIRIGEANTS DE LA CROIX-ROUGE FRANÇAISE SONT RESTÉS 2 ANS INSENSIBLES A LA TRAGÉDIE

des camps de regroupement

UNE POPULATION DÉRACINÉE

LES ALGÉRIENS RÉFUGIÉS EN TUNISIE

REP

قادة الصليب الأحمر الفرنسي تمسكو بالاشعور أمام مأساة اللاجئين الجزائريين [1]

[1]- فاروق بن عطية: المرجع السابق، ص309.

الملحق رقم:16

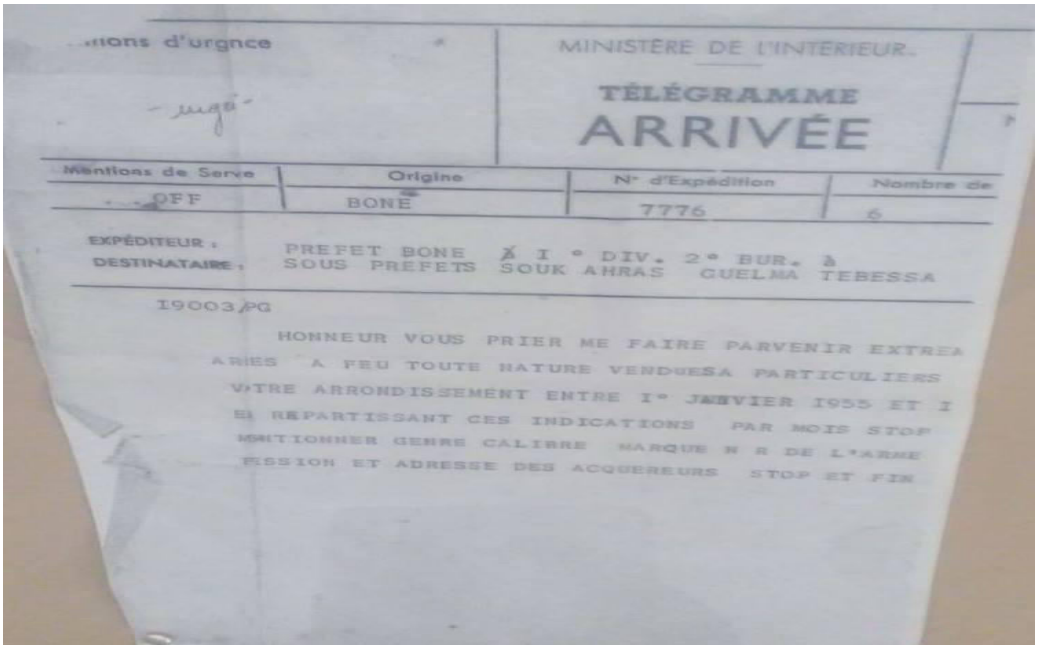

...tions d'urgnce

MINISTÈRE DE L'INTÉRIEUR

TÉLÉGRAMME

ARRIVÉE

Mentions de Serve	Origine	N° d'Expédition	Nombre de
...OFF	BONE	7776	6

EXPÉDITEUR : PREFET BONE

DESTINATAIRE : SOUS PREFETS SOUK AHRAS A I ° DIV. 2° BUR. à GUELMA TEBESSA

19003/PG

HONNEUR VOUS PRIER ME FAIRE PARVENIR EXTREA
ARIES A FEU TOUTE NATURE VENDUESA PARTICULIERS
V>TRE ARRONDISSEMENT ENTRE I° JANVIER 1955 ET I
EI REPARTISSANT CES INDICATIONS PAR MOIS STOP
MENTIONNER GENRE CALIBRE MARQUE N R DE L'ARME
ESSION ET ADRESSE DES ACQUEREURS STOP ET FIN

وثيقة تبيين دخول وخروج اللاجئين الجزائريين عبر الحدود التونسية[1]

الملحق رقم:17

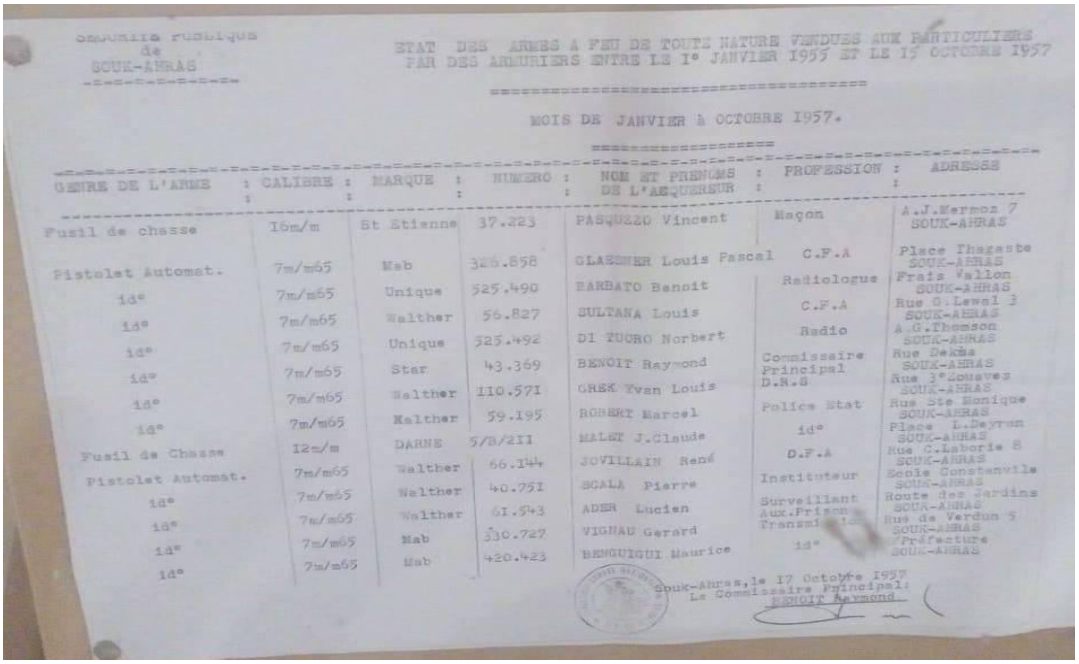

...mmune rurale de SOUK-AHRAS

ETAT DES ARMES A FEU DE TOUTE NATURE VENDUES AUX PARTICULIERS PAR DES ARMURIERS ENTRE LE I° JANVIER 1955 ET LE 15 OCTOBRE 1957

MOIS DE JANVIER à OCTOBRE 1957.

GENRE DE L'ARME	CALIBRE	MARQUE	NUMERO	NOM ET PRENOMS DE L'ACQUEREUR	PROFESSION	ADRESSE
Fusil de chasse	16m/m	St Etienne	37.223	PASQUAZO Vincent	Maçon	A.J.Harmon 7 SOUK-AHRAS
Pistolet Automat.	7m/m65	Mab	326.858	GLASSNER Louis Pascal	C.F.A	Place Thagaste SOUK-AHRAS
id°	7m/m65	Unique	525.490	BARBATO Benoit	Radiologue	Frais Vallon SOUK-AHRAS
id°	7m/m65	Walther	56.827	SULTANA Louis	C.F.A	Rue G.Level 3 SOUK-AHRAS
id°	7m/m65	Unique	525.492	DI TUORO Norbert	Radio	A.G.Thomson SOUK-AHRAS
id°	7m/m65	Star	43.369	BENOIT Raymond	Commissaire Principal D.R.G	Rue Dekka SOUK-AHRAS
id°	7m/m65	Walther	110.571	GREK Yvan Louis	Police Etat	Rue 3°Zouaves SOUK-AHRAS
id°	7m/m65	Walther	59.195	ROBERT Marcel	id°	Rue Ste Monique SOUK-AHRAS
Fusil de Chasse	12m/m	DARNE	5/8/211	MALET J.Claude	D.F.A	Place L.Peyron SOUK-AHRAS
Pistolet Automat.	7m/m65	Walther	66.144	JOVILLAIN René	Instituteur	Rue C.Laborie 8 SOUK-AHRAS
id°	7m/m65	Walther	40.751	SCALA Pierre	Surveillant Aux.Prisons	Ecole Constantvile SOUK-AHRAS
id°	7m/m65	Walther	61.543	ADER Lucien	Transmi...	Route des Jardins SOUK-AHRAS
id°	7m/m65	Mab	530.727	VIGNAU Gerard	id°	Rue de Verdun 5 SOUK-AHRAS
id°	7m/m65	Mab	420.423	BENGUIGUI Maurice		Préfecture SOUK-AHRAS

Souk-Ahras,le 17 Octobre 1957
Le Commissaire Principal:
BENOIT Raymond

وثيقة تمرير السلاح عبر الحدود التونسية الجزائرية[2]

[1] - متحف المجاهد، ولاية سوق أهراس.
[2] - نفسه.

الملحق رقم:18

آثار العدوان على ساقية سيدي يوسف 8 فيفري 1958[1]

الملحق رقم:19

ضحيا ساقية سيدي يوسف [2]

[1]- متحف المجاهد، ولاية سوق أهراس.
[2] - نفسه.

الملحق رقم:20

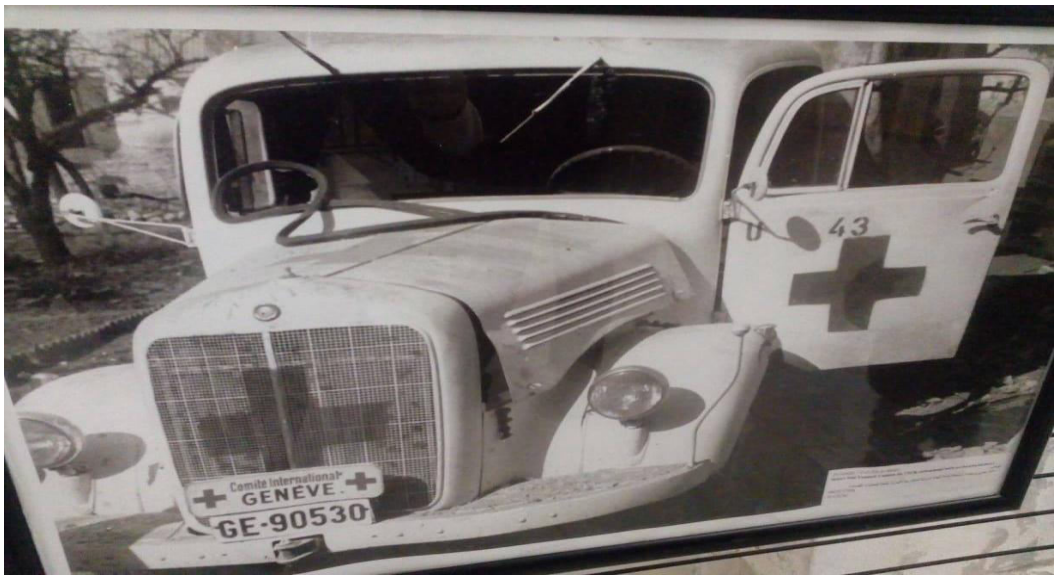

تحطم سيارة الصليب الأحمر إثر قنلة ساقية سيدي يوسف[1]

الملحق رقم:2

خط موريس بين الحقيقة والخيال[2]

[1]- متحف المجاهد، ولاية سوق أهراس.
[2] - جريدة المجاهد، العدد42، 1959.

فهرس المحتويات

شكر وعرفان	–
إهداءات	–
الخطة	–
مقدمة	أ–هـ
الفصل التمهيدي: ظهور مشكلة اللاجئين في تونس	
المبحث الأول: أسباب اللجوء الجزائري الى تونس	**7**
المبحث الثاني: مراحل لجوء الجزائريين الى تونس	**14**
المبحث الثالث: مناطق استقرارهم في تونس	**17**
المبحث الرابع: محنة اللاجئين داخل الجزائر وخارجها "تونس" عين خمودة نموذج	**20**
الفصل الأول: دور منضمة الهلال الأحمر التونسي في دعم اللاجئين الجزائريين في تونس	
المبحث الأول: مفهوم منظمة الهلال الأحمر التونسي	**29**
المبحث الثاني: نشاطات الهلال الأحمر التونسي على الصعيدي المحلي والدولي	**30**
المبحث الثالث: علاقته بالمنضمات الاخرى	**37**
الفصل الثاني: الدعم الدولي للاجئين الجزائريين من خلال نشاطات الهلال الأحمر التونسي ودورهم في الثورة	
المبحث الأول: جهود الحكومة التونسية لمساعدة اللاجئين الجزائريين	**51**
المبحث الثاني: مساعدات الدول الغربية والمنظمات التابعة لها	**57**
المبحث الثالث: دور اللاجئين في دعم الثورة.	**63**
الفصل الثالث: رد فعل السلطة الفرنسية على الدعم التونسي وعودة اللاجئين الى أراضيهم	
المبحث الأول: حق التتبع	**70**
المبحث الثاني: ساقية سيدي يوسف	**73**
المبحث الثالث: الأسلاك الشائكة	**88**
المبحث الرابع: عودة اللاجئين الى أرض الوطن	**93**
خاتمة	**97**
القائمة البيبليوغرافية	**101**
الملاحق	**110**
فهرس المحتويات	–